



جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

تأثير الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية للفترة
2011-2016م

إعداد الطالبة

سحر محمد ابراهيم الطراونة

إشراف

الاستاذ الدكتور صدام الحباشنة

أطروحة مقدمة الى كلية الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة
في العلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2017

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة



قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سحر محمد الطراونة الموسومة بـ:

تأثير الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية للفترة ٢٠١٦/٢٠١١ م
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية.
القسم: علوم السياسية.

التوقيع	التاريخ	
	٢٠١٧/٤/١٣	مشرفاً ورئيساً
	٢٠١٧/٤/١٣	عضواً
	٢٠١٧/٤/١٣	عضواً
	٢٠١٧/٤/١٣	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

أ.د. محمد عبدالرحيم المحاسنة



الإهداء

إلى الذي غرس في قلبي حب العلم والعمل فكان نعم القدوة والسند... والدي العزيز.
إلى صاحبة القلب الحنون والتضحيات العظيمة وبسمة الحياة... والدتي الغالية.
إلى أخواتي أقماراً تضيء سمائي... ونجوم أهتدي بها.
إلى من سكن قلبي وأهداني الحب والحنان زوجي الحبيب.
إلى فلذات كبدي أولادي.

سحر محمد الطراونه

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

انطلاقاً من قول النبي صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله "
اشكر الله تعالى على فضله وكرمه ونعمه الكثيرة التي لا تحصى ثم اتقدم بالشكر
الى الاستاذ الدكتور صداح الحباشنة الذي يسر لي الطريق بتوجيهاته، ولم يوفر
جهداً بتقديم آرائه النيرة، حتى خرج هذا العمل بهذه الصورة، كما اشكر أساتذتي
الأفاضل بجامعة مؤتة.

كما وأتقدم من السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه
الرسالة، علماً بأنه سيكون لتوجيهاتهم و آرائهم كل التقدير.

سحر محمد الطراونه

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
هـ	فهرس الاشكال
و	الملخص باللغة العربية
ز	الملخص باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها
1	1.1 المقدمة
2	2.1 مشكلة الدراسة واستئلتها
3	3.1 اهداف الدراسة
3	4.1 أهمية الدراسة
4	5.1 حدود الدراسة
4	6.1 مصطلحات الدراسة
6	7.1 منهجية الدراسة
8	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
8	1.2 الاطار النظري
10	2.2 الدراسات السابقة
19	3.2 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
20	الفصل الثالث: مراحل العلاقات الروسية التركية
20	1.3 العلاقات الروسية التركية حتى الحرب العالمية الاولى
23	2.3 العلاقات الروسية التركية ما بين الحربين العالميتين
27	3.3 العلاقات الروسية التركية بعد الحرب العالمية الثانية
32	4.3 العلاقات الروسية التركية بعد الحرب الباردة

42	الفصل الرابع : محددات العلاقات الروسية التركية
42	1.4 المحددات الداخلية
53	2.4 المحددات الخارجية للعلاقات الروسية التركية
53	1.2.4 المحددات الإقليمية للعلاقات الروسية التركية
56	3.4 المحددات الدولية للعلاقات الروسية التركية
60	الفصل الخامس: تداعيات الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية
60	1.5 النظام السياسي السوري
62	2.5 الثورة السورية
74	3.5 الموقف التركي من الثورة السورية
86	4.5 الموقف الروسي من الثورة السورية
94	5.5 العلاقات الروسية التركية بعد عام 2011
97	6.5 دوافع تطوير العلاقات الروسية التركية
102	7.5 اثر الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية
113	8.5 الجهود الدولية لحل النزاع في سوريا
119	الاستنتاجات
122	التوصيات
123	قائمة المراجع

فهرس الاشكال

الصفحة	المحتوى	رقم الشكل
35	خط انابيب السيل الازرق	1
46	الموقع الجغرافي لكل من روسيا وتركيا	2
99	توقعات انتاج روسيا من النفط حتى عام 2030	3
100	اعداد السياح الروس الى تركيا	4
101	حجم التجارة التركبية مع روسيا	5
101	حجم التبادل التجاري بين البلدين	6

الملخص

تأثير الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية للفترة 2011-2016م

سحر محمد ابراهيم الطروانة

جامعة مؤتة 2017

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير الثورة السورية على العلاقات الروسية - التركية للفترة 2011 - 2016 وبيان أسباب التحول في العلاقات التركية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة وتوضيح أهم محددات هذه العلاقات بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم وصعود بوتين لسدة الرئاسة في روسيا. تمحورت مشكلة الدراسة حول التساؤل الرئيس المتعلق بتوضيح أثر الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية للفترة (2011- 2016) من خلال تحديد المراحل التي مرت بها العلاقات الروسية - التركية وتحديد مواقف البلدين من الثورة السورية وأشارت أسئلة الدراسة إلى أن للثورة السورية اثر على العلاقات الروسية التركية إذ أن العلاقات بين البلدين تحدها محددات كثيرة والتي من أهمها المصلحة الوطنية لكل منهما.

وللإجابة على أسئلة الدراسة تم توظيف منهج تحليل النظم ومنهج اتخاذ القرارات الخارجية والمنهج الواقعي وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي من أهمها: ابرزت الثورة السورية اهم الاختلافات بين البلدين، بسبب الموقف التركي من الثورة السورية، مقابل الموقف الروسي المتمثل في دعم النظام السوري، ووقوف روسيا الى جانب النظام السوري على الصعيد السياسي حيث استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" ثلاث مرات ضد إدانة النظام السوري في مجلس الأمن الدولي. كما وقفت روسيا الى جانب النظام السوري على الصعيد العسكري من خلال التدخل العسكري المباشر إلى جانب الجيش السوري في مواجهة قوى المعارضة المسلحة.

1-ساندت روسيا النظام السوري لاعتبارات متعددة من أهمها الخوف من سقوط النظام السوري وفقدان روسيا لقاعدتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى رغبتها في التواجد في المنطقة لدى إعادة تشكيلها.

2-تدعم تركيا المعارضة السورية المسلحة بعد ان فشلت في إقناع النظام السوري بإجراء بإصلاحات وقد عملت تركيا على تطوير موقفها اذ طلبت من حلف الناتو القيام بنشر بطاريات صواريخ باتريوت نتيجة للاشتباكات بين الثوار وقوات النظام على مقربة من الحدود التركية، وقد رفض روسيا هذه الخطوة.

Abstract
The impact of the Syrian Revolution on Russian-Turkish relations for the period 2011-2016

Sahar Mohammed Al Tarawaneh
Mutah University, 2017

This study aims to Investigate the impact of Syrian revolution on the Russian-Turkish relations for the period 2011-2016 and to explain the reasons for the transformation in the Turkish-Russian relations after the end of the Cold War and to explain the most important determinants of these relations after the Development and Justice Party took power. The problem statement focused on the main question concerning the clarification of the impact of the Syrian revolution on Russian-Turkish relations for the period (2011-2016) by identifying the stages experienced by Russian-Turkish relations and determining the attitudes of the two countries from Syrian revolution. The study hypothesis indicated that Syrian revolution has an impact on Turkish-Russian relations since the relations between the two countries are limited by many determinants, the most important of which is the national interest of each. In order to investigate the validity of the hypothesis and answer the questions of the study, the methodology of systems analysis, the national interest method, the external decision-making method and the realistic approach were used. The study concluded a number of results, the most important of which are

The Syrian revolution point out the most important differences between the two countries, due to Turkish stand of the Syrian revolution, in exchange for Russian stand of supporting the Syrian regime, and Russia's standing with the Syrian regime on political level, where Russia used the veto three times against the condemnation of Syrian regime in the Security Council. Russia also supported the Syrian regime on military level through direct military intervention facing armed opposition forces.

1. Russia has supported the Syrian regime for several reasons, the most important of which is the fear of Syrian regime fall which will reflect on Russian loss of Mediterranean base in addition to its desire to be in the region .
2. Turkey is supporting Syrian armed opposition after failing to persuade the Syrian regime to carry out reforms. Turkey has been working to improve its stand by asking NATO to deploy Patriot batteries as a result of clashes between rebels and regime forces near the Turkish border. Russia has rejected such move

الفصل الاول

خلفية الدراسة و مشكلتها و أهميتها

1.1 المقدمة

شهدت العلاقات الثنائية الروسية - التركية في العقدين الماضيين ذروة التطور؛ فعلى الرغم من إرث النزاع والمواجهة والتنافس على النفوذ منذ قرون، شكّلت الظروف الاقتصادية والمتغيرات السياسية التي شهدتها الدولتان في بداية القرن الحالي فرصةً لإعادة النظر في طبيعة علاقاتهما السابقة. فبوصفهما دولتين كبيرتين متجاورتين، وتبنيان استراتيجيات جديدة لاستعادة الدور الفاعل على الساحة الدولية و احياء المكانة التاريخية، فقد تطلب صعودهما وبخاصة الاقتصادي، ضرورة تعزيز التعاون بينهما بسبب كثرة المصالح المتبادلة وتنوعها.

فمنذ تولي فلاديمير بوتين الرئاسة في روسيا للمرة الاولى عام 2000 وتولي حزب العدالة و التنمية بزعامة رجب طيب اردوغان للحكم في تركيا عام 2002 تطورت علاقات التعاون و توسعت ونما التبادل التجاري وتطورت الشراكة الاستراتيجية من خلال دعم انقره لموسكو في صراعها مع جورجيا عام 2008 اضافه الى قضايا سياسية اخرى.

لكن ثورات الربيع العربي احدثت خلافات عميقة في السياسات الروسية التركية، في حين رأت روسيا ان هذه الثورات خطر يهدد بنشر الفوضى والاضطراب في الشرق الاوسط ومحاولة غربية لإعادة تشكيل خريطتها بما يتوافق مع الاستراتيجية الامريكية، وتركيا التي رأت فيها فرصة لدعم نفوذها فيها عبر قوى الاسلام السياسي وتعتبر سوريا ذات موقع بارز في هذا السجال التركي الروسي.

وعلى الرغم من تحسّن العلاقات الروسية - التركية على نحو غير مسبوق، فإنها لم تؤدّ مع ذلك إلى تلاشي طموحاتهما التاريخية المتنافسة ولا نزاعهما الإقليمي، وبخاصة في المنطقة العربية. فبسبب طبيعة مصالحهما في المنطقة التي تتطوي على تحالفات مع أطراف متناقضة، أصبح تعزيز دور أحدهما وعلاقاته

يعني إضعافاً لدور الآخر ومصالحه؛ كما هو الحال في سورية ومصر ومع الأحزاب السياسية الإسلامية. كما أفلقت طبيعة الثورات العربية موسكو التي تخشى أن يؤدي نجاحها إلى مزيد من وصول الأحزاب السياسية الإسلامية إلى الحكم في العالم العربي؛ وهو ما يصبّ في مصلحة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا، وقد يؤدي ذلك إلى تشكّل محورٍ إقليميّ يوسّع النفوذ التركي.

ان ما يشهده العالم اليوم من ديناميكية و تحول مصحوبين بتنامي مخاطر كثيره لا سيما تنامي الارهاب وانتشاره و تحوله كما و نوعا يفرض على البلدين الكثير من نهج الواقعية السياسية.

وفيما يخص الملف السوري فروسيا تحرص على المحافظة على نفوذها التقليدي في سوريا الا انها تدرك بأن تركيا التي تمتد حدودها جنوبا مع سوريا حوالي 900 كلم لا يمكنها من الوقوف موقف سلبي دون حماية امنها القومي لا سيما انها سياسيا و اخلاقيا تقف مع الشعب السوري في ثورته من اجل التخلص من الاستبداد و الديكتاتورية.

وحقيقة الامر فقد وصلت العلاقات التركية الروسية الى ذروة غير مسبوقة من التعاون منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم وتحول البلدين الى عامل رئيسي في المحافظة على الأمن والاستقرار في منطقة اسيا الوسطى والقوقاز رغم ما فيهما من عناصر توتر كبيرة وقد تدعمت هذه العلاقات بشراكة اقتصادية متميزة دعمت اقتصاد البلدين.

2.1 مشكلة الدراسة واسئلتها

تكمن مشكلة هذه الدراسة بتوضيح مدى تأثير الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية، حيث تحسنت العلاقات الروسية التركية منذ وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم في مختلف المجالات الا انها شهدت تراجعا بعد الثورة السورية التي اظهرت مدى التباين في المواقف الروسية التركية في المشهد الدولي. وتتمحور مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤل الرئيس التالي :

ما هو تأثير الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية للفترة (2011-2016)؟

كما ستقوم هذه الدراسة بالإجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما أهم تداعيات الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية؟
- 2- ما المحددات التي تلعب الدور الرئيسي في تحديد شكل العلاقات الروسية-التركية؟
- 3- ما دوافع التقارب الروسي التركي ؟
- 4- ما نقاط الاختلاف في العلاقات الروسية التركية.

3.1 أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة التعرف الى اثر الثورة السورية على العلاقات التركية الروسية كمت هدفت الى لقاء الضوء على تاريخ العلاقات الروسية التركية وتطورها والى التعرف على محددات العلاقات الروسية التركية للفترة (2011-2016)، وبصورة عامة فان اهداف هذه الدراسة تتلخص بما يلي:
- 1- بيان اسباب التحول في العلاقات التركية الروسية بعد نهاية الحرب الباردة
 - 2- توضيح اهم محددات العلاقات التركية- الروسية بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكم في تركيا وصعود بوتين لسدة الرئاسة في روسيا
 - 3- تحليل موقف كل من تركيا وروسيا من الثورة السورية.
 - 4- بيان اهم دوافع التقارب بين كل من تركيا وروسيا.
 - 5- التعرف على مستقبل العلاقات التركية الروسية.

4.1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها سوف تلقي الضوء على اهم تأثيرات الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية اذ تبدو العلاقة الروسية التركية وكأنها أمام مرحلة مصيرية بسبب الثورة السورية، فبقدر الحرص على تطويرها اقتصادياً

وصولاً إلى شراكة حيوية مفتوحة ولاسيما في مجال مشاريع الطاقة من نبط وغاز بقدر ما تبدو أمام استحقاق أمني استراتيجي.

وهكذا تبرز أهمية الدراسة متمثلة بمحورين أساسيين و هما:

الأهمية العلمية: تتبع الأهمية العلمية من أهمية العلاقات الروسية التركية خلال الفترة المحددة في الدراسة (2011-2016) و هما دولتان كبيرتان ذات تأثير واضح في الأحداث السياسية و الإقليمية و الدولية، و تناول هذا المحور أيضا محددات السياسة الخارجية لكلا البلدين.

الأهمية العملية: تكمن أهمية هذا المحور في تفسير مختلف جوانب العلاقات الروسية التركية في الفترة المحددة في الدراسة (2011-2016) و مراحل تطورها و محدداتها و اتجاهاتها كونها شهدت متغيرات دولية تمثلت في هذه الدراسة بالثورة السورية.

5.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تغطي هذه الدراسة الفترة الزمنية الواقعة ما بين عامي (2011-2016) و يعود اختيار العام 2011 كبداية للفترة الزمنية للدراسة لأنه بداية الثورة السورية والتي اثرت على البلدين من وجهة مصالحهما الوطنية. اما بالنسبة لاختيار العام 2016 فيعود الى ان الثورة السورية ما زالت تتراوح مكانها ولم يحقق اي من الفريقين نصرا حاسما مما يشير الى استمرار تأثير الثورة السورية على علاقات البلدين.

الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية بشكل في كل من تركيا وروسيا وسوريا.

6.1 مصطلحات الدراسة

العلاقات الدولية

تتضمن العلاقات الدولية ثلاثة مواضيع رئيسية حسب تقرير منظمة اليونسكو بشأن العلوم السياسية، هي: السياسة الدولية و ما تشمله من دراسة للسياسات الخارجية للدول وفاعلاتها، التنظيم الدولي و ما يشمله من دراسة للمنظمات الدولية،

والإقليمية، والقانون الدولي تشمل دراسته على القواعد القانونية التي تقوم بتقنين وتنظيم العلاقات الدولية في المحيط الدولي سواء بين الدول أو بين المنظمات الدولية (جندلي، 2007، ص 28).

الحرب الباردة

ويقصد بها الحالة التي كانت سائدة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية من الفترة في منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات وقد استخدم هذا المصطلح لوصف الاضطراب السياسي بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة مستشار الرئيس الأمريكي بيرنارد باروش. في 16 نيسان 1947.

والحرب الباردة مصطلح ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين، ليشير إلى طبيعة العلاقة بين القطبين المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، القطب الأول، هو القطب الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والقطب الثاني، هو القطب الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اختلفت مظاهر التحالف الذي ظهر بين الدولتين العظميين في عام 1941 ضد ألمانيا النازية، لتتحول العلاقات إلى تنافس وصراع بين هاتين القوتين هدفها إفناء الآخر، ولأن القنبلة الذرية كانت عنصراً مشتركاً لدى الطرفين فقد أصبح الصراع محدوداً بالوسائل السياسية والاقتصادية وإنشاء التحالفات بعيداً عن استخدام الخيار العسكري الذي سيؤدي حتماً إلى فناء البشرية، ولاسيما أن إلقاء القنابل الذرية على هيروشيما وناغازاكي أثبت للعالم فداحة الأضرار التي قد يتسبب بها استخدام هذا النوع من الأسلحة على أرض الواقع.

روسيا القيصرية

هو الاسم الرسمي للدولة الروسية بين اتخاذ إيفان الرابع للقب القيصر في 1547 وحتى قيام بطرس الكبير بإنشاء الإمبراطورية الروسية عام 1721. شهدت هذه الفترة من تاريخ روسيا احتلالها للخانات إلى الشرق والتوسع في سيبيريا. كما شن القيصرية عدة حروب على السويد والعثمانيين والكومنولث البولندي الليتواني أدت إلى ظهور روسيا كقوة إقليمية كبرى.

الامبراطورية العثمانية

هي إمبراطورية إسلامية أسسها عثمان الأول بن أرطغرل، واستمرت قائمة لما يقرب من 600 سنة، وبالتحديد من 27 تموز 1299م حتى 29 تشرين اول 1923م.

الاتحاد السوفياتي

هو عبارة عن اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وهو دولة دستورية شيوعية سابقة شملت حدودها أغلب مساحة منطقة أوراسيا في الفترة ما بين عامي 1922 وحتى 1991

7.1 منهجية الدراسة

استنادا الى موضوع الدراسة و طبيعة مشكلت ها البحثية سيتم اعتماد كل من:
منهج تحليل النظم:

وهو المنهج الذي يدرس الظاهرة بشكل شامل من خلال عملية جمع البيانات والتزود بالمعلومات وتصنيفها ومن ثم تحليلها وكشف العلاقات بين ابعادها المختلفة من اجل تفسيرها والوصول الى استنتاجات تسهم في تشخيص الواقع.
تعتمد الدراسة على هذا المنهج في تحليل بنية الانظمة السياسية القائمة في كل من تركيا وروسيا وسوريا والمتغيرات التي طرأت على الانظمة الثلاثة وساهمت في اعادة رسم العلاقات فيما بينها وعلى الاخص العلاقات التركية-الروسية.

منهج اتخاذ القرارات الخارجية:

هذا المنهج يبحث في الكيفية التي تتفاعل بها كل من روسيا وتركيا مع المؤثرات الخرجية وبرزها الثورة السورية وتنعكس عليها من النظام الدولي الذي هي جزء منه وهي التفاعلات التي تعبر عن نفسها في صورة قرارات خارجية تتخذها كل من روسيا و تركيا في مواقف معينة وتحاول بها أن تدافع عن مصالحها. وعملية إتخاذ القرارات هذه تحوي كل العناصر الرئيسية من ثوابت ومتغيرات تحدد حركة الدولتين في المجال الخارجي.

المنهج التاريخي:

يقوم هذا المنهج على بيان ماهية العلاقة التركية-الروسية و وضع هذه العلاقة في سياق تطورها التاريخي، بما يساعد على إدراك المحددات الأساسية لهذه العلاقة؛ ما يساعد على تسهيل عملية استشراف تطوراتها التي تراوحت بين الصراع من جهة و التعاون من جهة اخرى.

الفصل الثاني

الاطار النظري و الدراسات السابقة

تتناول هذه الدراسة اثر الثورة السورية على العلاقات الروسية- التركية من خلال توظيف كل من نظرية النظم في محاولة لفهم العوامل الرئيسية التي أثرت على العلاقات بين روسيا وتركيا و نظرية اتخاذ القرار ومدى تأثير المؤثرات الدولية والمحددات الجغرافية، الأيديولوجية، العسكرية، الديموغرافية والمحدد الاقتصادي على عملية صنع السياسة الخارجية لكل من روسيا و تركيا.

1.2 الإطار النظري:

نظرية النظم:

تستخدم هذه النظرية بشكل اساسي في دراسة النظام السياسي و التطبيق لتفاعلات النظام الدولي وان العمل بها سوف يؤدي الى تحليل منطقي يمكننا من فهم السياسة الخارجية في مختلف مجالاتها.

ان هذا التصور للنظام في العلاقات الدولية هو نتيجة مباشرة لمفهوم النظام الذي يستخدم في نظرية النظم العامة والتي كانت على الدوام ركيزة اساسية علمية مهمة ساهمت في ايجاد الروابط بين حقول المعرفة.

2- نظرية اتخاذ القرار:

وكذلك فقد اعتمدت هذه الدراسة على نظرية اتخاذ القرارات الخارجية بهدف معرفة وفهم العوامل الرئيسية وهي تركز على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كعامل اساسي لفهم وتفسير السياسة الخارجية، وتحاول التعرف على الكيفية التي يظهر بها التفاعل مع الواقع السياسي الدولي (طعمة،2010).

ثالثا: توظيف النظرية في الدراسة:

إن مضمون نظرية النظم ونظرية اتخاذ القرارات كإحدى نظريات العلاقات الدولية تشكل الاطار النظري لهذه الدراسة والتي يمكن توظيفها لتحليل المحددات والعوامل المتعددة واثرها على عملية اتخاذ القرار الخارجي لكل من روسيا وتركيا

لفترة الدراسة الممتدة من 2011-2016) والتي تتأثر فيها القرارات الخارجية بمجمل المتغيرات و المحددات و لا سيما تأثير الثورة السورية.

النظرية الواقعية

تقوم النظرية الواقعية على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها. حيث تنظر هذه النظرية الى العلاقات الدولية على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة. وتدرس النظرية الواقعية وتحلل العلاقات الدولية، وبشكل محدد سياسة القوة، الأحلاف، الحرب والنزاعات. وتهدف إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض (انور، 2007، ص 103).

يعتبر مكيافيللي من انصار هذه النظرية. ويرفض انصار النظرية الواقعية افكار المثاليين القائلة بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم. يرى الواقعيون أن مصالح غالباً ما تتضارب بحيث تصل إلى درجة يمكن ان يؤدي بعضها للحرب. ومن الجدير بالذكر ان الإمكانيات المتوفرة للدولة تلعب دوراً هاماً في تحديد نتائج الصراع الدولي فضلاً عن تحديد قدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، على ان لا تقتصر قدرات الدولة فقط على الجانب العسكري، بل تشمل على قدرات أخرى كمستوى التطور التقني، السكان، المصادر الطبيعية، العوامل الجغرافية، شكل الحكومة، القيادة السياسية والأيدولوجيا (دورتي وبالسغراف، 1985، ص 59).

يميل الواقعيون إلى تبني سياسة القوة التي لا تهتم بالاعتبارات الأخلاقية عند صياغة الأجندة السياسية الخارجية، وتتكون الواقعية من نظريات فرعية هي الواقعية الكلاسيكية، والواقعية الجديدة. ويرى الواقعيون أن الموقع الجغرافي للدولة يؤثر في إمكانياتها وتوجهاتها السياسية الخارجية، حيث أن الجغرافيا تجعل بعض الدول أكثر عرضة للغزو من غيرها (دورتي وبالسغراف، 1985، ص 60).

تركز النظرية الواقعية على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي التي نتج عنها اهتماماً متزايداً من قبل الدول بمقومات وأسس الأمن الوطني مما أدى إلى ظهور منافسة شديدة بين الدول حول موارد محدودة الا انها تشكل الاهتمام المركزي للدولة

كالأمن والموارد الاقتصادية التي لا يمكن لأي طرف أن يحققها بشكل تام وشامل ولا يمكن لجميع الأطراف أن تتمتع بها بشكل عادل (جون وستيف، 2004، ص 239).

2.2 الدراسات السابقة

اولا: الدراسات العربية

دراسة (الشيخ، 2011) بعنوان: مصالح ثابتة ومعطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية

هدفت الدراسة الى التعرف على السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية لقد اشارت الدراسة الى ان روسياعادت بوضوح كقوة كبرى على الصعيدين الإقليمي والدولي، ولكن برؤية جديدة وألويات لسياستها الخارجية تختلف جذرياً عما كانت عليه في الحقبة الشيوعية التي دامت اكثر من سبعون عاما اذ أصبحت سياستها أكثر برجماتية وتحرراً من القيود الأيديولوجية، والسياسية، وتحكم حركتها وتوجّه دفتها المصالح، لاسيما الاقتصادية، ويعد موقف روسيا من ثورات الربيع العربي خير دليل على التوجه الجديد في السياسة الروسية. فقد تميزت المواقف الروسية بالتفاوت بالاهتمام بثورات الربيع العربي من دولة عربية لأخرى، فضلا عن التحفظ النسبي، والتأني الواضح بل البطء في رد الفعل. والتشديد على ضرورة نبذ العنف وأهمية الحل السياسي من خلال الحوار الوطني. حيث لم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثورة والثوار في أي بلد عربي، ولكنها من ناحية أخرى أكدت صراحة على رفضها التدخل الخارجي في مسار الأحداث. وقد تآثر الموقف الروسي تجاه الثورات العربية بعدة عوامل اهمها المصالح الروسية، والأهمية الاستراتيجية للدولة العربية المعنية

دراسة (الخولي، 2012) بعنوان : تأثير الانتفاضة الشعبية في سورية على

العلاقات التركية الروسية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الانتفاضة الشعبية في سورية على العلاقات التركية الروسية لا سيما في الفترة الممتدة منذ بدء الاحتجاجات في

منتصف آذار 2011 وحتى الرابع من شباط 2012، إذ استخدمت روسيا في ذلك اليوم حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضد مشروع القرار العربي الغربي الذي يدعو إلى مرحلة انتقالية في سورية. وتوصلت الدراسة الى ان كل من روسيا وتركيا تحرصان على تحييد التأثير السلبى للارزمة السورية على علاقتهما الثنائية، فعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها روسيا حول اتهام تركيا بالمسؤولية عن العنف المضاد ضد النظام السوري وعدم رضا تركيا عن تحركات روسيا الهادفة الى فك العزلة الدولية عنها الا ان ذلك لم يكن له تأثير على علاقات البلدين في مختلف المجالات.

دراسة (أحمد، 2012) بعنوان: الموقف التركي من التحولات في المنطقة

العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على الموقف التركي من التحولات في المنطقة العربية وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لفهم العلاقة بين تركيا والبلدان والتي أحدثت فيها الثورات كما استخدمت المنهج المقارن.

أشارت الدراسة ان نهاية عام 2010 شهدت تحولات عدة في المنطقة العربية والتي بدأت في تونس ثم مصر وليبيا واليمن وسوريا وهدفت هذه التحولات الى إسقاط أنظمة الحكم الدكتاتورية التي سيطرت على الحكم لمدة ثلاثة عقود وقد كان لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية الاجتماعية في هذه الدول دافعا قويا لانطلاق الثورات في هذه الدول وإسقاط أنظمتها الحاكمة. وبينت الدراسة ان الموقف التركي تجاه التغيرات في المنطقة العربية متباينا اذ ان تركيا لم تأخذ موقفا تجاه بالثورة التونسية بل أكدت على أنها تدعم الديمقراطية وقد اختلف موقفها ازاء الثورة المصرية حيث دعت إلى تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن السلطة وأنها مع التحول الديمقراطي في مصر ورفضت تركيا استخدام القوة لإسقاط النظام الليبي وذلك بسبب مصالحها الاقتصادية ونتيجة لاستخدام النظام القوة ضد الشعب غيرت تركيا تغير موقفها واعترفت بالمجلس الانتقالي الليبي. ولم يختلف الموقف التركي من الأحداث في سوريا عن موقفها من ليبيا حيث طلبت من القيادة السورية إجراء

إصلاحات دستورية إلا أن استخدام النظام للقوة ضد الشعب جعل تركيا تطلب من الرئيس السوري التنحي عن السلطة وتدعم القوى المعارضة.

دراسة (عليوي و الياسري، 2013) بعنوان: الازمة السورية - المواقف

الإقليمية والدولية

هدفت الدراسة إلى التعرف على المواقف الإقليمية والدولية من الأزمة السورية وقد تناولت مواقف الدول العربية والموقف التركي والروسي والأمريكي وتوصلت إلى ان المواقف الإقليمية والدولية تراوحت بين الحياد و الحذر والتردد وذلك لان الساحة السورية تحمل العديد من تدخلات و انعكاسات غاية في الخطورة قد يصعب ضبط مجرياتها إحدائها ونتيجة لذلك فان مواقف الأطراف الإقليمية والدولية تبقى متراوحة بين انتظار انجلاء الموقف والتأييد المتواضع نظرا للانعكاسات الخطيرة للأحداث في سوريا والتي قد تؤدي الى تمزيق الساحة السورية عرقيا وطائفيا، مما دعا بعض الأطراف أن تتخوف من الانعكاسات السلبية لسقوط النظام السوري خاصة وان الساحة السورية مليئة بالتناقضات العرقية والطائفية وعليه فان احتمالية تفكك المجتمع السوري ليس مستبعدا وهذا له تأثيرات سلبية إقليمية لا تتحمله الدول المجاورة لسوريا فأى تغيير مفاجئ في التركيبة العرقية - السورية يعني احتمال اندلاع حرب أهلية ستكون لها انعكاسات سلبية على الصعيد الإقليمي بما لا تتحمل عبئه دول الإقليم.

دراسة (أبو مصطفى، 2015) بعنوان: الأزمة السورية في ظل تحول

التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013،

ناقشت الدراسة الأزمة السورية في ظل توازنات القوى الإقليمية والدولية خلال الفترة 2011-2013 وقد ركزت ماهية الأزمة وأسبابها وتداعيتها على البيئة الداخلية، ومدى تأثير وتأثر البيئة الدولية والإقليمية بها. وقد هدفت الدراسة الى التعرف على اسباب تحول الازمة السورية إلى أزمة دولية مركبة وكذلك التعرف على تداعيات الازمة السورية على مستقبل التحالفات والتوازنات الإقليمية والدولية. وقد توصلت الدراسة الى ان هناك محددات داخلية وخارجية لعبت دورا في تعقد الأزمة السورية واطالة أمدتها كما كشفت الأزمة عن ضعف النظام العربي الإقليمي

نتيجة لعجز النظام عن احتواء الأزمة وحلها الازمة مما أسهم في تحويلها إلى أزمة دولية، مما أدى إلى حدوث تغيير بأدوار الفاعلين على الساحة الإقليمية والدولية حيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة على الصعيد الدولي، إذ برزت قوى جديدة على الساحة الدولية تحاول استعادة دورها جنباً إلى جنب مع الولايات المتحدة الأمريكية

دراسة (بو زيدي، 2015) بعنوان : التنافس الامريكى الروسى في منطقة الشرق الاوسط، دراسة حالة الازمة السورية، 2010-2014.

هدفت الدراسة الى توضيح أهم المجالات و القضايا التي يدور حولها التنافس الأمريكي الروسي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تناول تعامل كل منهما مع دول المنطقة حسب ما تقتضيه أهدافه الإستراتيجية كما هدفت محاولة إيجاد إجابة للتساؤلات التي تطرحها الأزمة السورية الحالية وعلى الاخص مواقف الولايات المتحدة وروسيا المتعارضة في التعامل مع مجريات الأحداث في سوريا، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي: كما استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة في دراسة الازمة السورية كنموذج لفهم طبيعة العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة وروسيا في ظل تناقض الدولتين تجاه التعامل مع احداث الازمة وقد تناولت الدراسة أهم مجالات التنافس بين البلدين في منطقة الشرق الأوسط والمتمثلة في المجال الجيوبوليتيكي لمنطقة الشرق الأوسط ومجال الطاقة واخير مجال التسليح في منطقة الشرق الأوسط، وتوصلت الدراسة بأن مواقف كل من الولايات المتحدة وروسيا تتسم بالتصادم وعدم الاتفاق حول ما يجري في سوريا، وذلك بالنظر للمصالح والأهداف التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها والتي تتعارض مع مصالح و أهداف الطرف الاخر كما توصلت الدراسة الى ان الاحداث في سوريا هو إمتداد لتنافسهما حول منطقة الشرق الأوسط وذلك بالنظر لما تتمتع به سوريا من مكانة مهمة في المنطقة على العديد من الأصعدة.

دراسة (مدوخ، 2015) بعنوان : السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة

الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا 2010-2014

هدفت الدراسة الى توضيح مكانة منطقة الشرق الأوسط بشكل عام وسوريا بشكل خاص بالنسبة لسياسة روسيا الخارجية وفي البداية ركزت الدراسة على المقاربات النظرية المفسرة لسياسة روسيا الخارجية حيث اشارت الدراسة الى ان القوة والمكانة والهوية هي الإطار الذي يفسر طبيعة السياسة الخارجية الروسية في الساحة الدولية، كما حاولت الدراسة توضيح محددات السياسة الخارجية الروسية بشكل عام حيث بينت الدراسة أن المحددات الداخلية هي التي تتحكم في توجهات وتحركات السياسة الروسية في الخارج. والتي من اهمها المكانة الاقتصادية للعودة الى المنطقة وركزت الدراسة على دوافع سياسة روسيا الخارجية تجاه الأزمة السورية حيث اشارت الدراسة الى أن الدافع الجيوستراتيجي يعد أساس ثبات الدعم الروسي لسوريا، وأن مكانة روسيا مرتبطة بمستقبل الأزمة في سوريا. وقد اثبتت الدراسة أن حقيقة عودة روسيا لمنطقة الشرق الأوسط والدعم المستمر لسوريا، يكمن في سعي روسيا لمواجهة التحرك الغربي لمحاصرتها و اضعافها فضلا عن تحقيق طموحها لتعود قوة مؤثرة في الساحة الدولية.

دراسة (نوفل، 2016) بعنوان: النزاع التركي الروسي: سوريا التناقض الرئيسي

هدفت الدراسة إلى التعرف على أسباب وأبعاد النزاع التركي – الروسي الجديد. وامتداداته المتشعبة في الحرب في سورية، وفي الصراع الدائر حول نظام التوازن الإقليمي في الشرق الأوسط. وقد حاولت الدراسة الى ايجاد تفسيراً جيوسياسي المتعلق بالموقف التركي الدفاعي تجاه روسيا، والذي كان من اهم دلالاته إسقاط طائرة السوخوي الروسية، يمكن ان يؤدي الى اليات الصراع والتسوية في سورية، وعلى الاخص بعد إحباط سياسة أردوغان نتيجة التدخل العسكري الروسي في الميدان، ومن المتوقع أن تتجنب روسيا الاشتباك العسكري مع حلف "الناتو"، وأن تتجاوز دبلوماسية العقوبات إلى دبلوماسية الحرب غير المتماثلة التي تستهدف ثغرات السياسة التركية في سورية، وفي كردستان التركية.

دراسة (يونس، 2016) بعنوان: رؤى غربية لسيناريوهات التدخل

العسكري في سوريا

ناقشت الدراسة سيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا كإحدى أهم نقاط التحول في مسار تطور الأزمة السورية حيث أن مثل هذا التطور يمثل تحولاً جوهرياً في الإستراتيجية العسكرية الروسية مكونة أول بادره لاستخدام القوة العسكرية خارج الجوار الروسي منذ انتهاء الحرب الباردة. وقد أشارت الدراسة إلى أن هناك دوافعاً للتدخل الروسي وقد توصلت الدراسة إلى أن التدخل العسكري في سوريا يهدف إلى ضمان موقع دائم لروسيا في التفاعلات الإقليمية في الشرق الأوسط وذلك من خلال التواجد العسكري في سوريا مع الدول المهمة مثل مصر وأشارت الدراسة إلى أن روسيا واجهت موقف إقليمي ودولياً معقداً بسبب كثافة الأدوار الدولية والإقليمية في سوريا وتعقيدات الصراع الداخلي.

دراسة (أبو عامود، 2016) بعنوان: تأثير التدخل الروسي في سوريا

وتداعياته.

تناولت الدراسة تأثير التدخل الروسي في سوريا وتداعياته من حيث التعرف على خلفية التدخل أي بمعنى آخر هل كان هذا التدخل مبادرة روسية بحتة أم أن هذا التدخل تم بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن مناقشة مدى ونوع هذا التدخل والمدة التي سيستمر به وهل سيبقى محدوداً بالغرب... فقط وبالاستعانة بالقوات السورية المتواجدة على الأرض وهل سيتسع هذا التدخل بحيث يشمل إدخال القوات البرية الروسية إلى سوريا وما هو الأثر المتوقع لهذا التدخل على الأطراف... في سوريا. وقد توصلت الدراسة إلى أن التدخل في سوريا قد عمل على كشف حقائق كثيرة المتعلقة بسياسات ومواقف الدول الكبرى نحو المنطقة وقضاياها بخصوص محاولات إعادة تقسيم ورسم الخارطة السياسية للمنطقة على أسس طائفية ومذهبية وهذا يتفق مع المصالح الإستراتيجية الروسية.

ثانيا: الدراسات باللغة الانجليزية

دراسة (Gures, 2011) بعنوان :

Security Dimension of turkey's Relations With Russia :2000-2010

هدف الدراسة التعرف على البعد الأمني للعلاقات التركية الروسية خلال الفترة بين عامي 2000 و 2010. وفي هذا السياق، يتم التعرف على الجوانب العسكرية والطاقة والسياسية للعلاقات الأمنية بين تركيا وروسيا في التفاصيل. وخلافا للآراء التي تصور التقارب الأخير في العلاقات التركية-الروسية "شراكة استراتيجية" أو شكل من أشكال التعاون الذي لديه القدرة على الوصول إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، وترى الدراسة أن هذه الدول قد وضعت علاقاتها الثنائية في شكل التعاون العملي بسبب القيود الموجودة إلى مستويات أعمق من التعاون في المجال الأمني. يبدو أن نشوة التقارب بين البلدين أسفرت عن تضاؤل مستويات التهديد المتبادلة وكذلك انتشار المجالات ذات الاهتمام المشترك. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التطورات، لا تزال كل من تركيا وروسيا تعتبر علاقاتهما كشكل من أشكال التعاون العملي بدلا من الشراكة الاستراتيجية.

دراسة (Fahrettin, 2013) بعنوان :

Turkey's Changing Foreign Policy and the Arab Spring

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاستفسارات حول السياسة الخارجية التركية تجاه جيرانها في العقد الأخير من حيث علاقتها بالربيع العربي. اتبعت الحكومة التركية، في ظل حزب العدالة والتنمية، سياسة خارجية "مثالية" تسمى "لا مشاكل مع الجيران" باعتبارها عنصرا هاما من نهج "العمق الاستراتيجي" لسياسة تركيا الخارجية. حيث قامت بتحسين العلاقات مع جميع جيرانها تقريبا، باستثناء بعض القضايا المتبقية مع أرمينيا وقبرص (اليونانية)، واليونان. وكان من نتائج هذه السياسة أن حكومة الأسد في سوريا والحكومة التركية وقعتا اتفاقيات تعاون متعددة المستويات وعقد اجتماعات مشتركة لمجالس الوزراء.

واشتدت العلاقات وثوقا حتى وقوع الربيع العربي،. في عام 2011، بدأت تركيا تدريجيا لتشجيع التغيير في الشرق الأوسط، ودعمت المعارضة ضد الأنظمة الاستبدادية من تونس ومصر، ومن ثم القذافي، وأخيرا ضد النظام السوري. حاولت

الحكومة التركية، بناء على علاقاتها الجيدة مع الحكومة السورية، اتباع سياسة الاقتناع من حلال دفع الأسد لبدء برنامج الإصلاح الشامل، واستيعاب مطالب المعارضة. وتدهورت العلاقات بين الحكومتين بسرعة بعد مقاومة الأسد لهذه الإصلاحات. أصبحت الأزمة أيضا موضوعا للتنافس بين الدول وبين القوى الإقليمية، بما في ذلك تركيا. خلقت الأزمة السورية تحديا أكبر للسياسة الخارجية التركية بسبب علاقاتها مع إيران وروسيا التي دعمت نظام الأسد، حيث تأثرت سلبا بالأزمة. وبالإضافة إلى ذلك، انتقد حزب المعارضة الرئيسي في تركيا نهج السياسة الخارجية للحكومة، واعتبر مشاركة تركيا في الأزمة السورية فشلا للسياسة الخارجية.

دراسة (Sener, 2014) بعنوان :

Toward a Turkish-Russian Axis? Conflicts in Georgia, Syria, and Ukraine, and Cooperation over Nuclear

هدفت الدراسة الى تحليل العلاقات التركية-الروسية منذ نهاية الحرب الباردة (1992-2014) من وجهة نظر الواقعية الجديدة، مع تسليط الضوء على أوجه الشبه ونقاط التحول الرئيسية ذات الصلة. جورجيا (2008)، سوريا (2011)، وأوكرانيا (2014) الأزمات التي اضرت بالبلدين والمصالح الاقتصادية المتبادلة مع الأهمية الاستراتيجية، مثل زيادة أهمية تركيا كبائع محتمل للغاز الطبيعي الروسي، الذي ادى الى المحافظة على مستوى عال من التعاون بين البلدين

دراسة (Rafizadeh , 2014) بعنوان

Syrian Civil War: Four Concentric Forces of Tensions

هدفت الدراسة الى التعرف على طبيعة الازمة السورية، عن طريق إجراء دراسة متعمقة وحالة مختلفة بعض الشيء عن الحرب الأهلية السورية. فبينما تركز بعض نظريات الصراع داخل الدول والحروب الأهلية، على الطابع المحلي من الصراعات الداخلية داخل الدول، تركز النظريات عبر الوطنية على عوامل خارجية في دراسة الصراعات داخل الدول. وقد فشل اطار العمل النظري في ان ياخذ بعين الاعتبار الصورة الاوسع للحرب الاهلية والصراع داخل الدولة. تسهم هذه الدراسة

في نظريات الحرب الاهلية والصراعات الداخلية من خلال نموذج ممتد لتحليل الحروب الاهلية والصراعات الداخلية .

وبالنسبة للنزاع في سوريا فان استخدام هذا النهج غير فعال من أجل فهم أكثر كفاءة ودقة لطابع الصراع السوري. ثانياً، تحدد هذه الدراسة أن الدول المتعددة الأعراق، والتعدد الديني، والمتعددة الثقافات، تميل إلى تطويل الحرب الأهلية والصراع داخل الدول. ويخلص هذا البحث الى أن طابع الصراع السوري الطابع غير المعترف به فريد من نوعه بسبب فكرة أنه يقع تحت تأثير، من قبل أربعة قوى متحدة المركز من التوترات التي تحدث في وقت واحد. وبالإضافة إلى ذلك، يصعب فهم التفاعلات والتناقضات، والتجاوزات التي أنشأتها هذه الدوائر الاربعة تتجاوز هذه التفاعلات والتناقضات شكل طبيعة ونطاق وشدة والعنف وعدد القتلى، ومدة النزاع والحرب الاهلية في سوريا

دراسة (Megan, 2015) بعنوان : Transnational Arms Flows in the Syrian Civil War

تبحث هذه الدراسة في نقل الأسلحة الصغيرة إلى الجهات الفاعلة من غير الدول في الصراع السوري كجانب تحليل التدخل في الحرب الداخلية في كل من العولمة و احتمالية زعزعة للاستقرار. لقد فشل المجتمع الدولي في التدخل في سوريا، لافتاً إلى أن الأسلحة التي تمولها حكومات متعددة لنقل الاسلحة إلى جماعات المعارضة ابتداء من عام 2012. وقد وجدت الدراسة أن هناك شبكتي تهريب كبيرة تعمل على تهريب الأسلحة: الاولى من خلال الأردن بدعم سعودي وامريكي والآخر عبر تركيا بدعم القطري. ساهمت هذه الأنماط والتنافس بين الدول المانحة في ثلاث عمليات في التحول من الثورة إلى الحرب الأهلية: والعسكرة، وزيادة الطائفية، وتفتيت المعارضة. وقد تناولت آليتين في ضبط الاسلحة الدولية: الحظر المتعدد واخيراً معاهدة لتجارة الأسلحة. ترتبط نقاط ضعفهم، كما هو واضح في حالة سوريا، لمشاكل الضبط الذاتي والتنفيذ من قبل الدول التي لديها حوافز متناقضة. ثم ناقشت الدراسة الامور المتعلقة بفائض الأسلحة ا من خلال البحث في ان الفشل في نزع السلاح في العراق وليبيا له تاثير مباشر على انتشار الأسلحة في سوريا.

وانتهت الدراسة بمناقشة مشروعية عمليات نقل الأسلحة إلى الجهات الفاعلة غير الحكومية، وضرورة التركيز على الحلول السياسية بدلا من العسكرية.

3.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تشعبت المتغيرات التي تناولتها الدراسات السابقة ولكنها بشكل عام تتمحور حول الثورة السورية والمواقف التركية الروسية وبعض المواقف الدولية اذ على سبيل المثال تناولت بعض الدراسات السياسة الروسية نحو المنطقة العربية بعد الربيع العربي بينما تناولت بعض الدراسات الموقف التركي من التحولات العربية والمواقف الدولية من الثورة السورية، وكذلك السياسة الروسية الخاجية نحو منطقة الشرق الاوسط وبعض الرؤى المتعلقة بسيناريوهات التدخل العسكري في سوريا، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على تطور العلاقات التركية الروسية خلال فترة الربيع العربي والمتمثلة في الفترة من 2011-2016 وهي الفترة التي شهدت فيها العلاقات الروسية التركية توترا نتيجة تباين مواقف البلدين من الثورة السورية التي شهدت الكثير من التغيرات والتحولات الاقليمية والدولية والتي لعبت دورا في التباعد والتقارب بين البلدين ولا سيما بعد اسقاط الطائرة الروسية. كما توضح الدراسة الحالية محددات العلاقات التركية الروسية ودوافع التقارب بين البلدين والتي ادت الى اعادة تطبيع العلاقات بين البلدين، كما ان الدراسة الحالية تقدم رؤية مستقبلية للعلاقات التركية الروسية في ظل التحولات والتغيرات الاقليمية.

وتتشابه هذه الدراسة الى حد كبير مع دراسة الخولي (2012) والتي

تناولت اثر الثورة السورية على العلاقات التركية الروسية

الفصل الثالث

مراحل العلاقات الروسية - التركية

تعتبر العلاقات التركية - الروسية تاريخيا عدائية أو غير سلمية، اذ انه على مدى قرون خمسة نشبت عدة حروب بينهما، وقد تزامن صعود الإمبراطوريتين القيصرية والعثمانية كبليدين متجاورين، واستدعى الجوار الجغرافي والاختلاف الديني الاشتباكات المسلحة بينهما، اذ ان موسكو كانت تعتبر نفسها روما الثالثة ولم تنسَ أن العثمانيين هم الذين أسقطوا روما الثانية (القسطنطينية) عاصمة الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية عام 1453.

ادى تراجع وضعف الامبراطورية العثمانية منذ بدايات القرن الثامن عشر، الى ان قامت روسيا القيصرية بلعب دور مهم في الاستيلاء على أراضي وممتلكات الإمبراطورية العثمانية في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى وكان لدى روسيا القيصرية القدرة على القضاء على الامبراطورية العثمانية لولا وجود توازن القوى بين الدول الأوروبية الكبرى في القرن التاسع عشر ولكن ذلك كله لم يمنع روسيا القيصرية من تقديم المساعدة الى شعوب دول البلقان وتشجيعها على التمرد على الامبراطورية العثمانية وبقيت حالة العداء بين الامبراطوريتين حتى الحرب العالمية الاولى وسقط القيصرية في روسيا على يد البلاشفة عام 1917، والامبراطورية العثمانية على يد أتاتورك عام 1923.

ويتناول هذا الفصل المراحل المختلفة للعلاقات الروسية التركية وقد تم تقسيمها على اربعة مراحل تاريخية كما يلي :

1.3 العلاقات الروسية التركية حتى الحرب العالمية الاولى

تعود جذور العلاقات بين تركيا وروسيا لاكثر من 500 سنة. وقد أثرت طيلة هذه الفترة، عوامل كبيرة على هذه العلاقات والتي تمثلت في العوامل الاقتصادية والسياسية والتاريخية والثقافية كما اثرت ايضا على الدول والمجتمعات الأخرى التي دخلت في علاقات معها (Ozbay,2011. p69).

عرفت العلاقات التركية-الروسية خلال القرون الخمسة الماضية حروباً ونزاعات وتوترات كبيرة. حيث نشأ عداً كبير بين الامبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية بسبب الصراع على النفوذ، وقد زاد جوارهما من تعميق وتعزيز هذا الصراع، فقد كانت روسيا القيصرية تعتبر نفسها "روما الثالثة وعليه فان عداً روسيا القيصرية للامبراطورية العثمانية اعتمد اساساً على أطماع الامبراطورية القيصرية مدفوعة بنوازع دينية.

نتيجة لهذه المعتقدات توجهت انظار بطرس الاكبر قيصر روسيا (1682-1725) إلى الامبراطورية العثمانية للتوسع بهدف الوصول إلى المياه الدافئة من خلال مضائق البوسفور والدردينيل، لذلك فقد نشبت بينهما العديد من الحروب طيلة القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وحققت فيهما روسيا مكاسب اقليمية. إذ تمكنت عام 1833 من اجبار الامبراطورية العثمانية على ابرام اتفاقية اقرت بها الامبراطورية العثمانية بسيطرة روسيا على المضائق إلا أن بريطانيا تمكنت من تغيير هذه الاتفاقية وذلك بموجب معاهده وقعت بين الامبراطورية العثمانية وبريطانيا في 16 آب 1838 (النعيمة 2011، ص 17).

قررت الامبراطورية العثمانية في عهد السلطان محمد الفاتح فتح بلاد القرم* فقام بارسال قواته لفتحها واستسلمت القرم بعد حصار دام ستة أشهر وخضعت القرم بعد ذلك إلى الامبراطورية العثمانية، كما أن الامبراطورية العثمانية تمكنت من فتح جورجيا واحتلت عاصمتها بلقيس واتبعتها إلى أذربيجان. وبعد وفاة السلطان سليمان القانوني أخذت الامبراطورية العثمانية بالانهيار التدريجي أمام روسيا القيصرية. وعندما تولى بطرس الأكبر الحكم اخذ يعمل على تطوير البلاد صناعياً وعسكرياً كما بدأ يستعد من الناحية السياسية والعسكرية للتوسع جنوباً باتجاه أراضي الامبراطورية العثمانية. فقد حاصر ميناء ازاك إلا أن الامبراطورية العثمانية تمكنت من رفع الحصار في عام 1695 (حسون، 1982، ص 46).

* القرم شبه جزيرة في جنوب أوكرانيا، تقع على أراضيها جمهورية القرم المستقلة، والتي تشغل الجزء الأكبر من مساحتها، ولها حدود بحرية مشتركة مع روسيا من جهة الشرق، كما تقع بها مدينة سيفاستوبول

اعتمد بطرس الأكبر قيصر روسيا بعد هزيمة الامبراطورية العثمانية في بداية القرن التاسع عشر، سياسة الغاء عزلة روسيا واخذ يخطط للتوسع على حساب الامبراطورية العثمانية، للسيطرة على البحر الأسود وبحر مرمرة والبحر المتوسط. وقد تمكنت روسيا القيصرية من الحصول على امتياز سمح لها بحرية مرور سفنها التجارية من المضائق العثمانية بموجب معاهدة كجوك كينارجي* (النعيمي 2011، ص 18).

استمر الصراع بين الامبراطوريتين حول مضائق البسفور والدردينيل وتمكنت روسيا بعد نشوب الحرب العالمية الأولى من عقد اتفاقية القسطنطينية السرية مع كل من فرنسا وبريطانيا 1915، والتي بموجبها منحت روسيا المضائق التركية بالاضافة الى مناطق أخرى من الأناضول (بهنان، 2009، ص 81-102). لقد تركزت أهداف روسيا القيصرية في السيطرة على المضائق التركية بغية الوصول إلى المياه الدافئة واسترجاع القسطنطينية وإعادتها إلى الكنيسة الأرثوذكسية، والتوسع جنوباً للشرق للوصول إلى المياه الدافئة. ومن الأدلة التي يمكن بها الاستشهاد بالاهداف الروسية ما جاء في بنود وصية بطرس الأكبر حيث نص البند الثامن منها على الروس أن ينتشروا يوماً فيوماً في سواحل بحر البلطيق وجنوباً على سواحل البحر الأسود. كما نص البند التاسع على ما يلي: ينبغي التقرب بقدر الإمكان من استانبول والهند. وحيث أنه من القضايا المهمة أن من يحكم استانبول يمكنه حقيقة أن يحكم الدنيا بأسرها، فلذلك من اللازم أحداث المقاربات المتباينة تارة مع الامبراطورية العثمانية وتارة مع الدولة الايرانية وينبغي ضبط البحر الأسود شيئاً فشيئاً لأجل إنشاء صناعات بحرية فيه (حسون 1982، ص 46).

تري الباحثة ان من الطبيعي ان تتسم هذه المرحلة بالعداء والتوتر بين الامبراطوريتين (الامبراطورية القيصرية والامبراطورية العثمانية لعدة اسباب وهي تضارب المصالح بين الامبراطوريتين، فالامبراطورية القيصرية تنظر الى

* معاهدة كوجوك كينارجاي، هي معاهدة سلام بين روسيا والامبراطورية العثمانية المنعقدة في 21 تموز 1774 ميلادية، في معسكر قرب قرية كيتشوك كينارجي.

الامبراطورية العثمانية بانها اغتصبت القسطنطينية وان عليها اعادة امجادها من خلال استعادة المدينة كما انها تطمح في السيطرة على المضائق للوصول منهما الى المياه الدافئة، وفي المقابل فان الامبراطورية العثمانية تسعى للمحافظة على مكتسباتها و الاحتفاظ بسيطرتها على المضائق لكونها شأن عثمانى، ومن هنا نشبت بينهما حروب متعددة كانت نتائجها متباينة بين الانتصار والانهازم وبقيت الحالة على ما هي حتى زوال الامبراطوريتين وتغير أنظمة الحكم في كلتا الدولتين.

بعد هذا الموجز عن العلاقات الروسية التركية قبل الحرب العالمية الاولى ننتقل للحديث عن العلاقات التركية مع الاتحاد السوفيتي وريث الامبراطورية القيصرية والجمهورية التركية ووريثة الامبراطورية العثمانية كما يلي:

2.3 العلاقات الروسية التركية ما بين الحربين العالميتين

نتيجة لهزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى فقدت الامبراطورية جميع المناطق التي كانت تحت سيطرتها باستثناء هضبة الأناضول في آسيا وقسماً صغيراً حول مدينة استانبول في أوروبا (النعمي 2011، ص 24). استرجعت الامبراطورية العثمانية مقاطعة قارص بعد توقيع معاهدة برست ليتوفسك* في الثالث من آذار عام 1918 كما استعادت المناطق التي احتلها الجيش الروسي منذ عام 1915. وقد كانت الامبراطورية العثمانية احد اطراف معاهدة بريست ليتوفسك الموقعة بين الحكومة البلشفية* في روسيا والقوى المركزية، وقد الغيت هذه المعاهدة في نهاية السنة نفسها. نظرت روسيا البلشفية والحكومة

* معاهدة برست ليتوفسك هي معاهدة سلام وقعت في 3 مارس 1918، بوساطة الجنوب إفريقي أندريك فولر، في برست ليتوفسك (الآن برست، روسيا البيضاء) بين جمهورية روسيا السوفيتية الاتحادية الاشتراكية ودول المركز، على رأسها ألمانيا، لتُخرج روسيا من الحرب العالمية أولى. كما أكدت على استقلال فنلندا واستونيا ولاتفيا وروسيا البيضاء وأوكرانيا ولتوانيا. في بولندا التي لم يأتى على ذكرها في المعاهدة، سبب التوقيع أعمال الشغب واحتجاجات وأنهى أي دعم لدول المركز.

* البلشفية مأخوذة من الكلمة الروسية بولشفيك وتعني الاغلبية وتطلق على اتباع لينين في روسيا

السوفيياتية الجديدة برئاسة لينين الذي ظهر نتيجة انتصاره في الحرب الروسية الأهلية إلى الحركة الثورية التركية بقيادة مصطفى كمال كصديق وقامت حكومة لينين بإلغاء المطالب التقليدية للإمبراطورية الروسية بمناطق أرمينيا الغربية والمضائق. وقد زود السوفييات الحركة الكمالية في الفترة 1920-1922 بالأسلحة التي كانت العامل الرئيس في نجاح كمال أتاتورك* في السيطرة على الإمبراطورية العثمانية المهزومة ونصرهم في الحملة الأرمنية وحرب جريجور التركية في الفترة 1919-1922.

اتسمت طبيعة العلاقات التركية السوفيياتية في عهد أتاتورك بالصراع والتعاون، ففي حرب الاستقلال سعت تركيا للحصول على دعم من الاتحاد السوفيياتي ضد القوى الاستعمارية الأوروبية وبشكل خاص بريطانيا وفرنسا واید الروس حركة أتاتورك الذي تقدم في 26 نيسان 1920 باقتراح إلى الاتحاد السوفيياتي لإقامة العلاقات الدبلوماسية، وإبرام تحالف عسكري و ان يقدم الاتحاد السوفيياتي المساعدة إلى تركيا. وقد أيدت الحكومة السوفييتية رغبتها في إقامة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع الحكومة التركية الجديدة (النعيمي 2011، ص 26).

كان الاتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بشكل رسمي بحكومة أتاتورك طبقاً لمعاهدة موسكو التي تم توقيعها في 16 آذار بين الاتحاد السوفيياتي والمجلس الوطني الكبير في تركيا حيث كانت السلطنة لا زالت قائمة وبموجب معاهدة موسكو* قامت علاقات ودية بين البلدين، وقد نصت المادة السادسة من المعاهدة على أن جميع المعاهدات أصبحت لاغية و بعد معاهدة موسكو جاءت معاهدة

* ولد مصطفى كمال أتاتورك في مدينة "سالونيك" عام 1880، التحق بالمدرسة الحربية في إسطنبول وتوجه إلى العمل السياسي، إذ انتسب إلى جمعية "الأتحاد والترقي" التي تطورت إلى حزب الشعب الجمهوري، وأصبح أتاتورك أول رئيس للجمهورية التركية عام 1923، وتوفي عام 1939

* معاهدة موسكو أو معاهدة الأخوة هي معاهدة صداقة وقعت بين الجمعية الوطنية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وروسيا البلشفية بقيادة فلاديمير لينين، في 16 مارس 1921

قارص* والتي تم توقيعها في تشرين أول 1921 من قبل الكمالين* وأرمينيا السوفياتية، وأذربيجان السوفياتية وجورجيا السوفياتية والتي شكلت جزءاً من الاتحاد السوفياتي بعد معاهدة الاتحاد في كانون أول 1922 وبعد طرد ليون تروتسكي* من الاتحاد السوفياتي في شباط 1929 الذي نزح الى تركيا وتوفي فيها (بهنان، 2011، ص9).

بناء على ما سبق يمكن القول انه حصل تحول جذري في السياسة الروسية نحو تركيا بعد قيام الثورة البلشفية في عام 1917 وقيام الحركة الكمالية في تركيا بقيادة مصطفى كمال (أتاتورك) عام 1919، وتبدلت السياسة الروسية تجاه جارتها تركيا اذ انها تخلت عن أطماعها السابقة وسانددت الحركة الوطنية التركية في الأناضول (1919- 1923) بقيادة أتاتورك.

تبنى الإتحاد السوفيتي في سياسته الخارجية دعم الدول التي تخضع للاحتلال الأجنبي بهدف تحريرها وإقامة علاقات تعاون وسلام وعدم الاعتداء مع هذه الدول، وقد كانت تركيا في مقدمة الدول، حيث انه كان يرغب في ابعاد تركيا عن السيطرة الغربية لتشكّل حاجز بينه وبين الدول الغربية، وفي المقابل رأت تركيا أن التعاون مع الأتحاد السوفيتي يعتبر وسيلة لبقاء على الوضع القائم بينهما في حينه. وقد شهدت العلاقات بين الدولتين تحسناً انتوجت بعقد معاهدة الحياد وعدم الأعتداء في 17 كانون الأول من عام 1925* (بهنان، 2011: ص 8).

*اتفاقية صداقة وُقعت في مدينة قارص في 13 أكتوبر 1921 وصدقت في يريفان في 11 سبتمبر 192

* يطلق هذا اللقب على اتباع مصطفى كمال اتاتورك

* ليون تروتسكي هو ماركسي بارز وأحد زعماء ثورة أكتوبر في روسيا عام 1917 إضافة إلى الحركة الشيوعية العالمية في النصف الأول للقرن الماضي ومؤسس المذهب التروتسكي الشيوعي بصفته إحدى فصائل الشيوعية الذي يدعو إلى الثورة العالمية الدائمة

* عقدت معاهدة الحياد وعدم (الأعتداء في 17 كانون الأول عام 1925 وتم توقيعها في باري من قبل توفيق رشدي آراس s وزير خارجية تركيا، وجيجرين وزير خارجية الأتحاد السوفيتي

اشتملت المعاهدة على ثلاث مواد، نصت الأولى على ألتزام الدولتين الحياد في حال تعرض أحدهما الى هجوم من قبل دولة ثالثة ونصت الثانية على عدم دخول أي منهما في تحالف أو عقد أنفاقية سياسية موجهة ضد الطرف الأخر ونصت المادة الثالثة على أن تكون تلك المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد، وأن تدخل حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها مباشرة وقد شهدت العلاقات السياسية التركية_السوفيتية تحسنا ملحوظا بعد توقيع معاهدة 1925. ظهر ذلك بشكل واضح من خلال الزيارات المتبادلة لمسؤولي الدولتين على اعلى المستويات، وما توصلت اليه من نتائج في حسم المشاكل العالقة بين الدولتين وفي 17 كانون الأول 1929 أضيف بروتوكول على معاهدة 1925 من شأنه إطالة أمد سريان هذه المعاهدة حتى سنة 1945 وبعد عام 1935 تراجعت العلاقات تدريجياً لعدم استطاعة الإتحاد السوفيتي تأييد الإجراءات التي أتخذها مصطفى كمال للحد من الدعاية الشيوعية في تركيا، وكذلك لم يكن بوسع الإتحاد السوفيتي السكوت عن التقارب التدريجي الذي حدث بين تركيا والدول الغربية وعلى الاخص بريطانيا (Turan, 2011, p1).

لقد كان من اهم ما حققته السياسة الخارجية التركية من نجاحات خلال فترة اتاتورك توقيع ميثاق موننترو* بالنسبة للمضائق في تموز 1936 والتي بدأ سريانها في تشرين الثاني من عام 1936 والتي جاءت نتيجة تحسن العلاقات مع القوى المضادة للفاشية وقد اعطت هذه الاتفاقية تركيا السيطرة الكاملة على مضيق البسفور والدردينيل وتنظيم مرور السفن الحربية وضمان المرور الحر للبواخر المدنية في اوقات السلم وبعد وفاة اتاتورك في تشرين الثاني 1938 فترت العلاقات بين انقرة وموسكو بعد توقيع اتفاقية السوفيات مع النازيين في عام 1939 وقد اقترح ستالين في تشرين الاول من عام 1939 خلال زيارة وزير الخارجية التركي مراجعة ميثاق موننترو (Ahmad, 2004, p 22)

ميثاق موننترو هو اتفاقية في عام 1936 تعطي تركيا السيطرة على مضائق البسفور والدردينيل تنظم انتقال السفن الحربية فيهما. المؤتمر منح تركيا الادارة الكاملة للمضائق وضمانات المرور المجاني للسفن المدنية في وقت السلم.

ترى الباحثة ان قيام الحركة البلشفيه وسقوط الامبراطورية العثمانية وما رافقها من تغيرات بوصول الحركة الكمالية للحكم في تركيا ادى الى تغير جذري في العلاقات بين البلدين وانهى التوتر بينهما وتم عقد الاتفاقيات بينهما الا ان الحال لم يدم طويلا فلدى وصول ستالين الى الحكم اخذ بالمطالبة ثانية بالمضائق التركية مما اثر خوف تركيا خاصة وانها لم تعد قادرة على حماية نفسها من الاتحاد السوفياتي، وبذلك عاد التوتر ثانية في العلاقات.

3.3 العلاقات الروسية التركية بعد الحرب العالمية الثانية

بقيت تركيا رسميا على الحياد خلال الحرب العالمية الثانية وحتى 23 شباط 1945، الا ان الاتحاد السوفياتي اعتبر استمرار علاقات تركيا مع المانيا شيئا منافيا، حيث سمحت تركيا بمرور السفن الحربية عبر المضائق وفي 19 اذار من عام 1945، ابلغ وزير الخارجية السوفييتي مولوتوف السفير التركي في موسكو ان الاتحاد السوفياتي انسحب من معاهدة عدم الاعتداء. 1925 ورفض الاتحاد السوفياتي تجديد معاهدة الحياد وعدم الاعتداء التي عقدت عام 1925 وجددت عام 1935 تحت حجة أن الظروف الدولية تغيرت بشكل جذري، ولذا ظهرت الحاجة إلى عقد معاهدة جديدة تتسجم مع الظروف الدولية التي نشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية (خولي، 2014، ص 7).

لقد وضع الاتحاد السوفياتي ثلاثة شروط لتجديد المعاهدة المذكورة تمثلت في إعادة ولايتي قارص و اردوهان إلى الاتحاد السوفياتي. وإعطائه قواعد عسكرية على مضيق البسفور والدردينيل وتعديل ميثاق موننترو 1936 (خولي، 2014، ص8).

واصل الاتحاد السوفياتي ضغطه على تركيا في عام 1946 بخصوص تعديل ميثاق موننترو وأكد على ضرورة إخضاع مضائق البسفور والدردينيل لسيطرة كافة الدول المطللة على البحر الأسود وعدم بقائها محصورة وبسيطرة تركيا والعمل على تنظيم الدفاع عن هذه المضائق من جانب البلدين تركيا والاتحاد السوفياتي (بهنان، 2009، ص 27).

في بداية عام 1947 تأزمت العلاقات بين البلدين بشكل متزايدا زاد لدى تركيا الخوف من التعرض لعدوان مسلح من الاتحاد السوفياتي، وبما انها غير قادرة على رفض مطالب الاتحاد السوفياتي بدون حصولها على مساعدة خارجية، لذلك لجأت إلى الاستفادة من مشروع ترومان عام 1947 للحصول على مساعدات اقتصادية وعسكرية لكل من تركيا واليونان وأصبحت بذلك تركيا قريبة من التحالف مع المعسكر الغربي إذ انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في عام 1949 وكذلك المجلس الاوروبي عام 1950 (Jung, 2003,p 4).

أصدرت الحكومة التركية بيانا رسميا في 27 نيسان 1950 أعلنت فيه رفضها القاطع للمطالب السوفياتية وأقامت علاقات وثيقة جداً مع الولايات المتحدة وانضمت إلى حلف الناتو عام 1952 (بهنان، 2011، ص 27) .

في هذا السياق تلقت تركيا ضمانات حمايتها من الاتحاد السوفياتي في ظل حلف الناتو ومساعدات كبيرة عسكرية واقتصادية لتقوية دفاعاتها وبذلك أصبحت تركيا بالنسبة للاتحاد السوفياتي قاعدة عسكرية تهدد امن الاتحاد السوفياتي.

تطورت الأمور نحو الأفضل بعد وفاة ستالين في 15 آذار 1953، حيث غير الاتحاد السوفياتي من سياسته التوسعية وقدمت حكومة الاتحاد السوفياتي في 30 آذار من عام 1953 مذكرة إلى السفير التركي تعلمه فيها تخلي الاتحاد السوفياتي عن المطالب الإقليمية واقترحت حكومة الاتحاد السوفياتي في المذكرة نفسها إمكانية عقد اتفاق بين الطرفين، حيث عبر خروتشوف عن اسفة للدعاءات او المطالب السوفياتية وسعى الاتحاد السوفياتي الى علاقات متطورة مع تركيا الا ان العلاقات التركية الروسية كانت محددة ومقيدة لطبيعة الحرب الباردة بين المعسكرين (Turan, 2011,p 1).

على الرغم من استعداد الاتحاد السوفياتي للتخلي عن السياسة السابقة وإعادة العلاقات الطبيعية مع تركيا إلا أن تركيا بقيت على ارتباطها مع الغرب، وفضلاً عن

ذلك فقد لعبت دوراً نشطاً في الدعوة إلى إقامة حلف بغداد* عام 1955 ورفضت تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي. وهذا لم يمنع الاتحاد السوفياتي من مواصلة جهوده لتطبيع العلاقات مع تركيا. الا ان جميع المبادرات التي قام بها الاتحاد السوفياتي لم تجد تجاوبا من قبل الحكومة التركية طيلة عهد عدنان مندريس (1950- 1960) وأبقت على ارتباطاتها مع حلف الناتو والترتيبات الدفاعية الغربية حيث وافقت في عام 1957 على السماح بوجود قذائف نووية على أراضيها وكذلك وافقت على نقل مقر حلف بغداد في آب 1959 بعد سقوط النظام الملكي في بغداد وبالإضافة لذلك عقدت الحكومة التركية اتفاقاً ثنائياً في آذار 1959 بشأن المساعدات العسكرية وسمح تركيا للولايات المتحدة بإقامة قواعد عسكرية في أراضيها (بهنان، 2011، ص29).

لم يحدث اي تغيير على العلاقات التركية - الروسية بعد الانقلاب ضد حكومة مندريس في 27 أيار 1960، و على العكس من ذلك سمحت تركيا للولايات المتحدة بإنشاء قواعد ومنصات صواريخ في عام 1961 مما أدى إلى توتر العلاقات بين البلدين وقدم الاتحاد السوفياتي احتجاجاً على هذه الخطوات. بعد ذلك انتهج الاتحاد السوفياتي سياسة التعايش السلمي* بين المعسكرين الشرقي والغربي، الامر الذي ادى الى حدوث انفراج في العلاقات التركية السوفياتية. كما ادى سحب الرئيس الأمريكي جون كندي عدداً من الصواريخ الأمريكية من الأراضي التركية في عام 1962 بسبب الأزمة الكوبية إلى تخوف تركيا من أن تكون كبش الفداء (اندرو، 1992، ص59).

* حلف بغداد هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة، حيث تم إنشاؤه عام 1955 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب المملكة المتحدة من العراق وتركيا وإيران وباكستان

* التعايش السلمي هو انتهاء سوء التفاهم بين المعسكرين : الشرقي والغربي وإيجاد نوع من التعاون بينهما. و يعني الإحترام المتبادل لوحدة أراضي كل دولة و السيادة المطلقة، و عدم الإعتداء، و عدم التدخل في الشؤون الداخلية

اثر جميع هذه الاحداث على تطور العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفياتي، وعلى ضوء ذلك تطلعت تركيا في منتصف عقد الستينات الى تنمية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وتم تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين و بدأت الحكومة التركية في تغيير سياساتها الخارجية تجاه الاتحاد السوفياتي والعمل على تطبيع العلاقات معه الا ان هذا التوجه نحو تحسين العلاقات التركية مع الاتحاد السوفياتي لم يغير من التزامات الحكومة التركية الدفاعية مع حلف شمال الأطلسي (النعيمي، 1981، ص 331).

لقد نجحت تركيا في تقاربها من الاتحاد السوفياتي وتبادل المسؤولين في البلدين الزيارات الرسمية وأدت هذه الزيارات إلى تعزيز علاقات حسن الجوار. فعلى سبيل المثال استنكر الرئيس السوفياتي بودغورني خلال زيارته لتركيا عام 1965 مطالب ستالين في الأراضي التركية والحصول على موطن قدم في المضائق التركية وقد توالى الزيارات بين البلدين فقد قام اوكوبلو الذي جاء بعد عصمت اينونو بزيارة لموسكو وعقد اجتماعا مع رئيس وزراء الاتحاد السوفياتي كوسيجن وأعلن الطرفان عن الالتزام بقرارات مجلس الأمن بخصوص القضية القبرصية وفي عام 1966 قام كوسيجن بزيارة إلى تركيا. وقد ساهم الانقلاب العسكري في اليونان عام 1967 بزيارة التقارب بين البلدين، حيث رفض الاتحاد السوفياتي بشدة ضم قبرص إلى اليونان. وقد أسهم التوقيع على وثيقة تنص على مبادئ حسن الجوار في نيسان 1972 بعد زيارة بودوغورني إلى تركيا (النعيمي، 1981، ص 331).

تعرضت العلاقات بين البلدين إلى التراجع وأصابها نوع من الفتور بعد قيام تركيا بالتدخل العسكري في قبرص واحتلال النصف الشمالي من الجزيرة في تموز 1974 إذ أن الاتحاد السوفياتي دعا إلى انسحاب القوات الأجنبية من الجزيرة، وأدى هذا الموقف إلى ردود فعل قوية من تركيا على مختلف الصعد (النعيمي، 1981، ص 333).

خلال 1972 - 1975 اتسع حجم التبادل والتعاون الاقتصادي بين البلدين بالإضافة الى إقامة المشاريع. وقد حاول بولند اجويد لدى تسلمه منصب رئيس

الوزراء في عام 1978 الاستفادة من ظروف الوفاق الدولي وقام بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي وأدت هذه الزيادة إلى توقيع ما يسمى بالوثيقة السياسية* والتي أكدت على إحياء علاقات حسن الجوار والصداقة والثقة المتبادلة التي وضعها لينين وأتاتورك كما نصت الوثيقة احترام السيادة ووحدة الأراضي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وامتناع الطرفين من اللجوء إلى التهديد أو استخدام القوة وعدم استخدام أراضيها مكانا للعدوان (السامرائي، 1989، ص 9-10).

كما حدث تقارب بين البلدين نتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات اللاحقة والتي من أهمها ظهور مفهوم الوفاق الدولي بين المعسكرين، كما أن قرار الكونغرس الأمريكي في شباط 1975 المتعلق بفرض حظر على تصدير الأسلحة الأمريكية إلى تركيا أدى إلى ردود فعل قوية في مختلف الأوساط التركية وأعلنت الحكومة التركية في حزيران 1975 أنها في حل من أية ارتباطات أو موثيق عسكرية مع الولايات المتحدة وأغلقت كافة القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا (النعيمة، 1981، ص 336).

شهدت الفترة التي جاءت بعد التوقيع على الوثيقة السياسية تطورات خارجية وداخلية انعكست سلبا على العلاقات التركية السوفياتية ومن بين هذه التطورات رفع قرار حظر تصدير الأسلحة الأمريكية إلى تركيا عام 1978 وتدخل الاتحاد السوفياتي في أفغانستان عام 1979، ووصول حزب العدالة إلى السلطة بزعامه دميريل الذي انتهج سياسة مخالفة لبولند. وقد أسهمت جميع التطورات إلى فتور في العلاقات السياسية بين البلدين (النعيمة، 1981، ص 321).

ترى الباحثة انه نتيجة لتوتر العلاقات بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومطالبة الاتحاد السوفياتي بالغاء المعاهدات الموقعة سابقا والرغبة في الوصول الى المضائق، تخوفت تركيا من قيام الاتحاد السوفياتي بمهاجمتها، واخذت تبحث عن ملجأ لها لتأمين حماية اراضيها ومن هنا فقد لجأت للمعسكر الغربي وانضمت الى

* تم توقيع الوثيقة السياسية بين الاتحاد السوفياتي وتركيا في 23 حزيران 1978 وقد اكدت هذه الوثيقة احياء روح علاقات الجوار والصداقة المتبادلة التي ارساها كل من لينين واتاتورك

الناتو. إلا ان الظروف تغيرت بعد وفاة ستالين حيث رجع الاتحاد السوفياتي عن مطالب ستالين وتحسنت العلاقات بين البلدين
تميزت العلاقة بين البلدي خلال الحرب الباردة بالتوتر تارة وبالتقارب تارة اخرى
توجها الاحداث السياسية في المنطقة ومواقف الدولتين من هذه الاحداث.
ستتناول الدراسة العلاقات التركية السوفياتية (الروسية) بعد انتهاء الحرب
الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي وبروز روسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفياتي.

4.3 العلاقات التركية الروسية بعد الحرب الباردة*

تعتبر روسيا الاتحادية لاعبا رئيسيا، سياسيا وعسكريا، في منطقة القوقاز
وآسيا الوسطى، ولذلك فان اي تطورات في العلاقات التركية- الروسية له اهمية
كبرى في توازن القوى الإقليمية، فمن المعروف ان العلاقات اثناء فترة الحرب
الباردة كانت مربوطة بالتنافس الدولي. وبعد نهاية الحرب الباردة أصبحت العلاقات
التركية - الروسية مهمة لعلنا الدولتين كما أصبحت روسيا الاتحادية أكثر الدول
أهمية في القوقاز وآسيا الوسطى، سواء كانت شريكا أو منافسا لتركيا. وقد اتسمت
العلاقات التركية- الروسية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتهاء الحرب
الباردة (1951- 1991) بالتوتر تارة وعدم الاستقرار تارة أخرى بسبب التنافس
المباشر بين الدولتين في مناطق إستراتيجية عدة مثل القوقاز. وآسيا الوسطى.
والبلقان (لقمان 2011، ص 3).

غيرت نهاية الحرب الباردة البيئة الجيوسياسية اذ ان انهيار الاتحاد السوفياتي
ادى الى انتهاء تهديد الامن التركي وظهور العديد من الدول في اسيا الوسطى،
القوقاز، منطقة البحر الاسود والبلقان وادى هذا التغيير الى توسيع منطقة السياسة
الخارجية وخلق احتمالات جديدة وقد قاد تورغوت اوزال الذي تسلم رئاسة الوزارة

* الحرب الباردة هي الحالة التي كانت سائدة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية
من الفترة في منتصف الأربعينيات حتى أوائل التسعينيات وقد استخدم هذا المصطلح لوصف
الاضطراب السياسى بعد الحرب العالمية الثانية بين الاتحاد السوفيتى و الولايات المتحدة
مستشار الرئيس الأمريكي بيرنارد باروش. في 16 نيسان 1947.

التركية ما بين 1983 -1989 ثم رئيسا للجمهورية التركية من 1989 حتى وفاته في عام 1993 نقلة في السياسة الخارجية التركية (Alessandri, 2010,p 4).

شهدت تركيا وروسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي نشاطا دبلوماسيا ادى الى توقيع الطرفين على معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين في 25 أيار 1992. وقد شكلت هذه المعاهدة الاساس القانوني للعلاقات بين البلدين (James, 2006, p2).

تم تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين.فقد قام أوزال بزيارة إلى موسكو في آذار 1991 وخلال هذه الزيارة وقعت روسيا وتركيا على معاهدة صداقة وحسن الجوار والتعاون في عدة مجالات. وبعد استقلال العديد من جمهوريات الاتحاد السوفياتي اعترفت تركيا بجمهورية أوزبكستان وقرغيزيا وكازغستان وتركمانستان وأذربيجان، وطالبت بضرورة مد جسور التعاون مع تلك الجمهوريات على اعتبار ان هذا التعاون من ضرورات الأمن التركي من جهة، ومقتضيات دور تركيا المستقبلي في المنطقة من جهة أخرى. وكان لتركيا دوراً مهماً في الصراع الذي نشب بين أرمينيا وأذربيجان في شباط 1992. وقد تمثل هذا الدور بالاندفاع العسكري والتهديد بغلق المنفذ الوحيد للتصدير إلى البحر الأسود الذي تستخدمه أرمينيا. وابتدت روسيا الاتحادية قلقها من هذا الموقف واعلنت عن استعدادها لمواجهة أي تدخل عسكري تركي. وهذا دفع الحكومة التركية الى التراجع عن قرارها بالتدخل العسكري ودعت الى حل لنزاع بالطرق السلمية، وقد تم وفقا لذلك اجراء مباحثات في موسكو بين رئيس وزراء تركيا في ذلك الوقت سليمان ديميريل وبوريس يالستين رئيس روسيا الاتحادية في 25 أيلول من نفس العام (النعيمي، 1993، ص 17).

في عام 1993 فرضت تركيا قيودا إضافية على حرية الملاحة في البحر الأسود، من خلال تبنيها أحكاما جديدة تتعلق بمرور تجاريه السفن التجارية والسفن التي تنقل النفط الخام ذات الحركة الثقيلة، وطبقت هذه القيود في 1 تموز 1994. احتجت روسيا على تلك الأحكام بحجة أنها تتناقض مع اتفاقيات مونترو، وتقدمت بشكوى رسمية ضد تركيا للجنة البحرية الأمنية في منظمه البحرية الدولية التي

عقدت جلساتها في لندن في ما بين 11 و 20 أيار 1998 ونتيجة الدعم الدولي المساند لتركيا، لم تحقق روسيا ما تبتغيه من احتجاجها كما وضعت اللجنة نظاما جديدا للمضائق التركية، دخل حيز التنفيذ في 6 تشرين الثاني 1998، مع الأخذ بالاعتبار مصالح روسيا الدول الساحلية المطلة على البحر الأسود (Gures,2011, pp 29-46).

تمثلت المشكلات الكبيرة في عقد التسعينات بين البلدين بعدم الثقة ولذا ركز الجانبان على حل هذه المشكلة. لذلك قام رئيس وزراء روسيا فكتور شيرنوميردين باول زيارة رسمية الى تركيا في الفترة ما بين 15-17 كانون الاول من عام 1997. وقد جاءت هذه الزيارة خلال الفترة التي وصلت فيها العلاقات الاقتصادية الروسية التركية الى اوجها وخلال هذه الفترة تم التصريح عن مصطلح الشراكة الاستراتيجية. في ايار 1998 قام رئيس هيئة الاركان التركي اسماعيل حقي بزيارة الى موسكو والتي اعتبرت كاول مؤشر على زوال سحابة الحرب الباردة وان التغييرات في النظام الدولي ادت الى تحويل العلاقات التركية الروسية من التنافس الى التعاون. في كانون الاول من عام 1997 اخذت كل من جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا خطواتها الاولى للانضمام الى حلف الناتو ورغم معارضة روسيا الى ان الغرب اخذ في المبادأة وفي نفس الفترة واجهت روسيا مشاكل خطيرة مع الاتحاد الاوروبي بالنسبة للعضوية والتي اتضحت في قمة لوكسمبورغ وقد ادت جميع هذه الظروف الى تقارب البلدين اكثر فاكثر سواء في المجالات الاقتصادية او التجارية او السياسية. كان من بين اهم التطورات المتعلقة بالسير قدما في العلاقات الثنائية زيارة رئيس الوزراء التركي بولاند اجاويد الى موسكو في تشرين الثاني من عام 1999 وتم توقيع العديد من الاتفاقيات بين تركيا وروسيا الاتحادية، مثل اتفاقية التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب، واتفاقية التزام الطرفين رسميا بإنشاء ما سمي

بمشروع خط أنابيب السيل الأزرق * Blue Stream Pipeline (النعيمي، 1993، ص 17).



شكل رقم (1)

خط انابيب السيل الازرق

تطورت العلاقات بين الدولتين سلبا نتيجة سماح الحكومة الروسية لحزب العمال الكردستاني التركي * P.K.K إلى عقد ثلاث مؤتمرات كردية خلال السنوات 1993 - 1995، وافتتاح مركز ثقافي كردي سنة 1994 في موسكو، وهذا اثار قلق

* السيل الأزرق "هو خط أنابيب بحري مخصص لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عبر قاع البحر الأسود، متجنباً المرور في أراضي دولة. الثالثة، وبعد مصدراً إضافياً للغاز الروسي المورد إلى تركيا عبر خط أنابيب البلقان البري الذي يمر عبر أراضي أوكرانيا ومولدوفا ورومانيا وبلغاريا وصولاً إلى تركيا. وتكمن أهمية خط أنابيب غاز "السيل الأزرق" في نقله لأكثر من 50% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي إلى تركيا.

* P.K.K هو حزب العمال الكردستاني، وهو باللغة الكردية: پارتي كركراني كوردستان أو (partiya karkerên Kurdistan) وتنظيم وجماعة مسلحة كردية يسارية ذات توجهات قومية كردية وماركسية لينينية تهدف لإنشاء دولة كردستان المستقلة. نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله أوجلان وحول منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

الحكومة التركية تخوفا من قيام علاقات محتملة بين الحزب المذكور وروسيا الاتحادية. كما ساعد في توتر العلاقات انضمام أترك من أصل شيشاني إلى صفوف القوات الشيشانية في القتال الدائر بين هذه القوات وبين الجيش الروسي (Gurtuna,2006 p p74-75).

غير ان ان العلاقات بين البلدين بدأت بالتحسن السريع ففي أيار 2000، وصل بوتين إلى سدة الحكم في روسيا الاتحادية، وافتتح عهد مرحله جديدة من العلاقات بتركيا. وبدأت الدولتين بتقويم علاقاتها الاقتصادية السياسية والعسكرية التقنية، في مختلف المجالات الأخرى، بهدف تاسيس علاقات تختلف عن ما كان في عقد التسعينات من القرن العشرين، وذلك لتوافر الرغبة المشتركة بين الدولتين للوصول بها إلى أعلى المستويات (Gurtuna,2006 p p74-75).

اضافة لذلك تم انتخاب حزب العدالة والتنمية في تركيا والذي وصل الى السلطة في عام 2002، وتجدر الاشارة الى ان حوادث 11 أيلول 2001 قدمت فرصه للالتقاء في إطار الفهم المتبادل من خلال تجاوز المشكلات الثنائية والتشديد على تعاونهما الاقتصادي. وقد وقعت البلدان على وثيقة بعنوان خطه عمل لتحسين التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية التي دعت إلى مزيد من التعاون بين الدولتين (Ozby, 2011,p76).

ساهمت هذه الوثيقة في اعطاء العلاقات زخما في المجال العسكري - الدفاعي حيث وقعت البلدان في 14 كانون الثاني من عام 2000 في أنقرة اتفاق تعاون في المجال العسكري، وتم تشكيل لجنة مشتركة في مجال الدفاعات الصناعية. (Gures, 2011, pp 52-53).

ادى التقارب الدبلوماسي بين الدولتين على تحسين علاقتهما الاقتصادية حيث ارتفع مستوى التبادل التجاري بينهما، من 5.031 مليارات دولار في عام 2002، إلى 10.860 مليارات في عام 2004.وزاد اعتماد تركيا على الغاز الطبيعي الروسي (Pirincci, 2009, pp 68-74).

في منتصف تشرين الثاني عام 2001، التقى وزيرا خارجية الدولتين في نيويورك، ووقع الوزيران مذكرة تفاهم اطلق عليها - خطة عمل اوراسيا Eurasia

Action Plan وقد عمقت هذه الوثيقة حوارات البلدين وتعزيز علاقاتهما السياسية وتنسيق جهودهما الدبلوماسية نحو العديد من المسائل الإقليمية والدولية وعلى الاخص في منطقة أوراسيا (لقمان، 2011، ص 9).

وقد أدت عوامل عدة إلى التقارب التركي- الروسي في العقد الاول من القرن الحادي والعشرين في العلاقات التركية الروسية، ومن هذه العوامل ما يلي: (لقمان 2011، ص 9).

1. إدراك روسيا أن التحرك أو النشاط التركي في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز تهديد جدي لنفوذها في المنطقتين.

2. انتهاء حرب جنوب القوقاز بموجب اتفاقيه وقعت لوقف القتال في 12 أيار 1994.

3. انتهاء حرب في البوسنة والهرسك بموجب اتفاقيه دايتون التي وقعت في 10 كانون الثاني 1995.

4. انتهاء حرب الشيشان الأولى عام 1996.

5. دخول روسيا وحلف الناتو علاقات براغماتية قصيرة الأمد ما بين عامي 1997 و 1998.

6. تراجع الدعم الروسي للقضية الكردية.

7. قرار المجلس الأوروبي في 11 كانون الأول 1997 عدم ضم تركيا إلى قائمه الدول المرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد سبب هذا القرار إحباطا وخيبة أمل لتركيا

8. توقيع اتفاقيه اتفاق مد خط أنبوب الغاز (السيل الأزرق) في 15 كانون الأول 1997 والذي يربط روسيا بتركيا. ويرمز هذا الاتفاق إلى تقوية التعاون الاقتصادي بينهما. إذا رأت روسيا في تركيا من خلال هذا الاتفاق شريكا مهما، وفي المقابل أظهرت تركيا انفتاحا باتجاه روسيا.

لقد ترجمت البلدان سياسة تحسين العلاقات إلى زيارات رسمية متبادلة ادت الى تحسين العلاقات السياسية بينهما. واطهرت إدراك المسؤولين في الدولتين أهمية تعزيز تطوير العلاقات بينهما، وعلى الاخص بعد زيارة الرئيس الروسي فلاديمير

بوتين لتركيا في كانون الأول 2004. و يعد أول رئيس روسي يزور البلاد بعد (32) عاماً. و جرت مفاوضات بين الرئيس الروسي بوتين والرئيس التركي أحمد نجتد ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، وبموجب هذه الزيارة تم التوقيع على الإعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد. (لقمان، 2011، ص 11).

خلال هذه الزيارة وقعت البلدان على الاتفاقيات التالية :

1. الإعلان المشترك لتطوير الصداقة والتعاون متعدد المستويات.
 2. الحماية المتبادلة للحقوق والملكية الفكرية، ضمن إطار التعاون التقني والعسكري.
 3. الحماية المتبادلة للمعلومات السرية والمواد المرسله ضمن إطار التعاون التقني – العسكري.
 4. منع وقوع الحوادث البحرية خارج المياه الإقليمية.
 5. اتفاقية التعاون بين شركة Vesheconombank وشركة Roseksimbank، الروسييتين وشركة Eximbank التركية.
 6. مذكرة تفاهم حول تطوير التعاون في مجال الغاز بين شركة Gazprom، الروسية وشركة Boras التركية.
 7. مذكرة تفاهم حول التعاون بين الأكاديمية الدبلوماسية في وزارة الخارجية الروسية ومركز البحوث الإستراتيجية في وزارة الخارجية التركية.
- في كانون الثاني 2005، قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة رسمية لموسكو. ورافقه في هذه الزيارة (600) وناقش مع بوتين قضايا ثنائية متعددة كبيع الغاز الطبيعي الروسي لتركيا، والعلاقات التجارية البينية، والقضايا الدولية كالاحتلال الأميركي للعراق، ومشكلة إقليم ناغورني كاراباخ والقضية القبرصية. (Gurtuna, 2006 , p 41).

وقد وقع الرئيس الروسي في 6 كانون الأول 2004 عدة اتفاقيات، هي:

1. اتفاقية حماية الحقوق المتبادلة والملكية الفكرية في إطار التعاون العسكري التقني.

2. اتفاقية الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة والمواد المنقولة في إطار التعاون العسكري التقني.

3. اتفاقية منع الحوادث البحرية خارج بحرهما الإقليمي.

4. مذكرة تطوير التعاون في مجال الغاز ما بين (غازبروم) و (بوتاس).

5. مذكرة تعاون بين الأكاديمية الدبلوماسية في وزارة الخارجية للاتحاد

الروسي، ومركز الأبحاث الإستراتيجية في وزارة الخارجية التركية (Arafat

.(and Alnuaimy , pp 111-112

شهدت بداية عام 2009 تطوراً مهماً على صعيد العلاقات السياسية بين تركيا وروسيا الاتحادية عقب زيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى موسكو في 13 شباط عام 2009. وقد أسست هذه الزيارة مرحلة جديدة في علاقات البلدين حيث تم اعتبار هذه الزيارة نقلة نوعية في تاريخ العلاقات التركية – الروسية، إذ عملت هذه الزيارة على فتح آفاق إستراتيجية للتعاون بين البلدين في جميع المجالات (لقمان، 2011، ص 12).

وصل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى سوتشي في روسيا في زيارة عمل يوم 16 ايار 2009 والتقى مع رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين الذي صرح قائلاً "تركيا وروسيا لديها مسؤوليات في المنطقة وعلينا اتخاذ خطوات من أجل السلام والرفاه في المنطقة. وهذا يشمل مشكلة قره باغ الجبلية، والنزاع في الشرق الأوسط والمشكلة القبرصية. وأجاب بوتين أن "روسيا وتركيا تسعى لحل هذه المشاكل، اما بالنسبة لامن الطاقة فقد ذكر أردوغان أن" الاتفاق على امدادات الغاز من خلال ما يسمى الطريق الغربي والتي وقعت في عام 1986 ستنتهي في عام 2012. لقد اتفقنا اليوم لبدء العمل فوراً لإطالة هذا الاتفاق.

على الرغم من خلافات الماضي، تحسنت العلاقات بين تركيا وروسيا وأصبحت استثنائية في عهد الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف. ففي ايار 2010، زار الرئيس الروسي تركيا خلال زيارته تم توقيع العديد من الصفقات مثل رفع متطلبات الحصول على التأشيرة. ومن المتوقع أيضاً صفقات لجعل قيمة التداول الحالية من 38 مليار دولار لتصل إلى 100 مليار دولار خلال السنوات الخمس

المقبلة. وقد وجدت كلا البلدين مصلحة مشتركة في حشد استثمارات كبيرة بين البلدين، خصوصا في قطاع الطاقة، حيث أظهرت روسيا اهتماما كبيرا. كما وقعت تركيا وروسيا بناء محطة طاقة نووية بمليارات الدولارات والتي سيتم بناؤها من قبل الشركة الروسية اتوم ستروي اكسپورت. والتي ستكون اول محطة طاقة خارجية تملكها روسيا. ومن المتوقع أن تصل تكلفة المشروع إلى 20 مليار دولار والاستثمار في الأرض والعمل ورأس المال وسيتم تغطيتها من قبل روسيا بموجب الاتفاق، ويسترد هذا المال من خلال مبيعات الكهرباء. ومن المتوقع بناء محطة توليد الكهرباء في Akkuyu، مرسين، ومن المتوقع ان يستغرق عدة سنوات لبناء، وفقا لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في بيان صدر عقب الزيارة التي قام بها الرئيس الروسي.

ترى الباحثة ان العلاقات التركية الروسية علاقات طويلة ومتجذرة منذ ما يزيد عن خمسة قرون وقد اتسمت هذه العلاقات بالعدائية خلال عهد الامبراطورية القيصرية والامبراطورية العثمانية وخاضت الامبراطوريتان حروب عدة في سبيل تحقيق أهداف كل منهما، إذ تمثل الهدف الاستراتيجي للامبراطورية الروسية استعادة القسطنطينية والسيطرة على المضائق التركية المتمثلة في البسفور والدردينل تمهيدا للوصول إلى المياه الدافئة، بينما تمثلت الاهداف العثمانية بالحفاظ على مكتسباتها وحماية أراضيها من الاطماع القيصرية، وبقيت حالة العداء مستحكمة بين البلدين حتى نهاية الحرب العالمية الاولى بظهور الحركة البلشفية وانهزام الامبراطورية العثمانية وفقدان الامبراطورية العثمانية لجزء كبير من اراضيها.

تحسنت العلاقات مع الاتحاد السوفياتي في بداية قيام الحركة الكمالية اذ ان البلاشفة قدموا الدعم الكامل للحركة الكمالية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تدهورت العلاقات بين البلدين نتيجة مطالبة ستالين بالسيطرة على المضائق مما دعا تركيا الى الانضمام للمعسكر الغربي بهدف حمايتها من الاتحاد السوفياتي.

تأرجحت العلاقات بين البلدين خلال الحرب الباردة وقد اثرت التغيرات والحوادث السياسية على العلاقات بين البلدين حيث تأرجحت بين التوتر والتعاون واستمرت كذلك حتى تفكك الاتحاد السوفياتي وهنا بدأت مرحلة جديدة في العلاقات

تتوجت في عهد حزب العدالة والتنمية التركي ووصول بوتين لسدة الحكم في روسيا الى تعاوت وتقارب بين البلدين وقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا رئيسا في هذا المجال.

الفصل الرابع

محددات العلاقات الروسية التركية

يتناول هذا الفصل اهم المحددات المؤثرة في العلاقات الروسية التركية والتي يمكن تقسيمها الى نوعين رئيسيين هما: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية وتتمثل المحددات الداخلية للعلاقات الروسية التركية في مجموعة من المحددات هي والمحدد التاريخي، المحدد الجغرافي، وغيرها بينما تتمثل المحددات الخارجية للعلاقات بين البلدين في المحددات الاقليمية والمحددات الدولية وفيما يلي نبذة عن هذه المحددات.

1.4 المحددات الداخلية:

1.1.4 المحدد الجغرافي:

يشكل العامل الجغرافي احد اهم العوامل التي تؤثر في تحديد وصياغة السياسة الخارجية لاي دولة، حيث ان موقع الدولة وحدودها والدول المجاورة لها ومساحتها وتضاريسها تفرض عليها واقعا ثابتا وتؤثر في العلاقات التي تضعها الدولة ضمن توجهاتها لسياستها الخارجية وتسمح للدولة بلعب دور مؤثرا على المستوى الالاقليمي والدولي. وبالتطبيق على كل من تركيا وروسيا فقد لعب العامل الجغرافي بين الامبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية دورا كبيرا في تحديد أمور كثيرة، نتيجة متاخمة الامبراطورية العثمانية لكل من بحر ايجة والبحر الأبيض المتوسط. وإن الأراضي الضيقة المواجهة لمضيق البسفور والدردينيل ومرمرة التي تقع عند مدخل البحر الأسود، جعلت من الامبراطورية العثمانية صاحبة النفوذ القوي والتأثير الكلي في الممر المائي وبالتالي عملت على تحديد تغلغل روسيا القيصرية إلى مركز أوروبا. ولأهمية هذه المنطقة استخدمت قياصرة روسيا سياسات متعددة منذ القرن العاشر الميلادي، هذا يعني من ناحية أخرى أن المنافع الطبيعية والسمعة الدولية الرمزية لمدينة القسطنطينية كانت هدفا ورغبة للسياسة الخارجية الروسية من تلك المدة (النعيمي 2011، ص 14).

إن العامل الجغرافي في هذا الشأن يشكل بالنسبة لروسيا وتركيا أهمية حيث أن الاتحاد السوفيتي السابق شغل النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا و كان يمتد من بحر البلطيق في الغرب الى المحيط الهادي في الشرق و في الجهات الغربية والجنوبية الغربية شكلت تركيا وايران وافغانستان الدول المجاورة للاتحاد السوفياتي، الا ان هذا الامتداد الجغرافي تقلص نتيجة استقلال الجمهوريات التي كانت خاضعة للاتحاد السوفياتي (نور الدين،2012، ص 25).

رغم ذلك كله تغطي دولة روسيا الاتحادية حوالي 8/1 من سطح الأرض وتمتد الى شرق أوروبا وشمال آسيا حيث يمثل الجزء الأوربي من روسيا 4/1 من مساحة الدولة، أما الجزء الآسيوي فيمثل ثلاثة أرباع مساحتها. يحد روسيا من الشمال المحيط المتجمد الشمالي وبحر البلطيق ومن الجنوب البحر الأسود ومن الشرق الأقصى المحيط الهادي، ومن شرق جبال الأورال تحدها كزاخستان والصين ومنغوليا. وتطل روسيا على بحر قزوين ويوجد فيها اعق البحيرات في العالم ويمتاز مناخها بالتنوع بسبب مساحتها الكبيرة. تمتلك روسيا الاتحادية مجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي و الكثير من المعادن الإستراتيجية مثل الماس.

يسود المناخ القاري القاسي جدا معظم أنحاء روسيا حيث يتصف بفرق كبير في درجات الحرارة بين فصلي الصيف والشتاء. كما ان روسيا بعيدة عن الممرات البحرية الرئيسية، فهي تقع في النصف الشمالي للقارة الآسيوية أي أن معظم حدودها الجنوبية هي حدود برية (الصين، منغوليا، كزاخستان)....وكذلك الامر بالنسبة لحدودها الغربية..

اما بالنسبة لتركيا فتبلغ مساحتها حوالي 814,578 كلم مربع.وتقع تركيا في قارتي أوروبا وآسيا ويشكل الجزء الآسيوي من تركيا النسبة الكبرى من مساحة تركيا ويسمى بالاناضول والذي تبلغ مساحته 97% من مساحة تركيا ككل. تطل تركيا على عدة بحار مثل البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، وبحر إيجه، وبحر مرمرة. يحد تركيا من الشرق إيران وأرمينيا، ومن الغرب بلغاريا واليونان، ومن الشمال جورجيا وشواطئ البحر الأسود، ومن الجنوب العراق وسوريا

وشواطئ البحر الأبيض المتوسط. تعتبر تركيا حلقة وصل بين الشرق والغرب، ولتركيا حدود يبلغ طولها 9848 كلم منها ما يقرب من 7300 كلم على الشواطئ. يعطي الموقع الجغرافي لتركيا اهمية للدولة لكونه يتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد اعطى الموقع تركيا منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي مع محيطها الاقليم حيث ان تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتوافرة على حدودها.. تعتبر تركيا في نفس الوقت دولة قارية وبحرية وتحدها ثماني دول الامر الذي يتيح لها اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات لانها دولة محورية في مجالها الجغرافي. كما تحدها المياه من ثلاث جهات تسيطر على ممرين مائيين مهمين مما يعطيها القدرة على التحكم في الطرق البحرية (نور الدين، 2012، ص 27).

تعود اهمية الموقع الجغرافي التركي الى وجود مضيق البسفور في الشمال الشرقي، والدردينل في الجنوب الغربي، ويتوسطها بحر مرمرة. اهتمت روسيا بهذه المضائق منذ القدم بالاضافة الى اهميتها الاقتصادية. وقد تمكنت روسيا في عام 1774 من الوصول الى هذه المضائق بعد توقيع معاهدة كوجك كنارجي*، الا ان الحرب العالمية الاولى احدثت تغييرات على وضع المضائق حيث تم وضعها تحت اشراف دولي (زيدان، 2013، ص 41).

يشكل موقع تركيا الجغرافي اهمية بالنسبة لروسيا حيث تحاول روسيا الاستفادة من العلاقة الجيوسياسية مع تركيا نظرا لأهمية الموقع الجغرافي حيث ان

* معاهدة كيتشوك كاينارجي) بالتركية: (*Küçük Kaynarca Antlaşması*)، معاهدة سلام بين روسيا والدولة العثمانية المنعقدة في 21 تموز 1774 في معسكر قرب قرية كيتشوك كاينارجي التي تقع في بلغاريا حاليا جاءت المعاهدة في 28 مادة ومادتين منفصلتين، وبمقتضى هذه المعاهدة انفصلت القرم عن الدولة العثمانية، وأصبحت دولة مستقلة، لا ترتبط، ونصت المعاهدة على منح الأفلاق والبغدان (رومانيا) الاستقلال الذاتي تحت السيادة العثمانية، مع إعطاء روسيا حق التدخل في اختيار حكامها، وأعطت المعاهدة لروسيا حق رعاية السكان الأرثوذكس الذين يعيشون في البلاد العثمانية، وكان هذا الاعتراف نريعة لروسيا في أن تتدخل في شئون الدولة العثمانية. وألزمت المعاهدة أن تدفع الدولة العثمانية غرامات حرب لأول مرة في التاريخ، فدفعت 15,000 كيس من الذهب للروس.

تركيا تعتبر ممر إجباري إلى المياه الدافئة، كما انها أصبحت ممرا برياً للصادرات الروسية وعلى الاخص الغاز اذ أن 19% من تجارة روسيا الخارجية تمر عبر المضائق التركية (زيدان، 2011، ص 41)

على ضوء ما سبق يمكن القول بأن تركيا تلعب الان دورا اتجاه روسيا الاتحادية يشبه دورها اتجاه الاتحاد السوفييتي السابق والمتمثل في وقفها حاجزا في وجه أي تحرك روسي محتمل في المستقبل باتجاه المياه الدافئة .

يتميز موقع تركيا بأهمية كبيرة لانه يشكل ملتقى الطرق البرية والبحرية والجوية بين أوروبا وآسيا وهذا يعطي تركيا ميزة هامة في التحالفات الدولية، هذا بالإضافة الى ان لتركيا أهمية اقتصادية لكونها تربط أغنى ثلاث مناطق للنفط في العالم وهي (الشرق الأوسط، أذربيجان، الشيشان، روسيا، أرمينيا)، فضلا عن إشرافها على عدة بحار (البحر الأبيض المتوسط، البحر الأسود، بحر إيجه، بحر مرمرة) وهذا أكسبها أهمية خاصة مما جعل معظم دول العالم تسعى لإقامة علاقات حسنة معها على مر العصور على الرغم من ان تركيا فقدت احد وظائفها الأساسية بعد انتهاء الحرب الباردة لكونها البوابة الجنوبية لحلف الأطلسي أثناء الحرب الباردة. الا ان موقعها الجغرافي المتمركز على مفترق القفقاس والبلقان والشرق الأوسط يشكل منطقة جذب ونفوذ اذ ان تركيا دولة شرق أوسطية ودولة مطلة على البحر (الطويل، 2012، ص 114).

كما تتبع أهمية الموقع التركي أيضا من كونها تتمتع بعلاقات سياسية جيدة مع دول منطقة الشرق الأوسط كما ان بينها وبين روسيا الاتحادية تعاون استراتيجي على الرغم من عضويتها في حلف الناتو، وعليه فان موقع تركيا يمكنها اليوم من لعب دور فاعل في التفاعلات الإقليمية لاسيما وان تركيا تحتل المرتبة (34) في العالم من حيث المساحة والمرتبة (19) في العالم من حيث عدد السكان وتتمتع بقوة عسكرية ضخمة، بالإضافة إلى عضويتها في حلف الناتو.

والشكل التالي يبين الموقع الجغرافي لكل من روسيا الاتحادية وتركيا



الشكل رقم (2)

الموقع الجغرافي لكل من روسيا وتركيا

تري الباحثة ان الموقع الجغرافي لتركيا حدد عبر العصور شكل ومسار علاقاتها مع الدول المجاورة، وهو ما ينطبق بصورة واضحة على العلاقات التركية الروسية التي شهدت عبر مسيرتها الطويلة فترات تقارب وتباعد وفقا لتضارب المصالح بين البلدين. اما بالنسبة لروسيا فقد اثر الموقع الجغرافي لها نتيجة للبحار المتجمدة لمعظم ايام السنة سلبا على حركة النشاط التجاري الروسي، مما حد من نشاط التجارة الروسية باتجاه الجنوب نحو المياه الدافئة. ولذلك فقد حاول القياصرة الروس التخلص من سياسة العزلة التقليدية والتوسع غربا من خلال السيطرة على بحر البلطيق وجنوبا للسيطرة على البحر الأسود ومضيقي البوسفور والدرديل للوصول الى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط وقد أدى ذلك الى نشوب سلسلة من الحروب بين الدولتين وقد أستمرت حالة العداء بين الدولتين قائمة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى، عندما حققت روسيا القيصرية مكاسب على حساب جارتها الامبراطورية العثمانية .

2.1.4 المحدد التاريخي:

تميزت العلاقات التركية الروسية تاريخيا بالعداء بينهما في عهد الامبراطورية القيصرية والامبراطورية العثمانية، حيث نشبت الحروب بين روسيا القيصرية والامبراطورية العثمانية على مدى خمسة قرون. ومن المهم الاشارة الى ان موسكو لم تنسى أن العثمانيين هم الذين اسقطوا روما الثانية (القسطنطينية)،

عاصمة الإمبراطورية البيزنطية الأرثوذكسية عام 1453. وقد شكلت منطقة آسيا الوسطى والقوقاز ونهر الفولكا في القرن الخامس عشر الميلادي منطقة لصراع طويل بين الامبراطورية العثمانية والامبراطورية القيصرية فقد خاض الطرفان صراعا دموياً منذ منتصف القرن الخامس عشر بغية السيطرة على المنطقة واعادة تكوين جغرافيتها و تاريخها وفقا لمصلحة كل طرف منهم وقد استمر هذا الصراع بين الامبراطوريتين حوالي خمسة قرون وانتهى هذا الصراع بنهاية الامبراطورية القيصرية نتيجة لقيام ثورة اكتوبر 1917 (العلاق، 2009، ص 110).

بناء على ما سبق يمكن اعتبار العلاقات الروسية التركية من اكثر العلاقات العريقة التي دامت ما يقرب من خمسة قرون والتي تخللتها الصراعات فضلا عن وجود تعاون في بعض الاوقات وبقيت العلاقات يشوبها التوتر في اغلب الاوقات لحين سقوط الامبراطورية القيصرية على ايدي البلاشفة اذ تم اقامة علاقات الدبلوماسية بين تركيا وروسيا السوفيتية واستمرت العلاقات بين التوتر والتعاون طيلة الحرب الباردة الا ان الامور تغيرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي اذ اعترفت تركيا في عام 1991 بروسيا الاتحادية كوريث للاتحاد السوفياتي وبدأت مسيرة التعاون بين البلدين ووقعت البلدان مايزيد على 60 معاهدة في مختلف المجالات وكان من أهم هذه الاتفاقيات معاهدة أسس العلاقات التي عقدت في عام 1992، وغيرها من الاتفاقيات ثم البيان السياسي المشترك حول تعميق الصداقة والشراكة عام 2004 (العلاق، 2009، ص 13).

3.1.4 " النظام السياسي:

يعرف النظام السياسي بأنه " نظام اجتماعي وظيفته ادارة موارد المجتمع استنادا الى سلطة مخولة له وتحقيق الصالح العام عن طريق سن وتفصيل السياسات. والنظام السياسي هو مجموعة من العناصر المادية المستندة الى السلطة والوظيف والصلاحيات والنفوذ التي تتفاعل وتتشابك في اطار سياسي معين له خصائص مميزة عن غيره من النظم الاجتماعية (عوديشو، 2008، ص 22).

يلعب النظام السياسي في كل من روسيا وتركيا دورا رئيسيا في تفعيل السياسة الخارجية لكل منهما فالبنسبة لروسيا ركز الرئيس الروسى بوتين منذ توليه الرئاسة على اجراء اصلاحات جديدة والتي شكلت ايجابيات في اثر المتغيرات الداخلية للنظام السياسي الروسي حيث ركز اهتماماته في صياغة اتجاه جديد وقوي للسياسة الخارجية الروسية، وكذلك اجراء تغييرات تتفق مع الوضع الجديد ليساعدها في تحقيق طموحاتها. واقام بوتين علاقات ودية مع القوى الغربية وحقق بعض الاهداف التي كان يرمي اليها، ولذلك فقد اعتمدت روسيا الاتحادية عدة دوائر في سياستها الخارجية على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي. وقد كان تحقيق الإستراتيجية الأمنية في جميع هذه الدوائر الهدف الاول بالاضافة الى إضفاء الطابع القومي على السياسة الخارجية الروسية، وكذلك التأكيد على استعادة روسيا مكانتها التي افتقدتها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وإنهاء التفرد الأمريكي. وكان من بين أهم الخطوات التي اتخذها بوتين لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا-باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي، وغيرها(الطحلاوي،2016).

اما بالنسبة للنظام السياسي في تركيا فتجدر الاشارة الى انه بعد سقوط الامبراطورية العثمانية بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وقيام الحركة الكمالية في بداية العشرينات من القرن العشرين وقد لعب الجيش دوراً مركزياً في علمانية الدولة والنظام وتوجيه تركيا نحو الغرب. حيث فصل الدين عن الدولة والغى السلطنة وإعلن الجمهورية وإلغاء الخلافة ومشیخة الإسلام، واعتماد التقويم الميلادي . وإلغاء الإسلام كدين للدولة من الدستور واستبدلت الأبجدية العربية باللاتينية. وقد تدخلت المؤسسة العسكرية بشكل مباشر، وغير مباشر في النظام السياسي التركي فعلى سبيل المثال قام الجيش بحل البرلمان، وبمباركة من رئيس الجمهورية، والمحكمة العليا و في انتخابات 24 كانون الأول 1995 انتصر حزب الرفاه ذو الجذور الاسلامية وشكل أول حكومة برئاسة نجم الدين أربكان في

حزيران 1996 وكان لأربكان وحزبه نظرة مختلفة إلى كل القضايا الداخلية والخارجية، ذلك وقد واجه معارضة شديدة من المؤسسة العسكرية وأرغم على الإستقالة في 18 حزيران 1997 وتم حظر نشاط الحزب في عام 1997 بحجة نشاطه المعادي للعلمانية، وبحلول عام 1999 حقق حزب الفضيلة الذي ورث حزب الرفاه الإسلامي 115 مقعداً في البرلمان من أصل (550). وفي عام 2001 أصدرت المحكمة الدستورية في تركيا قراراً بحظر حزب الفضيلة الإسلامي بدعوى أنه امتداد لحزب الرفاه المحظور. وقد تمخض عن حزبيين: أحدهما حزب العدالة والتنمية، والآخر حزب السعادة. وتم إيداع أردوغان السجن مدة أربعة أشهر ومنع من الترشح لعضوية البرلمان في هذه الانتخابات بسبب الحظر السياسي. وتم الإعلان عن تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 آب 2001. (غزالي، 2007، ص 28).

وضع حزب العدالة والتنمية في اجندته السياسية، هدفا رئيسيا وهو الارتقاء بتركيا بشتى الطرق والوسائل المتاحة، من خلال الوصول بتركيا الى بوابة الاتحاد الاوروبي، لانعاش الاقتصاد والرفاهية المجتمعية، وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة في تركيا، مع عدم تغييب العلاقات الخارجية مع الجوار العربي والشرق اوسطي.. وقد نجحت تلك السياسة نجاحا كبيرا ووصلت الى حد اقامة مجالس للتعاون الاستراتيجي مع سورية والعراق، بالاضافة الى الى علاقات وثيقة مع ايران وبلغاريا وصربيا وروسيا (نور الدين، 2010، ص 25).

بذلت تركيا جهودا كبيرة في إصلاح علاقاتها مع جيرانها. وقد شهدت السنوات الأخيرة ازدياد الدور التركي في معظم القضايا المهمة في الشرق الأوسط وانتهجت سياسة جديدة نحو المنطقة تستند على تأكيد حضور الدولة التركية ومكانتها كقوة مركزية للاستقرار وطرف فاعل ونشط في معالجة مختلف القضايا والصراعات في المنطقة. كذلك اكد الحزب على تبني رؤية مختلفة من حيث النوع لسياسة تركيا وعلاقاتها الخارجية، وعلى الاخص في الشرق الأوسط. وقد عززت التطورات الإيجابية التي شهدتها عناصر القوة التركي من هذا الاهتمام ولاسيما في أبعادها الاقتصادية. ورافق ذلك زيادة حضور الدور التركي في عدة قضايا محورية

في المنطقة، مثل القضية العراقية، أو الصراع العربي-الإسرائيلي، أو أزمة البرنامج النووي الإيراني، وغيرها من القضايا. وفي مواجهة ذلك تبنت حكومة العدالة والتنمية سياسة متعددة الأبعاد.

4.1.4 المحدد العسكري:

تولي روسيا أهمية كبيرة للقوة العسكرية في سبيل المحافظة على مكانتها التي تتضمن تحقيق " الحفاظ على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية إذ ان الثقل الدولي لروسيا مرتبط بنسبة كبيرة بمكانتها كقوة نووية، وتجدر الإشارة الى ان السلاح النووي لا يشكل المصدر الوحيد للقوة العسكرية الروسية. فبالإضافة الى ملكية روسيا للقنبلة النووية فهي تملك كافة أصناف الأسلحة التقليدية المتقدمة فضلا عن الروح القتالية للجيش الروسي ومحافظته على وحدته في أوج الأزمة السوفيتية وقد أعلنت روسيا الاتحادية في عام 2010 عن عقيدة عسكرية جديدة تهدف الى إعادة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. حيث اطلقت مشروع الإصلاح العسكري وإعادة هيكلة واستبدال ترسانة كاملة من الأسلحة السوفيتية ورغم العقبات الاقتصادية التي عانت منها روسيا إلا أنها مضت قدما في تحقيق هذا المشروع كما أنها تسعى إلى تحويل جيشها خلال عشر سنوات إلى جيش محترف. وفي هذا السياق أكد بوتين أن إعادة تسليح روسيا أصبح ضرورة حتمية لمواجهة سياسة الولايات المتحدة والحلف الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي وأعلن عن برنامج لإعادة تجهيز القوات المسلحة تبلغ تكلفته 21 ترليون روبل (121 مليار دولار) إضافة الى 211 طائرة عسكرية، مضيفا أن روسيا تحتاج إلى قوة عسكرية أقوى لحمايتها من المحاولات الأجنبية لإنهاء الصراعات حول حدودها (راشد، 2013، ص29).

مما لا شك فيه فان قوة روسيا وتنامي قدراتها العسكرية كان من بين العوامل التي دفعت موسكو لإعادة النظر في عقيدتها العسكرية والتي تأتي انعكاسا للمخاطر والتهديدات التي تواجهها لولا القوة العسكرية التي تمتلكها، فهي تملك مع واشنطن حوالي % 91 من مخزون الأسلحة النووية في العالم. وتتكون القوات الروسية من

أكثر من 760 ألف جندي مع ما يزيد على 15 ألف دبابة وقرابة عشرة آلاف مدفع من أنواع مختلفة، علاوة على قاذفات صواريخ متعددة الأشكال يزيد عددها عن 3700 آلية. وتملك القوات الروسية آلاف الطائرات من نوعيات متعددة، بينها المقاتلات والقاذفات والطائرات الاعتراضية، إلى جانب المروحيات ومئات القطع البحرية. وتصل ميزانية القوات المسلحة الروسية إلى أكثر من 60 مليار دولار (راشد، 2013، ص30).

اما تركيا فلديها أكثر من ألف طائرة من الأنواع القتالية والقاذفة والاعتراضية بينها 446 نفائة مقاتلة ولدى الجيش التركي خبرة واسعة في حرب العصابات حيث يخوض منذ ثمانينيات القرن الماضي حرباً ضد الأكراد في شرقي البلاد، ويعدّ الجيش التركي 410500 جندي ويمتلك أكثر من 3700 دبابة وحوالي 1000 مدفع وأكثر من 7500 عربة قتالية مدرعة، كما أن تركيا تنتج جزءاً من تجهيزاتها العسكرية وهذا يعني ان تركيا قادرة على خوض حرباً برية لفترة طويلة اما القوة البحرية التركية فتضم أكثر من 100 سفينة حربية ما يجعل تركيا اكبر قوة بحرية بين جميع دول البحر الأبيض المتوسط، باستثناء فرنسا، في المقابل تمتلك روسيا أكثر من 350 سفينة، لكن تحكم تركيا بمضائق البوسفور والدردينيل يعطي البحرية التركية بعض الافضلية.

ويتضح ان العامل العسكري يصعب في الواقع استبعاد اثره على العلاقات بين البلدين فلكل بلد مزاياه الخاصة من حيث التسليح والاعداد وهذا يعني ان المواجهة بين البلدين يصعب تقييم نتائجها وذلك لان كلا البلدين يمتلكان اسلحة متطورة ناهيك عن كونهما يعتمدان على المصانع المحلية في انتاج الاسلحة وهذا يفرض على كل منهما القيام بحسابات معقدة قبل التفكير بمهاجمة الاخر.

5.1.4 المحدد الاقتصادي:

يعتبر الاقتصاد حالياً العنصر الأكثر فاعلية في التأثير في مجال العلاقات الدولية بسبب تأثيره المباشر على حياة الأفراد والمؤسسات وعلى الدولة نفسها فالقوة الاقتصادية تعنى نسبة عالية من الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى قدرة الدولة على

تقديم المساعدات المادية والمعنوية لأصدقائها عندما تدعو الحاجة لذلك. تعني القوة الاقتصادية قابلية الدولة في الحفاظ على الاقتصاد القوي في السلم والحرب على حد سواء. ومما لا شك فيه ان الاوضاع الاقتصادية اخذت تحتل مركزا مهما في العلاقات الدولية حيث شهدت الساحة الدولية الاقتصادية بعد عقد الثمانينات من القرن العشرين تقلبات اقتصادية هامة وعلى الاخص يعد ظهور الشركات متعددة الجنسيات وتنامي التجارة الدولية الامر الذي فرض على كل دولة تسعى للتطور والتوازن والوجود على المستويين الاقليمي او الدولي الدخول في معترك الاحداث الاقتصادية وتبادل المصالح الاقتصادية خدمة لمصالحها وتحقيقا لسياساتها الداخلية والخارجية وهذا ينطبق على كل من روسيا الاتحادية وتركيا، اذ ان علاقتهما الاقتصادية شهدت تطورا ملموسا (العلاق، 2009، ص 125).

اما بالنسبة لروسيا فقد تمكن الاقتصاد الروسي بعد الإصلاحات، أن يكون من بين اقتصاديات العالم الجاذبة للاستثمارات المحلية و الأجنبية كما أن تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية نقلت الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج والتكامل ضمن الاقتصاد العالمي، ومن المعروف أن الموجودات الاقتصادية في روسيا كبيرة اذ ان روسيا تمتلك كميات كبيرة جدا من المواد الخام المطلوبة للصناعات الحديثة، كما ان روسيا تمتلك كميات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي (الامارة، 2009، ص 19).

على الرغم من الخلافات بين تركيا وروسيا، ركزت روسيا وتركيا على زيادة معدلات التبادل التجاري بينهما فقد زاد معدل التبادل بين البلدين على سبيل المثال من 21.044 مليار دولار في عام 2005 إلى 28.235 مليار دولار، حتى وصل إلى 37.847 مليار دولار في عام 2008، كما ازداد التعاون بينهما في مجال الطاقة، إذ بلغ استيراد تركيا من النفط الروسي 29 في المئة، ومن غازها الطبيعي 36 في المئة. أما في مجال الاستثمارات، فبلغت الاستثمارات التركية في روسيا نحو 7 مليارات دولار في عام 2008. في حين بلغت الاستثمارات الروسية في العام نفسه في تركيا 4 مليارات دولار، وكانت تتركز في مجال الاتصالات التركية ومشاريع الطاقة. وتطور التعاون في مجال بناء السفن تطورا كبيرا. ويعد

هذا التعاون الاقتصادي الأول من نوعه منذ نشوء جمهورية تركيا عام 1923، بحيث أصبحت روسيا أكبر شريك تجاري لها، في حين شغلت تركيا (آنذاك) المرتبة الخامسة بين الشركاء التجاريين لموسكو.

وترى الباحثة ان العامل الاقتصادي لعب دورا كبيرا في العلاقات ما بين البلدين وليس ادل على ذلك من حادثة اسقاط الطائرة الروسية من قبل القوات الجوية التركية والتي ادت الى توتر العلاقات بين البلدين واتخذت روسيا الاتحادية اجراءات اقتصادية ضد تركيا.

2.4 المحددات الخارجية للعلاقات الروسية التركية:

تتمثل المحددات الخارجية في طبيعة النظام الدولي و اثره على علاقات البلدين سواء العلاقات الروسية الايرانية او العلاقات التركية الامريكية و تاثيرها على علاقات البلدين وفيما يلي اهم المحددات.

1.2.4 المحددات الإقليمية للعلاقات الروسية التركية:

شكلت منطقة القوقاز وآسيا الوسطى مجالاً للتنافس بين روسيا وتركيا في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة، وتجدر الإشارة الى ان هذه المناطق تمثل نقطة محورية في العالم، لان لها حدودا مباشرة مع العديد من الدول الكبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي؛ مما جعل هذه المنطقة مفتاحا هاما وموطئ قدم استراتيجي للكثير من القوى الدولية والإقليمية، بالإضافة الى الاهمية الاقتصادية التي تتمتع بها المنطقة بسبب احتوائها على موارد طبيعية ضخمة، واحتياطات كبيرة من مصادر النفط والغاز التي تدفع القوى الدولية والإقليمية الى محاولة السيطرة عليها. تمكنت روسيا وتركيا من إيجاد أرضية مشتركة لتطوير الفرص المشتركة، وعلى الاخص بعد ولاية الرئيس بوتين الأولى في اذار 2000، وتولي حزب العدالة والتنمية برئاسة أردوغان في عام 2002، اذ اتجهت العلاقات الروسية - التركية الى التركيز على التعاون بدلا من الصراع، ولذلك تم توقيع "خطة العمل المشتركة

للتعاون في أوراسيا بين البلدين في 16 تشرين ثاني 2001، (ابو سكين، 2014، ص5).

تعتبر منطقة آسيا الوسطى منطقة استراتيجية هامة وقد شهدت تراجعاً للنفوذ الروسي بعد ان استقلت عن الاتحاد السوفيتي فقد كانت أول من أعلن عن استقلالها بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. الا ان السياسة الخارجية الروسية تجاه هذه المنطقة ظلت رهينة الخلفيات التاريخية المرتبطة بالموقع الجيوسياسي للمنطقة ومتطلبات الأمن القومي الروسي. حيث ان منطقة آسيا الوسطى من الناحية التاريخية تعتبر من مناطق النفوذ الروسي ولذلك ركزت السياسة الروسية على مجابهة تلك التحديات المحيطة بهذه الدول من خلال إعادة بعث الدور الروسي في المنطقة على جميع المستويات من خلال استراتيجية ذات منظورين هما "أوروبي - أطلنطي" والثاني "أوراسي جديد" (نرمين 2013، 29).

ركزت روسيا من حيث المنظور الاول على الاندماج مع الحضارة الغربية وتشجيع آسيا الوسطى على السير في ذات الاتجاه مع عدم التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى. بدأت روسيا منذ 1999 تتحول نحو رؤية أوراسية تركز على التدخل لحماية مصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز (نرمين 2013، 29).

شعرت روسيا بعد أحداث ايلول 2001 أن أمنها القومي معرض لتهديدات خطيرة نتيجة عدم الاستقرار السياسي وتنامي الحركات الانفصالية والإسلامية في وسط آسيا. مما دفعها إلى الاحتفاظ بقواعد عسكرية في طاجاكستان وكازاخستان وقيرغيزستان وتركمانستان في إطار التنافس الدولي على عسكري آسيا الوسطى. اما بالنسبة للمسائل المتعلقة بالتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، فان روسيا تعمل على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة والنقل والمياه مع دول آسيا الوسطى وتهتم روسيا بحماية مصالحها وعلى رأسها مصير الروس في تلك الدول واستقرار الأمن في تلك المنطقة (نرمين 2013، 29).

اما بالنسبة لتركيا فعلى الرغم من انه لا يوجد لها صلات جغرافية بشكل مباشر مع آسيا الوسطى، إلا أنها تعتبر نفسها مسؤولة عن تلك الدول بسبب تراثها التركي حيث ان تركيا تسمي هذه المنطقة بتركستان بهدف التأكيد على هويتها

الثقافية. وقد حاولت أنقرة إعادة توجيه سياستها نحو هذه المنطقة بدعم من الولايات المتحدة. حيث بدأت تركيا تتغلغل في آسيا الوسطى وقد شكل العنصر الثقافي العامل الأهم في الاستراتيجية التركية المتعلقة بعلاقتها مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق (العبيدي، 2012، ص 10).

لم تساعد الامور تركيا في تنفيذ سياستها بسبب التطورات التي حدثت في المنطقة هذا فضلا عن وجود عوامل عديدة عملت على الحد من السياسة التركية كالعوامل الأوضاع الاقتصادية المتدهورة في هذه الدول و ضعف الرابطة الثقافية من جراء سياسات العهد القيصري والسوفيتي التي تعرضت لها الهوية الثقافية لشعوب المنطقة. لذا اضطرت تركيا الى استخدام سياسة جديدة أكثر واقعية حيث بدأت تركز على الامور الاقتصادية والطاقة والتي اصبحت تشكل الركيزة الاساسية للسياسة التركية تجاه المنطقة – وقد لاقت هذه السياسة دعما من الولايات المتحدة بدورها بهدف بناء خطوط أنابيب لنقل النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى ميناء جيهان التركي عبر خط ”باكو – جيهان“.*

وتشير الباحثة الى ان تركيا حاولت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي التقرب الى دول هذه المنطقة تحت ذرائع كثيرة منها وجود سكان كثيرون في هذه المناطق من اصول تركية فضلا عن الروابط الدينية مع بعض هذه الدول، بينما تركز الموقف الروسي على ابعاد اية محاولات تقرب من هذه الدول لاسباب كثيرة اهمها الاسباب الاقتصادية.

* هو خط أنابيب لنقل النفط يبلغ طوله 1,776 كم ويمتد من العاصمة الأذربيجانية باكو إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط، ويمر الخط عبر الأراضي الجورجية. يبلغ طول القسم الأذربيجاني من الخط 440 كم و260 كم عبر الأراضي الجورجية و1076 كم عبر تركيا. بدأ أول ضخ للنفط فيه بتاريخ 10 ايار 2005 والذي وصل جيهان في 28 ايار 2006. بلغت تكلفة بناء خط الأنابيب نحو 3.9 مليار دولار أمريكي.

3.4 المحددات الدولية للعلاقات الروسية التركية:

1.3.4 العلاقات الروسية الإيرانية:

لقد تأرجحت العلاقة بين روسيا وإيران لعدة قرون من التعاون المحدود إلى المنافسة أو الصدام المباشر. وقبل نهاية الحرب الباردة، بدأ الاتحاد السوفيتي ببيع الأسلحة لإيران بين عامي 1989 و1991. ووقع البلدان صفقات متعددة من الأسلحة، بقيمة إجمالية وصلت إلى 1.5 مليار دولار؛ الأمر الذي جعل إيران أحد أكبر عملاء صناعة الأسلحة السوفيتية. وفي تسعينيات القرن العشرين، دخلت موسكو وطهران فترة من التعاون الاستراتيجي على أساس المصالح المتبادلة. وواصلت روسيا توريد الصناعات العسكرية إلى إيران، كالدبابات والذخيرة. كما ساعدت روسيا إيران في بناء مصانع إنتاج الدبابات وناقلات الجنود المدرعة، وبعد ارتفاع أسعار النفط بدأ الكرملين ينظر إلى إيران بأنها الجاذب الأكبر للصادرات الروسية أكثر من أي وقت مضى. تعد إيران شريك لروسيا على صعيد التعاون العسكري، بحيث تقدر أرباح روسيا من التعاون العسكري مع إيران حوالي 13 مليار دولار و خلال 2014 شمل التعاون العسكري صفقات وقعت بين الجانبين لشراء الصواريخ المضادة - الفترة 2010 وطائرات "ميج" 29 -، و SU-25UBT طائرات مقاتلة، Tor-M للدبابات، والمنظومة الصاروخية وطائرات سوخوي - 24، و مروحيات النقل العسكري بالإضافة إلى قطع غيار و صيانة لما يمتلكه الجيش الإيراني من دبابات روسية الصنع (الامارة، 2005، ص 190).

وبعد ان تولى بوتين سدة الرئاسة في روسيا، أيد كثير من السياسيين والجنرالات الروس المتشددون تحسين العلاقات مع إيران؛ لكونها أحد أهم زبائن روسيا في الصفقات العسكرية. وبحلول العام 2001، أصبحت إيران ثالث أكبر مستهلك للسلاح الروسي في (انا، 2016، ص 25).

تهدف روسيا إلى تقوية علاقاتها العسكرية مع إيران لعدة اسباب اذ تعتبر ايران حليف مهم لروسيا في منطقة الشرق الأوسط بعد أن خسرت روسيا العديد من حلفائها الرئيسيين وعلى الاخص العراق وان ايران تشكل سوقا رائجا للسلاح الروسي مما يساعد موسكو في توفير السيولة لمواجهة المطالب و الإحتياجات

الإقتصادية وتنشيط صناعة وتجارة السلاح الروسية؛ والضغط على واشنطن وإجبارها على العدول عن فكرة نشر شبكة الدفاع الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية الروسية، و هو المشروع الذي تعارضه موسكو بشدة؛ وتطمح روسيا قطع شوط أكبر فيما يتصل بمساعيها لإنهاء حالة العزلة التي تحا ول واشنطن فرضها عليها حيث من خلال ايران تستطيع موسكو ايجاد مدخل لها في منطقة الشرق الأوسط والإستفادة من الملف النووي الايراني لتحقيق مصالح روسيا مع الولايات المتحدة الامريكية في ما يعرف بالمسألة السياسية و مع العالم العربي لزيادة المبيعات من الأسلحة (ابو سهدانة،2012، 295).

من المعروف ان العلاقات الروسية الايرانية تجمعها مصالح مشتركة تتمثل في منع تمدد نفوذ الولايات المتحدة وتركيا في منطقة القوقاز واسيا الوسطى وقد ادى ذلك الى تنامي العلاقات بين البلدين. حيث ان البلدين تتخوفان من قيام ما يسمى بتركيا الكبرى والذي بدوره قد يؤدي لسيطرة حلف الأطلسي على المنطقة لكون تركيا تشكل احد اعضاء هذا الحلف. لذلك سعت البلدان الى منع كل من انقرة وواشنطن من توسيع نفوذها في حوض بحر قزوين كما ان التعاون النووي بين الطرفين اتسع كثيرا في السنوات الاخيرة، حيث ساعدت روسيا ايران في بناء مفاعل نووي في (بوشهر) ووقعت روسيا في تموز 2002 برنامج عمل مع ايران مدته عشرة سنوات لتوسيع التعاون بين البلدين تضمن خططاً لأنشء (خمسة مفاعلات نووية) اخرى في ايران، كما حاولت روسيا من الاستفادة من الموقع الجيوستراتيجي الإيراني لمواجهة التغلغل التركي (نيكولاي،2012، ض 11).

2.3.4 العلاقات التركية الامريكية:

تطورت العلاقات الأمريكية - التركية مع بداية العقد الثالث من القرن العشرين وبدأت أهمية تركيا تبرز بشكل كبير بعد ان سعى الاتحاد السوفيتي السابق للسيطرة على مضيق البوسفور وغيره من المضائق بالاضافة الى سعيه لانهاء العمل باتفاقية عام 1925 بين روسيا وتركيا الخاصة بالصدائة وعدم الاعتداء، وكذلك الصراع بين المعسكرين واستغلت الولايات المتحدة التخوف التركي فأخذت

تسعى إلى جعل تركيا حصناً لها ضد الاتحاد السوفيتي، ونقطة انطلاق للسيطرة على الشرق الأوسط وقد اتسمت العلاقة مع الولايات المتحدة بشيء من الثبات، إذ جمعت بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أي منذ إعلان مبدأ ترومان وسياسة "الاحتواء" الأمريكية (الغريبي، 2010 ص69).

انطلقت الولايات المتحدة في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي مفاده الاستفادة من الدور الجيوستراتيجي لتركيا في مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق، حي اقامت على الأراضي التركية قواعد عسكرية عدة وقدمت لتركيا بمساعدات اقتصادية وعسكرية ضخمة وبعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 في إيران تطلعت الولايات المتحدة إلى تركيا كحليف استراتيجي وقريب من إيران.. وشاركت تركيا في حرب الخليج (1990- 1991م) إلى جانب قوات التحالف ضد العراق مما دعم دورها الإقليمي وبعد انتهاء الحرب استخدمت القوات الأمريكية والبريطانية المطارات التركية قاعدة لها لتطبيق مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه وهذا أعاد أهمية تركيا العسكرية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والغرب و كان لحرب الخليج الثانية دورا هاما في بروز أهمية تركيا الإستراتيجية من جديد خاصة يعد ان تراجعت هذه الأهمية بعد التغييرات في الاتحاد السوفياتي. وبفوز حزب حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية المعتدلة دخلت تركيا مرحلة جديدة من تاريخها فقد فاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات النيابية العامة في 3 تشرين الثاني 2002 فوزا ساحقا لم تشهده تركيا سابقا 2002 (نور الدين، 2008، ص 29).

بعد تسلّم أوباما سلطاته الدستورية بدأت سياسة التغيير واضحة فقد حاولت أن تعزز علاقاتها الثنائية بعد أن كان لها موقفا رافضا لاحتلال العراق وهناك مبررات كثيرة التقارب الأميركي التركي في النقاط الآتية:

1- تدهور العلاقات الأميركية التركية على اثر التطورات السريعة التي شهدتها المنطقة بعد أحداث ايلول عام 2001 و الغزو الأميركي للعراق.

2- ولد تحسين روابط علاقات تركيا الاقتصادية مع روسيا المنافس القديم الجديد للولايات المتحدة الأميركية قلقا عميقا لدى الإدارة الأميركية من عودة النفوذ الروسي إلى المنطقة.

3- ابتعاد التحرك التركي عن إسرائيل حيث اتهمتها بممارسة إرهاب الدولة ضد الفلسطينيين وقد تعزز هذا في مواقف أردوغان من العدوان الإسرائيلي على غزة

4- التقارب العربي التركي بشكل عام والتقارب التركي الخليجي بوجه خاص وإقامة شراكات إقليمية الامر الذي سيعمل على تقوية الدور التركي في المنطقة العربية والإقليمية

5- الدور المحوري والحيوي الذي تلعبه تركيا في معالجة الأزمات الإقليمية في إيران خاصة بعد زيارة وزير الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون وتوجيه رسالتها إلى إيران تحمل في مضمونها الرؤية الأميركية الجديدة في عهد أوباما لإيران وملفها النووي الشائك.

6- أهمية تركيا في العالم الإسلامي اليوم، إذ انها الأهم في العالم الإسلامي وتلعب دورا اقليميا

7- تنامي العلاقات العراقية التركية، نتيجة التقارب في السياسة الخاصة بكلا البلدين وبغية تعزيزها بهدف حل الملفات العالقة بين البلدين لنتهيأ الفرصة لعودة العلاقات بينهما(شريف، 2011، ص 258).

الفصل الخامس

تداعيات الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية

يتناول هذا الفصل تداعيات الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية من خلال القاء نظرة على النظام السياسي السوري منذ الاستقلال وحتى قيام الثورة السورية.

1.5 النظام السياسي السوري

خضعت سوريا للانتداب الفرنسي عام 1920 ونالت استقلالها في نيسان عام 1946 وجلت القوات الفرنسية في نفس العام واصبحت دولة برلمانية ديمقراطية وتركزت السلطات بأيدي الطبقة البرجوازية والاقطاعية والتجارية النخب والقوى السياسية التي دعمت النظام السياسي (زياد، 2013، ص 80).

ركزت هذه الفئات على حصر السياسة في الوسط الخاص بها واهملت بقية شرائح المجتمع وعلى الاخص الريف مما ادى الى حدوث الاضطرابات والمنافسة السياسية والصراعات الدينية وتركزت القوة والثروة في ايادي النخب المذكورة الامر الذي أضعف البلاد وجعلها موضعا للمنافسات والتدخلات الاقليمية والدولية لفترة من الزمن هذا فضلا عن لجوء اهل الريف الى الانضمام الى الاحزاب الراديكالية والمؤسسة العسكرية و ادى هذا الى زيادة الاضطرابات فشهدت سوريا منذ عام 1949 وحتى عام 1970 اكثر من 20 انقلابا عسكريا مثل انقلابات حسني الزعيم وسامي الحناوي واديب الشيشكلي وغيرهم (محفوظ، 2009، ص 3).

كانت سوريا في عقد الخمسينات ساحة للصراع الاقليمي والدولي وسادت الفوضى وعدم الاستقرار كما ان التغييرات المتلاحقة التي نتجت عن الانقلابات العسكرية ادت الى تنامي وزن الفئات الوسطى والصغيرة وتراجع الدور السياسي للفئات البرجوازية نتيجة بروز العديد من الاحزاب الوطنية والديموقراطية وبعض القوى المعارضة كالحزب الشيوعي الذي تشكل عام 1922، وحزب الاخوان المسلمين وحزب البعث الذي شكله ميشيل عفلق وصالح البيطار عام 1940 (هايدمان، 2011، ص 98).

تجدد الإشارة الى ان عقد الخمسينيات من القرن العشرين يعتبر من المراحل المهمة في تاريخ سوريا السياسي، فقد شهد هذا العقد بداية التقارب السوري المصري نتيجة حالة التفكك والانقسامات الداخلية التي شهدتها البلاد والتي حولت الجيش والسياسيين السوريين إلى مجموعات متصارعة، وللخروج من هذا المأزق توجه مجموعة من الضباط السوريين الى مصر للتفاوض بشأن الوحدة بين البلدين (ياغي، 2005، ص 1).

خلال زيارة الوفد السوري الى مصر تم الاتفاق على قيام الوحدة بين البلدين باعلان الجمهورية العربية المتحدة عام 1958 وبدأ الرئيس المصري في حينه جمال عبد الناصر بتأميم الشركات والتحول نحو الاشتراكية وعمل على تغيير موازين القوى السياسية حيث قام بانهاء دور الاحزاب السياسية، وابتعد الجيش كلياً عن السياسة، وسرح مجموعة من الضباط وشتت أقطاب حزب البعث العربي الاشتراكي العربي الاشتراكي وقد ادى فشل سياسات الرئيس المصري الى نفور السياسيين وأصحاب المصالح وهذا ادى الى قيام انقلاب عام 1961 والذي نتج عنه انفصال سوريا عن مصر وعودة الطبقة البورجوازية الى الحكم (اليحيى، 2011، ص ص 68-69).

انقسمت النخبة السياسية بعد انفصال الوحدة بين مؤيد للوحدة السورية المصرية ومعارض لها وعادت الفوضى للحياة السياسية في سوريا. وقد تمكن حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال انقلاب 8 اذار 1963 الذي قام به تحالف من الضباط الناصريين والبعثيين وقد اطلق على هذا الانقلاب بثورة حزب البعث العربي الاشتراكي التي قضت على اركان النظام القديم ونتاج عنها طبقة سياسية اقتصادية جديدة. وخلال تلك المرحلة حدثت انقسامات حادة داخل الحزب وقامت مجموعة من البعثيين بانقلاب شباط عام 1966 بقيادة صلاح جديد ونتيجة لفشل قادة الانقلاب في حرب عام 1967 انقسم الحزب ثانية. نتيجة لانقسام حزب البعث العربي الاشتراكي برز جناح يترأسه حافظ الاسد الذي قام في عام 1970 بانقلاب اطلق عليه الحركة التصحيحية. ومنذ ذلك الوقت دخلت سوريا بقيادة حافظ الأسد

مرحلة من التحولات العميقة التي أسهمت في بناء الجمهورية السورية الثالثة (اليحيى، 2011، ص110).

حاول الأسد بعد تسلمه للسلطة إعادة هيكلة النظام السياسي، فقام بإنشاء هياكل مؤسسية هدفها ترسيخ النظام وعمل على تشكيل البرلمان والجهة التقدمية و إعاد بناء المنظمات الشعبية التي احتوت جميع الاحزاب والتيارات السورية باستثناء الاحزاب الدينية، ووضع دستور عام 1973، الذي اعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات واسعة وفقا للماد الثامنة من الدستور، وله الحق في قياد الدولة والمجتمع، كما أنه يجمع منصب القائد العام للجيش والقوات المسلحة وفقا للماد مائة وثلاثة، وهو رئيس القيادة المركزية للجهة التقدمية وله الحق في حل مجلس الشعب وفقا للماد مائة وسبعة، وتعيين النواب أو إعفائهم من اختصاصاتهم وفقا للماد الخامسة والتسعين كما أن الرئيس يجمع السلطات الثلاث فهو رئيس السلطة التنفيذية ورئيس المجلس الأعلى للقضاء يعين قضاة وله حق التشريع في فترة عدم انعقاد مجلس الشعب كما استأثر بالمؤسسة العسكرية (باراني، 2013، ص 102).

2.5 الثورة السورية

لاعطاء صورة واضحة تتناول الدراسة اسباب الثورة السورية و القوى الفاعلة فيها:

1.2.5 اسباب الثورة السورية

أدت سياسات التسلط، واحتكار السياسة والسلطة من قبل قلة ضيقة، أو عائلة، أو طائفة، أو حزب حاكم، وتهميش سائر التعبيرات السياسية الأخرى، وإطلاق قوى الأمن والاستخبارات في الشؤون العامة، وانتهاك القانون والدستور وتزوير إرادة الشعب في الانتخابات، وخرق استقلالية القضاء وإخضاعه للسلطة التنفيذية، وتكميم الصحافة بتسليط سيف الرقابة عليها، واحتكار الإعلام السمعي والبصري، وفرض أحكام الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وإنشاء محاكم غير قانونية لمحاكمة معتقلي الرأي، وتجريدتهم من حقوق الدفاع ومن الضمانات القانونية والدستورية للمحاكمة

العادلة، والتضييق على حرية البحث العلمي، وانتهاك ا بسط الحقوق المدنية كالحد في السفر والتنقل، وتجاهل مطالب المجتمع والمنظمات المدنية والمعارضة ومواجهتها في معظم الأحيان بقسوة. وتحويل الدولة إلى جزء من أملاك الحاكم، على نحو ما تعبر عنه سياسة التوريث وتحويل الجمهوريات إلى ملكيات جديدة مطلقة.

شعر الكثير من افراد الشعب السوري وعلى الاخص مع استلام بشار الاسد مقاليد السلطة في عام 2000، أن البلاد بحاجة ماسة لإصلاح دستوريّ يقوم على المساواة واعداد تنظيم العلاقات بين السلطات الثلاث وكذلك إصلاح إداري يحارب الفساد الواسع وإصلاح سياسيّ يعمل على الغاء حالة الطوارئ الدائمة. وعلى اثر اندلاع الثورات في الدول العربية الاخرى وعلى الاخص (مصر وتونس) وجه بعض الافراد السوريين عبر وسائل التواصل الاجتماعي الدعوة للاحتجاج في بداية شهر شباط من عام 2011 وتزامن ذلك مع حالة الغليان في مدينة درعا" في جنوب البلاد بعد ان قام النظام باعتقال بعض تلاميذ المدارس الذين كتبوا شعارات مطالبة بإسقاط النظام على بعض جدران المدينة.واخذت المظاهرات والاحتجاجات بالانتساع حتى عمت كافة المدن السورية.في اواخر نيسان من 2011 استخدم النظام الجيش لقمع المظاهرات، فاجتاح درعا وعدد من المدن وادى ذلك الى تزايد أعداد القتلى والمعتقلين. وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف المظاهرات المطالبة بإسقاط النظام، أو العمليات العسكرية.وقد قادت الاحزاب السياسية اليسارية وغيرها من الذين الذين يعارضون السياسات الاجتماعية والاقتصادية المتبعة الاحتجاجات التي أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية (Joya, 2012, p 31).

تعاملت قوات الامن مع التحركات الشعبية بقسوة كبيرة و تحولت التحركات الى المطالبة باسقاط النظام وتطورت الأحداث اذ تحولت الاحتجاجات السلمية إلى استخدام السلاح من قبل الأجهزة الأمنية السورية والمحتجين وبعض الذين انشقوا عن الجيش السوري (كساب، 2014، 76).

اقدم النظام على اجراء تغييرات سريعة في محاولة منه لاحتواء الثورة فقام باصدار مرسوم يتضمن بعض الاصلاحات السياسية كانهاء حالة الطوارئ،

ومحاربة الفساد، واصدار قانون جديد للحزب، وتشريع قانون جديد للإعلام إضافة إلى زياد رواتب موظفي القطاع العام واستيعاب العاطلين عن العمل، وتقديم حزمة من الضمانات الاجتماعية، ثم اطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذي كان من بينهم بعض الأعضاء من الاخوان المسلمين (عبد القادر، 2014، ص 67).

الا ان جميع هذه الاصلاحات كانت شكلية ولم تتعرض الى جوهر النظام الدستوري المبني على قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة ومؤسساتها وقد ادى رفض النظام لاجراء اية عملية اصلاحية ذات قيمة واستمراره باستخدام سياسة القمع الى انطلاق المسيرات التي تندد بفساد النظام وتطالب باسقاطه وقد قام النظام بمواجهة هذه المسيرات بالاستخدام الزائد للعنف مما ادى الى ظهور حالات مقاومة مسلحة وبدأت الانشقاقات الفردية داخل المؤسسة العسكرية وبدأت تتشكل الكتائب المسلحة في غالبية المناطق في سوريا، بعد رفض بعض الجنود والضباط إطلاق النار على المتظاهرين (عبد الشافي، 2011، ص 99).

وفيما يلي اهم الاسباب والدوافع التي كانت وراء نشوب الثورة السورية:

1- العوامل الاقتصادية

ادخل حافظ الاسد لدى استيلائه على السلطة تعديلات على الاقتصاد وتحولا اقتصاديا وتعاون القطاع العام مع القطاع الخاص وانتهج حافظ الاسد سياسة التعددية الاقتصادية بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع السوري في عدة مجالات وتولت الدولة تنفيذ مشاريع في محاولة منها لاستغلال أموال المساعدات العربية النفطية التي حصلت عليها سوريا بعد حرب تشرين 1973 مما ادى الى تحقيق نمو اقتصادي سريع خلال عقد السبعينيات. وخلال هذه المرحلة فرض النظام سيطرته على مؤسسات القطاع العام، بما في ذلك التجارة الخارجية وتجارة الجملة، واقامة المشروعات الصناعية واستكمال مشروعات البنية التحتية، والاهتمام بالصناعات التحويلية والنفط (الحمش، 2012، ص 163).

فتحت التحولات الاقتصادية المجال أمام القطاع الخاص للحصول على حصة أكبر من الناتج المحلي السوري، الامر الذي ساعد في ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال الذين عملوا على بناء علاقات قوية مع اركان النظام وعلى الاخص رؤساء

الأجهزة الأمنية. وعملت التحولات الإقتصادية على انعاش الطبقة البرجوازية في المدن الرئيسية على حساب الصناعات المتوسطة والحرفية وشجعت على فتح الاستيراد مما أدى إلى اغراق السوق السوري بالبضائع الأجنبية وإلى إفلاس الكثير من الصناعات المحلية (واكيم، 2013، ص 203).

أخذ الاقتصاد السوري مع بداية عقد الثمانينات بالتراجع وواجه النظام العديد من التحديات الداخلية والخارجية كتراجع أسعار النفط وتراجع حجم تحويلات العمالة السورية في الدول النفطية وعلى اثر هذا التراجع انخفض مستوى دخل الفرد، وتساعد معدلات البطالة (بيرتس، 2012، ص 118).

بعد وفاة حافظ الأسد تولى ابنه بشار السلطة وقد واجه بشار وضعاً اقتصادياً سيئاً مما انعكس سلباً على توفير فرص العمل وتبنى النظام سياسة الاقتصاد الاجتماعي ونتيجة لهذا التحول الاقتصادي تبلور تيار سياسي جديد داخل النظام يجمع بين الاستبداد السياسي والليبرالية الاقتصادية، وبرز رجال اعمال جدد من أقارب كبار المسؤولين و تركزت الثروة لدى جماعات معينة، اضعفت هذه السياسة قبضة الدولة في السيطرة على الاقتصاد وتزايد معدل الفقر وعلى الاخص في المناطق الريفية (باروت، 2010، ص 68 (الحمش، 2012، ص 166).

يمكن حصر أهم المشاكل التي عانى منها الإقتصاد السوري في السنوات التي سبقت الثورة كما يلي (قصي، 2010، ص 183).

1- تراجع معدلات النمو الإقتصادي، وإعتماد الإقتصاد على النفط و هنا بدأ التحدي الأكبر بعد انخفاض إحتياطي النفط السوري و إنتاجه و بالتالي عوائده، و هو ما سبب صغوبات كبيرة على أوضاع المالية العامة وموازن المدفوعات و مستويات المعيشة.

2- إرتفاع مستويات البطالة رغم تراجع معدل النمو السكاني.

3- إنخفاض كفاءة الاستثمارات بشكل عام و إنتشار ظاهرة الفساد التي أدت إلى تعطيل قدرة أجهزة الدولة و المجتمع عن القيام بأعمالها ووظائفها على النحو الصحيح.

4- إرتفاع معدلات التضخم المالي و الذي أثر سلباً على الإقتصاد السوري.

2- العوامل الاجتماعية

إعتمد النظام السوري على العنصر الطائفي- العشائري - العائلي على إعتبار أنه الأكثر ضمانا بالنسبة لتحقيق معادلة التوازن الصعبة داخل مؤسسات الدولة وعلى الاخص المؤسسة العسكرية. وقد إستمر النظام السوري لمدة زمنية طويلة معتمدا على طائفة على حساب أخرى حيث لجأت السلطات السورية إلى سياسة تقوم على تطهير أجهزة الأمن والجيش من العناصر السنية وإحلال العلويين مكانها وذلك منذ الأحداث الدامية التي شهدته سوريا في الثمانينيات، كما استخدم النظام السوري سياسة التمييز العرقي ومن الامثلة على ذلك عدم اعترافه بالاكراد (زين العابدين، 2012، ص 440).

سلك بشار الاسد سلوك والده حيث اعتمد على اثاره الطائفية كلما حدثت حركات شعبية معارضة للنظام كما أدرك أهمية الجيش، لذلك اسند للعلويين المراكز المهمة واسند بعض المناصب السورية لبعض الافراد السنيين مثل مصطفى طلاس، كما اسند معظم السلطة الحزبية والمدنية والاقتصادية للسنة بهدف استرضاء الغالبية السنية والاستفادة من القاعدة السنية الاقتصادية القوية وزادت النعمة على النظام بعد ان عمل نظام البعث على اصفاء الصبغة العلمانية على البلاد التي تتمتع بوجود تيارات سياسية دينية كالاخوان المسلمين وغيرهم ولذلك بدأت المواجهات بين حزب البعث العربي الاشتراكي والاسلاميين في عام 1976 (على، 2011، ص394).

4- سيطرة حزب البعث العربي الاشتراكي على كافة مؤسسات الدولة

ارتكز الدستور بشكل عام على مجموعة صفات جامدة غير مرنة لم تسمح بتبديل أشكال الإدارة مع تغيير المعطيات، فاستمرت سوريا في العمل بدستور يعطي للحكومة المركزية التحكم بالقرار السياسي، وقد تعارضت توجهات الدستور في إرساء قنوات مركزية لاتخاذ القرار مع متطلبات الديمقراطية. ورسخ دستور 1973 قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي للدولة واصباح صبغة الحزب القائد عليه وقد تم ترجمة ذلك من خلال تشكيل جبهة وطنية تقدمية تضم القوى الحزبية والسياسية الناصرية والاشتراكية والشيوعية بقيادة حزب البعث

العربي الاشتراكي شريطة اقرار تلك القوى بقيادة الحزب للدولة والمجتمع، وحصر حق العمل السياسي في قطاع الطلاب والجيش بحزب البعث وحده أي أنه أساس صنع القرار (باروت، 2010، ص 291).

تم حصر السلطة في سوريا بشخص الرئيس الذي بدوره منع التداول السلمي للسلطة من خلال ادخال اجراءات على الدستور، فقد انفراد حافظ الأسد بالسلطة لثلاثة عقود وخضعت فيها سوريا الى حكم فردي مطلق يقوم على تأييد الجيش له والاجهزة الامنية كما سيطر على مؤسسات الدولة وعمل على ضم جميع الاحزاب السياسية باستثناء حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الجبهة الوطنية التقدمية، وكذلك عمل على تهميش الطبقة الوسطى من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، وهذا بدوره ادى الى تهميش الحياة السياسية، وتوسع دور الاجهزة الأمنية التي بدأت تعمل على صياغة الحياة السياسية، فضلا عن نقشي الفساد وغياب القانون (الكتيبي وآخرون، 2012، ص 322).

اقر الدستور السوري أن نظام الحكم هو نظام جمهوري رئاسي يأخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية التي تشتمل على رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ويشغل رئيس الجمهورية أعلى منصب تنفيذي ويجب أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية مواطن سوري لا يقل عمره عن 34 وفقا للتعديل الذي تم في عام 2000 بعد وفاة حافظ الأسد وتمتد ولاية رئيس الجمهورية سبع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة وتقتصر القيادة القطرية لحزب البعث أولا اسم الشخص المرشح لرئاسة الجمهورية ويتولى بعدها مجلس الشعب تسميته رسميا ويعين موعدا للإستفتاء (الاحمد، 2010، ص 11).

في المقابل لم يكن لمجلس الشعب دور في الحياة السياسية السورية إذ انحصر دوره في مصادقة القوانين المطروحة من قبل الحكومة اي ان مجلس الشعب في عهد حافظ الأسد كان شكليا وذلك بهدف اضعاف الصبغة القانونية والتشريعية التي تتطلب وجود برلمان في النظام الجمهوري الرئاسي البرلماني، وبقيت الأمور على ما هي لدى تولى بشار الأسد، حيث انحصر دور البرلمان بالدور التشريعي في عهد بشار الأسد كدوره في عهد حافظ الاسد. وبالنسبة للسلطة القضائية فقد عانت من

عيوب كثيرة أهمها إنتشار الفساد. وعلى الرغم من أن الدساتير السورية بما فيها دستور 1973 كرست مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء إلا أن هذا الدستور جعل رئيس الجمهورية يتمتع بصلاحيات رئيس مجلس القضاء الأعلى وكذلك ربط الدستور المؤسسة القضائية بوزارة العدل من الناحية الادارية اي أن السلطة التنفيذية التي يمثلها وزير العدل الرئيس الفعلي لمجلس القضاء الأعلى الذي يتحكم في تعيين القضاة وترقيتهم ونقلهم، وهذا يعطي السلطة التنفيذية في مختلف أجهزتها ممارسة الضغوط على القضاء للتأثير على سير الدعاوى التي ينظرونها. (الاحمد ، 2010، ص 12).

لم يكن نصيب الحياة الحزبية في سوريا افضل فقد انحصرت على نوعين من الاحزاب هما:

- أ- احزاب يسارية صغيرة وغير فعالة تشكل طرفا في الجبهة التقدمية إلى جانب حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم
 - ب- احزاب محظورة وغير مرخصة تعمل بشكل سري مثل الاحزاب الاسلامية والاحزاب الكردية
- أما بالنسبة لوسائل الإعلام و الإتصال فغالبيتها ان لم تكن كلها تابعة أوداعمة لسياسات النظام السوري .

اعطى النظام للمؤسسة العسكرية فرصة التدخل في الحياة السياسية لدرجة السيطرة على كل جوانبها، وتدخل الجيش منذ ثورة اذار 1963 بشكل منتظم في السياسة عبر قياداته العسكرية والحزبية والسياسية وتلعب المؤسسة العسكرية في سوريا دور فعال داخليا بإحكام قبضتها على الحياة السياسية للشعب السوري وخاصة قمع المعارضة (الاحمد ، 2010، ص 13).

5-الأوضاع السياسية

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1947 في دمشق، سوريا من قبل اثنين من المعلمين هما ميشيل عفلق، الذي كان مسيحيا روم ارثوذكس، وصلاح الدين البيطار مسلم (سني)، وكلاهما من الطبقة الوسطى الدمشقية. (Adam,2011, p7). ينص الموضوع الأساسي لحزب البعث العربي الاشتراكي أن "الأمة العربية

تشكل وحدة ثقافية. أي اختلافات القائمة بين أبنائها هي خلافات غير مهمة وسوف تختفي عند بروز الوعي العربي وستكون الرابطة الوطنية الرابطة الوحيدة الموجودة في الدولة العربية. وستضمن الانسجام بين المواطنين عن طريق ذوبانهم في بوتقة أمة واحدة، وتكافح سائر أشكال التضامن بين الفصائل مثل الطائفية الدينية والطائفية والقبلية والعرقية والإقليمية. " .. بدلا من التركيز على الإسلام السني، ركز حزب البعث العربي الاشتراكي على القومية العربية ولهذا السبب، أصبحت أيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي مناشدة الأقليات (Nicholas,1996,123).

ضم الأسد إلى السلطة غير العرب مثل الشركس والأكراد و الأرمن في حزب البعث العربي الاشتراكي من أجل توسيع قاعدة الدعم له ومواجهة التوازن بين الأغلبية السنية. وقد فرض الأسد قانون الطوارئ.. وقد نصت المادة الاولى من الفصل الاول من قانون الطوارئ - المرسوم التشريعي على أن

أ- " يجوز إعلان حالة الطوارئ في زمن الحرب أو في حالة وجود حالة تهدد الحرب أو في حالة أن الأمن أو النظام العام في أراضي الجمهورية أو في جزء منها يتعرض للخطر بسبب أعمال الشغب الداخلية أو الكوارث العامة.

ب. يجوز ان تغطي حالة الطوارئ الأراضي السورية كليا أو جزئيا وتنص المادة 101 من الدستور لرئيس الجمهورية أن يعلن وينهي حالة الطوارئ على الوجه المبين في القانون" (بيرتس،2012، ص253) .

هيا حافظ الأسد البيئة الداخلية ورتب نقل السلطة لابنه بشار من خلال القيام باجراءات جذرية في المؤسسة الأمنية والعسكرية لكي يضمن وصول بشار لمنصب رئيس الجمهورية من بعده و تحجيم مراكز القوى المحلية المتوقع ان تقاوم ذلك (زياد،2013، ص107) .

احتكر نظام حافظ الأسد ومن بعده ولده بشار الحياة السياسية في سوريا، حيث صادر النظام الحياة السياسية كاملة واعتمد على أجهزة الأمن والاستخبارات مما ادى الى انتشار الفساد على نطاق واسع، وعلى الرغم من محاولة الاسد الابن اجراء الإصلاح في الداخل من خلال محاولة تحديث بنية النظام السياسية من خلال التخفيف من قبضة أجهزة الأمن على الحياة العامة والسماح للقطاع الخاص لنيل

حصة اكبر من الناتج المحلي السوري، حيث بدأت التجمعات والمنتديات السياسية بالانتشار بين عامي 2000 و 2002 إلا أن تلك المنتديات التي تطالب بالإصلاح تم توقيفها بضغط من الأجهزة الأمنية في أواخر عام 2002 (واكيم، 2013، ص 202).

بدأ بشار الأسد منذ وصوله للسلطة برسم سياسية إصلاحية والتي ادت الى ظهور تغير في المناخ السياسي من خلال حراك اجتماعي وسياسي فاعل، كما بدأت جماعة الاخوان المسلمين بالدعوة إلى تطبيق الديمقراطية والتعددية السياسية ودعوا النظام إلى إظهار المرونة السياسية (البرصان، 2000، ص172).

الا ان هذه الاصلاحات لم تدم طويلا حيث عاد الاسد إلى سياسة القمع الأمني ومع ذلك استمرت القوى الديمقراطية في المطالبة بالإصلاح السياسي وبدأت ايضا بالمطالبة بالتغيير الديمقراطي والتعددية السياسية والمطالبة باصدار قانون يسمح بانشاء الاحزاب وفشل إعلان دمشق بسبب انقسام المعارضة الاصلاحية وقام النظام باعتقال قادة الحراك السياسي، و اغلاق كافة المنتديات (زياد، 2013، ص136).

6- هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات

شهدت عقود حكم الاسد غياب التوازن بين السلطات، اذ ان السلطة التنفيذية تهيمن على السلطة التشريعية، والسلطة القضائية وشكل التفرد والاستبداد بالسلطة أحد اهم ملامح النظم السوري نتيجة السلطات الدستورية الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية (ابو شاويش، 2013، ص24).

ترى الباحثة ان النظام السوري عمل على استنزاف الحياة السياسية والحزبية وهمش جميع قطاعات المجتمع ومختلف القوى الفاعلة على الساحة السياسية وحرّم هذه القوى من المشاركة بشكل فعال في الحياة السياسية والاقتصادية مما ادى بدوره الى غياب الديمقراطية وسلب الحريات العامة وزيادة توغل الاجهزة الامنية في جميع جوانب حياة المواطن السوري.

2.2.5 اطراف الازمة السورية

أولاً: قوى الثورة السورية

بعد أشهر قليلة من حدوث الاحتجاجات حدثت عدد من الفعاليات السياسية التي نادى بالتغيير في سوريا وأهمها هو تأسيس كيان شبه جامع للمكونات السورية، فقد توجه الكثير من السكان للمشاركة في التظاهرات السلمية، حيث جلبت عملية الحشد مشاركين من خلفيات.، فعملت المعارضة على تسليح نفسها (غالي، 2013، ص 105).

تمثلت قوى الثورة السورية بالعديد من الجهات والتي من أهمها

1-الجيش الحر :

لقد تم تشكيل الجيش الحر في تركيا بتاريخ 29 تموز 2011 برئاسة رياض الأسعد وبعض الضباط الذين انشقوا عن الجيش، وذلك ليشكل اطار يعمل استيعاب زيادة العمل المسلح ضد النظام وقد دعا الى إنشاء دولة مستقلة تقوم على العدل واحترام حقوق الانسان والأقليات العرقية مع عدم الانتماء لأي تيار سياسي أو عقائدي فضلا، (قبلان، المعارضة، 2013، ص 48).

2- جماعة الإخوان المسلمين:

تعتبر جماعة الاخوان إحدى القوى الأكثر فعالية ضمن المعارضة السورية في المنفى، وقد تأسست جماعة الاخوان المسلمين في سوريا لعام 1946 وشاركت في الحياة السياسية السورية حتى بدايات عقد الستينات من القرن العشرين اذ بدأ نشوب الخلافات بين الجماعة وحزب البعث العربي الاشتراكي الذي وصل الى الحكم في عام 1963 حول العديد من القضايا حيث عارض الاخوان المسلمون سياسة حزب البعث العربي الاشتراكي العلمانية وتهميش مكانة الدين الاسلامي في حياة الدولة السورية وكذلك السياسة الاقتصادية الاشتراكي فلهزب البعث، والتي هدفت الاساءة والاضرار بالطبقة الوسطى والتي تتكون غالبيتها من السنة فضلا عن هيمنة ابناء الطائفة العلوية على المناصب العليا في الدولة، وقد ادت جميع هذه القضايا إلى توتر العلاقات بين الطرفين مما دفع حافظ الاسد لقمع الحركة وفرض عقوبات عليها وحظر نشاطها داخل سوريا عام 1980، بناء على القانون

1949 الذي اصدره لهذه الغاية والذي نصت احدى مواده على إعدام كل من ينتمى لجماعة الاخوان المسلمين، ونتيجة لتطور الازمة السورية بدأت الجماعة في المنفى باستعادة نشاطها من خلال التأثير في داخل سوريا وبناء قاعدة شعبية لها بالاضافة الى احياء الشبكات القديمة وكذلك تشكيل مجموعة العمل الوطني من أجل سوريا عام 2011 كما عملت على تشكيل حزب سياسي تحت اسم " الحزب الوطني للعدالة والدستور"، (وعد) لتمثيل جماعة الاخوان وعلى الرغم من اهمية جماعة الاخوان المسلمون في خارج البلاد إلا أنها واجهت العديد كالاتقسام وعدم التجانس بين أعضاء الجماعة أيديولوجيا في الداخل والخارج (زياد ، 2013، ص 136).

3. جبهة النصره :

تشكلت جبهة في منتصف 2011 ، بمساعدة الدولة الاسلامية في العراق وقد تم الاعلان عن انشاء هذه الجبهة بتاريخ 24 كانون الثاني 2012 وقد دعت منذ التشكيل الى مواجهة النظام، واعتبرت سقوط بمثابة الخطوة الاولى في تشكيل الدولة الاسلامية وقد انضم الى هذه الجبهة العديد من المقاتلين السوريين والعرب والاتراك وركزت نشاطها العسكري في غالبية المدن السورية وعلى الاخص ادلب وحلب ودير الزور كما برز نشاطها العسكري في معظم المدن.

4. الجبهة الإسلامية السورية:

تأسست الجبهة الاسلامية السورية بتاريخ 21 كانون الاول 2012 وقد ضمت هذه الجبهة عددا كبيرا من الاحزاب والجماعات الاسلامية التي يجمعها نسق فكري ومرجعية دينية مثل (احرار الشام، ولواء الحق وحركة الفجر الاسلامية ، وجماعة الطليعة الاسلامية ، وكتائب أنصار الشام ، وكتيبة مصعب بن عمير وكتائب الحق في حماه، وجيش التوحيد في دير الزور(الجزير نت، 5 ايلول 2013).

وتتركز اهداف الجبهة الاسلامية إلى توحيد المعارضة، ومواجهة النظام السوري، و إسقاطه وبناء الدولة الاسلامية وتنمية المجتمع واعداد قيادات سياسية جديد داخل سوريا كما ان الجبهة أكدت على ضرورة الحفاظ على علاقات إيجابية بالاطراف الاقليمية والدولية التي تقدم الدعم للمعارضة وكذلك التزام الجبهة

الاسلامية بالمعاهدات الدولية ما دامت لا تتعارض مع مبادئ الشرعية الدولية
(قبلان، 2013، ص 50)

5- جبهة تحرير سوريا :

تشكلت جبهة تحرير سوريا في ايلول 2012، من عدد الكتائب والألوية
مثل: (صقور الشام وكتائب الأنصار، ولواء التوحيد، لواء عمرو بن العاص، لواء
الفت، أنصار الشام وكتائب الفاروق) وقد أكدت الجبهة على الالتزام بالدين الاسلامي
كمرجعية اساسية للتشريع وكذلك التزامها باحترام التعددية الدينية والقومية في
المجتمع السوري، و تهدف الجبهة إلى إسقاط النظام السوري بكل مفرداته، وملء
الفراغ المؤسساتي والأمني خلال الفترة الانتقالية، وحمايه جميع المواطنين السوريين
على اختلاف معتقداتهم وقومياتهم ومذاهبهم، وحفظ الأمن والتمسك بسيادة سوريا
ووحدة الاراضي السورية الجزيرة للدراسات، كانون اول 2013).

6-المجلس الوطني السوري

تشكل المجلس الوطني السوري في عام 2011 واتخذ تركيا مقرا له وقد،
وضم العديد من قوى اليمين الليبرالي والديني كجماعة الاخوان المسلمين بالاضافة
الى العديد من الشخصيات المستقلة، ويعد المجلس الممثل الوحيد لقوى المعارضة
في الداخل والخارج أمام العالم ويهدف المجلس الوطني إلى دعم الحراك الثوري
واسقاط النظام والعمل وبناء الدولة الديموقراطية (أحمد، 2012 ، ص 125).

ثانيا القوى الداعمة للنظام السوري

تتمثل القوى التي تدعم النظام السوري بالمؤسسة العسكرية حيث يلعب
الجيش دورا فاعلا في معارضة ومقاومة الثورة اما القوة الثانية فتمثل في المجالس
الشعبية(الشبيحة)*: والتي تشكل أحد أدوات تنفيذ الاستراتيجية الأمنية للنظام
السوري وتضم المجالس الشعبية الكثير من المأجورين والمجرمين والحزبيين من
الطوائف الاخرى. أما القوة الثالثة والتي تلعب دور محوريا في مقاومة الثورة
السورية فتمثل الميليشيات الشيعية الايرانية والعراقية والتي تصل فصائلها الى ما

* يطلق مصطلح الشبيجة على الرجال المأجورين لقمع التظاهرات يقومون بافتعال المشكلات مع
المحتجين لاجبارهم على استخدام العنف بهدف اعطاء مبرر للقوى الأمنية لاستخدام العنف

يزيد عن عشرين فصيلا وتنظيما تدين بالولاء لجهات شيعية متعددة ومدعومة من ايران والعراق التي تم اعدادها وتدريبها مسبقا فضلا عن حزب الله اللبناني الذي يقدم الدعم للنظام السوري ضد المعارضة وتمثل دوره الرئيس في حفر الأنفاق على طول الحدود مع سوريا ونقل منصات الصواريخ إلى المناطق والمرتفعات القريبة من الحدود السورية والمشرقة على مناطق البقاع (بكر، 2012، ص 6).

ترى الباحثة ان هذا التنوع والتشعب في القوى المشاركة في الثورة السورية سواء الداعمة أو المعارضة إذ يبدو واضحا أن القوى الداعمة للنظام السوري تتركز في الميليشيات الشيعية من مختلف الدول ومن اهمها إيران والعراق ولبنان واليمن وباكستان، وفي المقابل فان القوى الداعمة للثورة تتمثل في غالبيتها من ابناء سوريا باستثناء بعض الفصائل المرتبطة بدول خارجية وقد أدى هذا التنوع والتشعب الى تشعب الثورة إذ أن هناك الكثير من التدخلات الاقليمية والدولية بحيث لم تقتصر على أفراد الشعب السوري بل هناك مجموعات كبيرة تدين بالولاء لصالح دول كثيرة خارجية وهذا يجعل من الصعب التوصل الى حل سريع لازمة نظرا لتضارب مصالح القوى ذات العلاقة في الثورة السورية.

3.5، الموقف التركي من الثورة السورية

قبل الولوج في الموقف التركي من الثورة السورية، ولاعطاء صورة واضحة لا بد من الحديث عن طبيعة النظام السياسي التركي كما يلي:

1.3.5 النظام السياسي التركي

تشكل النظام السياسي للحكم في الجمهورية التركية عام 1921 بعد إعلان دستور دولة تركيا الحديثة وينص الدستور على أن الشعب هو مصدر السلطات دون قيد أو شرط ويدير الدولة بنفسه وذاته، ومن ثم أعلنت الجمهورية وفقا للقانون رقم 364 الصادر عام 1923، الذي حدد شكل الدولة ونظامها ولغتها، وأعطى رئيس البلاد سلطات مطلقة فرئيس الدولة هو رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني كما يتولى رئاسة الوزراء، وله أن يختار من أعضاء المجلس الوطني رئيسا للوزراء.

وقد حافظ دستور عام 1924 على نظام حكومة المجلس وفقاً لمبدأ الحكم القومي ووضع السلطة التشريعية في يد مجلس الشعب، والسلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين. ويشكل رئيس الجمهورية والوزراء القوة الإدارية، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية من بين أعضائه كل أربع سنوات، ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية

عمل أتاتورك على ارساء تقاليد الجيش حيث اوكلت اليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة حماية التعليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، وبعد وفاة أتاتورك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية. وقد رفض أتاتورك مبدأ التعددية الحزبية وأسس حزب الشعب الجمهوري كحزب وحيد في البلاد، رغم اعتراض عدد من أعضاء البرلمان، وبذلك توطدت لأتاتورك السلطة المطلقة في تركيا من خلال قيادته للجيش ورئاسته الدولة والحزب الوحيد الحاكم.

بعد وفاة أتاتورك عام 1938 وصل عصمت إينونو الى سدة الحكم وعمل على فصل قيادة الجيش عن رئاسة الدولة. وأصبح الجيش مؤسسة مستقلة تراقب وتشرف على عمل السلطة التنفيذية من بعيد، استمرت سلطة الجيش المطلقة. وفي عام 1945 رأى الرئيس عصمت إينونو ضرورة وجود حزب سياسي معارض بهدف تفعيل الحياة السياسية في البلاد

نتيجة لتزايد الانفتاح السياسي بدأت تظهر توجهات معارضة من داخل حزب الشعب الجمهوري حيث اسس مجموعة من النواب عام 1946 الحزب الديمقراطي، الذي تمكن من استقطاب أعدادا متزايدة كما حظي بشعبية كبيرة في أوساط النخب التركية، وأصبح يمثل رغبة شعبية في التغيير.

فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات النيابية في عام 1950، فوزاً ساحقاً وحصل على 403 مقاعد من أصل 482 مقعداً وبذلك عمل على انتهاء هيمنة حزب الشعب الجمهوري على الحياة السياسية في البلاد. ومهدت هذه الانتخابات لوصول المعارضة الديمقراطية الى سدو الحكم في تركيا واصبح جلال بايار رئيساً للجمهورية وكلف عدنان مندريس بتأليف حكومة جديدة، و بدأت الحياة الاجتماعية

والثقافية والى حد ما السياسية تعود الى بعض الملامح الإسلامية التي كانت محظورة في المرحلة السابقة، الامر الذي زاد من شعبية الحزب الديمقراطي ولم يطل الامر للحزب الديمقراطي اذ تحرك قادة الجيش ووضعوا حداً لعشر سنوات من الديمقراطية التركية، وتبني الاتجاه الأتاتوركي العسكري في إدارة البلاد. وشهدت تركيا مجموعة من ثلاثة انقلابات عسكرية في وكان أخرها في 12 أيلول 1980، بعد تصاعد أعمال العنف والفوضى في تركيا، وبذلك ترسخت سيطرة الجيش على مناحي الحياة السياسية كافة في البلاد. وبعد استقرار الأمر للانقلاب بدأت عملية وضع دستور جديد عام 1982. (رضا والهلال 1999، ص 147).

استمر الحكم العسكري الذي اوقف نشاط الأحزاب السياسية حتى آيار عام 1983، عندما تأسس حزب الديمقراطية القومية بزعامة تورغوت اوزال. وفي تشرين الثاني عام 1983 جرت الانتخابات النيابية وفاز حزب الوطن الأم بأغلبية المقاعد عام 1989 عندما انتخب مجلس الشعب التركي تورغوت أوزال رئيساً للجمهورية (رضا والهلال، 1999، ص 147).

وفي عام 2001 تم تأسيس حزب العدالة والتنمية وجرت الانتخابات البرلمانية في عام 2002 وفاز فيها حزب العدالة والتنمية وفي عام 2007 أكدت الانتخابات البرلمانية على ترسيخ حزب العدالة والتنمية، ونهجه وإصلاحاته في الحكم (حسين، 2012، ص 143).

الشكل القانوني لنظام الحكم ومؤسساته:

يصنف نظام الحكم في تركيا على انه نظام برلماني ويعتبر نظام الحكم في الجمهورية التركية نظاماً خليطاً من النظام البرلماني والرئاسي وفما يلي اهم مؤسسات النظام :

السلطة التشريعية:

حول الدستور التركي البرلمان بمهام السلطة التشريعية، الذي يتم انتخاب أعضائه من قبل الشعب مباشرة كل أربع سنوات.

السلطة التنفيذية:

تتميز السلطة التنفيذية في تركيا بأنها ثنائية، وتتكون من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتتوزع الصلاحيات بين رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة يتم انتخابه باقتراع شعبي عام ويتم انتخابه لمدة خمس سنوات ويمكن تجديد ولاية الرئيس لمرة واحدة فقط (الجزيرة نت، 2014).

السلطة القضائية:

تمارس السلطة القضائية في تركيا من خلال جهات قضائية عليا نيابة عن الشعب التركي وتستند إلى مبدأ سلطة القانون، حيث ان السلطة القضائية تم تاسيسها وفقا لمبادئ استقلال المحاكم وتامين مدة تولي القضاة لمناصبهم. ويعمل القضاة بشكل مستقل، فهم يحكمون وفقا لقناعتهم الشخصية واستنادا إلى أحكام الدستور والقانون والنظام القانوني.

2.3.5 الموقف من الثورة السورية:

يمكن تقسيم الموقف التركي من الثورة السورية الى قسمين كما يلي:

أ- العلاقة التركية السورية قبل الثورة

تميزت العلاقات السورية التركية بالتوتر، خلال القرن العشرين وعلى الاخص بعد ضم تركيا للواء الاسكندرونة عام 1939، واعترافها بإسرائيل في 28 آذار 1949 وفي 8 آذار عام 1963 قامت في سوريا حركة سياسية عسكرية أوصلت حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة الأمر الذي أزعج تركيا من تنامي قوة اليسار والقومية العربية، ولدى نشوب الحرب العربية الإسرائيلية في 5 حزيران 1967 حرصت تركيا على انتهاج سياسة متوازنة تجاه الجانبين، وبعد تولي حافظ الأسد السلطة في سوريا عام 1971 وقيام حرب تشرين عام 1973 اتخذت تركيا موقفا محايدا الا ان هذا الموقف تغير تباعا لتحولات الرأي العام والثروة النفطية (نور الدين، 2008، ص 193).

تأسس التوتر في العلاقات بين تركيا وسورية نتيجة عدد كبير من عوامل التنافر مثل النزاع على الجغرافية والموارد المائية والسياسات الإقليمية ولكنه لم يصل إلى حد النزاع العسكري المباشر (محفوظ 2009، ص 263).

لدى تعثر العملية السلمية العربية الاسرائيلية التي بدأت في تشرين الاول 1990 اقامت تركيا تعاون عسكري امني سياسي مع إسرائيل، الامر الذي شكل ضغطا على سوريا في مختلف المجالات وتآزمت العلاقات السورية التركية وزادت هذه التوترات بين البلدين عندما قامت تركيا بعقد تعاون استراتيجي مع إسرائيل عام 1996، وكان من نتائج هذا التحالف إعادة طرح مشروعات التحالف الإقليمي بصيغ أمنية، مما أثار قلق سوريا التي بدورها شنت حملة دبلوماسية لمواجهة (محموظ، 2009، ص 86).

تطور النزاع بين البلدين في تشرين الأول 1998 الى حد كبير خاصة بعد ان اقدمت تركيا على حشد قواتها العسكرية على الحدود السورية معلنة عزمها الحرب على سوريا إذا لم تنفذ مطالب محددة تخص حزب العمال الكردستاني وزعيم الحزب عبد الله أوجلان، ونتيجة لتدخل مصر والأردن وخروج أوجلان من سوريا تم السيطرة على الازمة ووقع الطرفان اتفاقا سمي باتفاق أضنه عام 1998، اتفق الطرفان فيه على ضبط الأمن على طول الحدود ووقف الدعم للأكراد سياسيا وعسكريا من جانب سوريا مقابل تطبيع العلاقات. والمتمثلة بنزع الألغام، والامتناع عن التصريحات التي من شأنها أن تعكر صفو العلاقات بين البلدين (لقمان، 2012، ص 87).

تطورت العلاقات بين البلدين بعد اتفاق أضنه حيث انهى هذا الاتفاق ملف حزب العمال الكردستاني الذي كانت تحتضنه سوريا. عمل حزب العدالة والتنمية منذ وصوله إلى الحكم على تهيئة الظروف للمزيد من التقارب مع سورية. حيث قامت تركيا بأقامة علاقات قوية مع سوريا منطلقة من قناعة مؤداها بأن مدخل انقرة نحو تعزيز نفوذها الاقليمي يمر عبر البوابة السورية (برهومة، 2011، ص 67).

شهد عام 2000 مرحلة جديدة من التقارب بين البلدين حيث كان لزيارة الرئيس التركي أحمد دمشق ومشاركته في تشييع جنازة حافظ الأسد في حزيران

2000 اثر طيب ورغبة أكيدة في طي صفحات الماضي لدى القيادة السورية، وتزامن ذلك مع تسلم بشار الأسد السلطة وتأكيد رغبته العميقة في تحسين العلاقات، والتعاون مع أنقرة وان سوريا لاتقيد تطوير علاقاتها بتركيا ما دامت العلاقة بين تركيا وإسرائيل لا تستهدف مباشرة الأمن السوري. وعلى ضوء ذلك بدأ التوافق في الجانب الأمني، إذ زار تركيا في 19 حزيران 2000 رئيس الأركان السوري حسن تركماني ووقعت تركيا مع سوريا اتفاقيتين عسكريتين مع سوريا في عام 2002 (عبد العظيم، 2012، ص 37).

مع وصول حزب العدالة والتنمية وفوزه بالانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني 2002 شهدت العلاقات تطوراً كبيراً، تمثل في رفض تركيا استخدام أراضيها للحرب على العراق في آذار 2003 وقد قوبل هذا القرار بترحيب سوري، ومما ساهم في تعزيز العلاقات بين البلدين قيام الرئيس السوري بزيارة إلى تركيا، في كانون الثاني عام 2004 وهي أول زيارة لرئيس سوري منذ 57 عاماً، وقوبلت تلك الزيارة بترحيب كبير من جانب المسؤولين الأتراك (رمضان، 2006، ص 305).

رد أحمد نجدت الرئيس التركي في ذلك الوقت بزيارة في عام 2005، رغم الاعتراض الأمريكي الشديد من الرئيس الأمريكي بوش الابن حيث كانت ادارته تشدد الحصار وتمارس العزل السياسي والدبلوماسي على سورية (يوسف ونيفين، 2012، ص 63).

ساهمت الثقة المتبادلة بين القيادات في كلا البلدين في تعميق أواصر العلاقات بين البلدين ففي 22 آب عام 2006 التقى الأسد ووزير خارجيته ونائبه مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، وتم التباحث حول اوضاع المنطقة (محمود، 2009، ص 86).

وقع البلدان في عام 2007 اتفاق تبادل تجاري بالاضافة الى الغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، وتأسيس مجالس مشتركة للوزراء بينهما تبعه تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي في عام 2007، بالاضافة الى الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين خلال هذه الفترة (عبد العظيم، 2012، ص 37).

تطورت العلاقات بين تركيا وسوريا وعلى الاخص على الصعيد الاقتصادي حيث وافقت السلطات السورية على ما يزيد عن 30 مشروع استثماري تركي في سوريا بين عامي 2005- 2007 كما عملت سوريا على إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2006. وعملت تركيا على الصعيد السياسي على تفعيل العملية السلمية من جهة الملف السوري وذلك عبر إقامة حوار سوري إسرائيلي في اسطنبول في عام 2008. هذا بالإضافة الى ان العلاقات تطورت بين البلدين في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاستثمار والمياه والبنوك وغيرها. وتم تنفيذ العديد من الاتفاقيات في التوقيت المحدد لها تماما (يوسف ونيفين، 2012، ص 63).

تجدر الاشارة الى ان حجم التبادل التجاري ارتفع بين البلدين من ما يقرب من 730 مليون دولار في عام 2000 الى ما يزيد عن 2.3 مليار دولار في عام 2010 كما تم التوقيع على اقتراح أنقرة بإنشاء منطقة تجارة حرة مشتركة تضم سورية والأردن ولبنان، مع فتح المجال امام غيرها من الدول الى الانضمام اليها شريطة ان يتم رفع التأشيرات بين جميع هذه الدول وتطبيق قوانين موحدة بهدف تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري المشترك (ابو داير، 2011، ص 31).

تم تصنيف سورية في وثيقة الأمن القومي عام 2010 على أنها دولة يجمعها بتركيا تعاون وثيق فضلا عن التوافق على منع قيام كيان كردي مستقل على أي جزء من كردستان التاريخية وإيجاد تسوية لمشاكل الحدود. (نور الدين، 2008، ص 295).

ب- العلاقة التركية السورية بعد الثورة

مع بداية الاحتجاجات في سوريا كان الموقف التركي يميل لصالح النظام السوري حيث قال رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أن اهتمام تركيا بما يجري في سوريا، فقد سعت تركيا في هذه المرحلة، إلى تقديم النصح والانفتاح، لتجاوز الأزمة وأعلنت دعمها الكامل واستعدادها لتوفير كافة الإمكانيات لتحقيق الإصلاح. وأوفدت وزير خارجيتها إلى سوريا للتشاور خلال الأشهر الأولى فضلا

عن زيارة رئيس الاستخبارات التركي لدمشق. وضمن الاتصالات التركية أجرى رئيس الوزراء التركي اتصالات مع الرئيس بشار الأسد ليؤكد دعم بلاده للحكومة السورية (نور الدين، 2008، ص 295).

سببت الثورة السورية ارتباكا كبيرا في تركيا حيث وجدت تركيا نفسها امام تحديات قد تعصف بكل استثماراتها السياسية والاقتصادية في سوريا ونظرت تركيا للثورة السورية باعتبارها أزمة تركية داخلية لذلك حاولت منذ البداية تقادي الاحداث وارتفاع حدة التصادمات بين الاطراف من خلال دفع النظام السوري الى تقديم تنازلات تسمح بتحويل تدريجي ديمقراطي لسوريا وقدمت النصائح للنظام السوري والتي جاءت عبر العديد من اللقاءات منها زيارة وزير الخارجية احمد داود اوغلو. بيد ان تجاهل الاسد للمساعي التركية دفع انقره ان تدرك ان مصالحها السياسية تقتضي التزام الموقف العربي والدولي من الازمة (امين، 2013، ص 21).

لقد كان للخطوات التي اتخذتها تركيا تجاه الثورة السورية ما يبررها على أرض الواقع، فتركيا لديها اقتصاد متنوع جعلها تحتل المركز 15 عالميا. وهي من الدول الفاعلة في حجم التجارة الخارجية، إذ بلغت صادراتها عام 2007، و 2008 حوالي 110 مليار دولار، ووارداتها حوالي 170 مليار دولار. ومن المتوقع أن تصل تجارتها الخارجية عام 2023 حوالي نصف تريليون (العناني، 2010، ص 162).

غيرت تركيا موقفها بعد فترة قصيرة من قيام الثورة السورية فأيدت بشدة الثورة السورية حيث أعلن رجب طيب أردوغان (رئيس الوزراء التركي آنذاك) أنه نصح الأسد بإجراء إصلاحات ديمقراطية الا ان الاسد لم يستمع لذلك. وكان من بين اهم الاسباب التي عملت على تغيير موقف تركيا ما يلي:

1. عدم تجاوب النظام السوري، لأي مبادرة تركية أو عربية وعدم رغبة تركيا في مواجهة أي طرف في النزاع. فضلا عن ذلك ترى بعض الأوساط التركية أن التدخل العسكري ليس من سياسات الخارجية التركية وعلى الاخص بعد ان استلم حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 وان

دبلوماسية تصفير المشكلات قابلة للتطبيق حتى في ظل الاحتجاجات التي تضرب المنطقة.

2. المخاوف المتعلقة بانهيار النظام والفوضى، والتي تعني إسقاط منظومة إقليمية تمتد من إيران إلى لبنان، مروراً بسوريا، لذلك من الصعب اللجوء إلى الخيار العسكري، وترك النظام يسقط من الداخل عبر تجريده من عناصر قوته. كما أن المعارضة السورية، لم تتجح في وضع سياسة موحدة فهي تعيش حالة من الانقسامات التي يعاني منها المجلس الوطني السوري، وخوف تركيا من أن لا تكون هنالك إستراتيجية واضحة بعد التدخل العسكري، مما يؤدي إلى استمرار الفوضى. وصعود قوى إسلامية متشددة إلى السلطة، والذي يعمل على تازيم الوضع الأمني العام على الحدود التركية السورية (حسين، 2012، ص 380).

على اثر ذلك أعلن أردوغان تخوفه من تفجر الاشتباكات الطائفية في سورية، فقام بدعم المعارضة السورية وخاصة التيارات الإسلامية وفتح أبواب تركيا لها لتعقد اجتماعاتها ومؤتمراتها، وتطلق تصريحاتها، مهما كانت معادية للسلطة السورية، وكان للتصريحات التركية اثراً كبيراً على السوريين المحتجين إذ انهم شعروا أن لديهم عوناً إقليمياً ممثلاً بتركيا وكان لهذا الدور تأثير كبير في دفع الحوادث، وأعطى للتيار الإسلامي في الانتفاضة أهمية ودوراً، وللإسلاميين بشكل عام دعماً معنوياً كانوا ينتظرونه (حرمون 2016، ص 16).

اتجه الدور التركي في ثلاثة اتجاهات: أولاً، تبني المعارضة السورية، ودعمها سياسياً واستضافتها، وتقديم التسهيلات، والسماح لها بعقد مؤتمرات ولقاءات في مدنها. وثانياً، استقبال ورعاية أكثر من مليونين ونصف المليون من اللاجئين السوريين. ومحاولتها إقناع المجتمع الدولي بإقامة مناطق آمنة داخل الأراضي السورية: لإيوائهم، وثالثاً، محاولة إقناع الاتحاد الأوروبي، والإدارة الأميركية، بالتشدد في مواقفها تجاه المسألة السورية، وتحريضهما للضغط على النظام بمختلف الوسائل والأساليب. (حرمون 2016، ص 16).

ويمكن تقسيم الموقف التركي من الثورة السورية الى عدة مراحل كما يلي:

1 -مرحلة التواصل المباشر مع النظام السوري:

لدى بداية الثورة السورية وجدت تركيا ان من مصلحتها ومصلحة سوريا تقديم الحلول للنظام السوري نتيجة لما يربطها من علاقات متميزة مع النظام، فطالبت النظام السوري القيام بالاصلاحات المطلوبة، وأبدت تركيا استعدادها لتأمين جميع وسائل الدعم لتحقيق هذه الاصلاحات، وأصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا في 2011/3/25 أكدت فيه على العلاقات الراسخة التي تربط تركيا مع سورية، كما اصدرت بيانا اخر في 2011/4/22 طالبت فيه الرئيس السوري القيام بعدة خطوات لتفادي تفاقم الاوضاع وتجنب ما هو اسوء، وبعد ذلك اجرى رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أردوغان" اتصالا هاتفيا مع "بشار الاسد في 2011/4/26 بهذا الخصوص مبديا مخاوف تركيا من استمرار العنف في سوريا (امين، 2013، ص 22).

2 -مرحلة التراجع:

بسبب عدم تلبية النظام السوري للمطالب التركية واستمرار موقف النظام السوري المتشدد تجاه المتظاهرين واساليب القمع مما ادى الى انتشار التظاهرات في معظم المدن السورية، وارتفاع أعداد الشهداء من المدنيين، اخذت تركيا تعيد حساباتها وتخطو خطوات عدة إلى الوراء في علاقاتها مع النظام السوري، بعد فشل جميع محاولتها لدفع النظام إلى تغيير سياساته وتحقيق الاصلاحات، مما دفع تركيا إلى تغيير لهجتها التي كانت تتبعها مع النظام السوري بشكل كبير وعلى جميع الاصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية فدعمت جميع القرارات التي أصدرتها الهيئات والمؤسسات الدولية والاقليمية ضد النظام السوري للقيام بما يجب عليها، وأعلنت تركيا في عدة مناسبات بالوقوف الى جانب الشعب السوري ضد ما يقوم به النظام من أعمال وحشية بحق الشعب السوري، ورافق ذلك دعمها للمعارضة السورية، وفتحت لهم أبوابها، واحتضنت اجتماعاتها، وسمحت لها بإقامة المؤسسات على أراضيها (العدوان، 2013، ص 106).

3-مرحلة القطيعة

فشلت كل الوسائل التي بذلتها تركيا في جعل النظام السوري يتوقف عن العمل بأسلوبه القمعي، وامعانه في قتل للشعب واستعانتة بميليشيات مختلفة من داخل وخارج سورية، و أدركت القيادة التركية بانه لا جدوى من السياسة المتبعة مع النظام السوري ورأت ضرورة قطع العلاقات مع النظام واستخدام اسلوب اخر في التعامل مع النظام السوري ولذلك تبنت دعم المعارضة السورية والعمل مع المجتمع الدولي في كل ما من شأنه تغيير هذا النظام إلى نظام ديمقراطي يُعيد الحقوق ويحفظ البلد ولقد استغلت تركيا قيام النظام السوري وميليشياته بمجزرة مرّعة في مدينة الحولة قرب ريف حمص والتي تسببت بإدانة عالمية واسعة، وقررت معظم الدول طرد سفراء النظام السوري من بلدانها لتقطع علاقاتها كاملا مع النظام السوري، فأعلنت الحكومة التركية عن قرارها بطرد جميع الدبلوماسيين السوريين من أنقرة في 2012/5/31، (صحيفة الرياض، العدد 16047، 31 اذار 2012).

عملت تركيا مع الدول الغربية على تشكيل تحالف دولي خارج مجلس الامن الدولي، بسبب الرفض الروسي اصدار قرارات إدانة بحق النظام السوري في مجلس الامن، وطالبت بإقامة منطقة أمنية عازلة على حدودها مع سورية، ووصل الامر عند تركيا إلى نشر قواعد صواريخ "الباتريوت" التابعة لحلف شمال الاطلسي على حدودها الجنوبية. (الجزيرة نت، السبت. 2013/1/5)

4-مرحلة التغيّر السياسي في تركيا

بعد مرور خمس سنوات على الثورة السورية ووقوف تركيا إلى جانبها وجدت تركيا نفسها محاصرة من كل الاتجاهات(روسيا و إيران و أرمنياو اليونان) وقد بدت ملامح التغير في السياسية التركية نحو المسألة السورية منذ أواخر 2014 "ويمكن تلخيص أسباب التغيّر في السياسة التركية كما يلي: (حوراني، 2016).

1- المصلحة التركية في التحالفات الدولية

من المعروف ان تركيا ليست الدولة الوحيدة التي دعمت الثورة السورية، كدولة قطر التي اخذ دورها بالتراجع، لمصلحة الدور السعودي والذي تدخل بشكل

كبير في تشكيلات المعارضة السورية، والذي اخذ في التراجع بعد انشغال السعودية في اليمن من خلال ما يسمى عاصفة الحزم* في آذار 2015

2- الموقف الاميركي من الثورة السورية

ازدياد التقارب الروسي الإيراني وكذلك الأميركي الإيراني والذي كان من المفروض ان يكون الحليف التاريخي لتركيا ولكنه خذلها في مواقف عديدة، منها دعمه لحزب BYD الكردي الذي تعتبره أنقره فرعا لحزب (PKK) التركي والتي تصنفه تركيا على قائمة الإرهاب، إضافة إلى وقوف امريكا ضد مشروع تركيا الذي يهدف الى إقامة مناطق آمنة في سورية

3- الضغوط الداخلية

تواجه القيادة التركية حربا سياسية في الداخل وخاصة مع الاحزاب المنافسة التي لا تتفق مع القيادة التركية بالنسبة للموقف المعارض للقيادة في سورية، والتي ظهرت بشكل واضح في إعادة الانتخابات البرلمانية نهاية العام 2015 ، كما انها تواجه حربا معلنة مع ما يطلق عليه الكيان الموازي منذ 2013

4- ضعف اطراف المعارضة السورية

ويقصد بها الفصائل الثورية العاملة على الأرض في الدرجة الثانية؛ فالواقع السياسي والعسكري تجاه قوى الثورة والمعارضة مشتت منقسم على نفسه والتحالفات. والتوازنات تتغير بحيث أصبح من الصعب على تركيا الاعتماد على هذا الوضع المنقسم

وترى الباحثة ان الموقف التركي من الازمة السورية لم ينبع بالدرجة الاولى من حرص تركيا على امن سوريا واستقرارها وامن مواطنيها بل كان لها مبررات عديدة تصب جميعها في بوتقه المصلحة الوطنية التركية (حوراني، 2016).

* عاصفة الحزم أطلق على الحملة العسكرية التي تقودها المملكة العربية السعودية والتي تشارك فيها ثمانية دول عربية أخرى (الإمارات العربية المتحدة، الأردن، مصر، قطر، الكويت، البحرين، السودان، المغرب) اسم عاصفة الحزم 2015/04/01

4.5 الموقف الروسي من الثورة السورية:

1.4.5 النظام السياسي الروسي:

وفقا للدستور الروسي 1993 فإن روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ذات نظام حكم شبه رئاسي، حيث ان رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة. وروسيا الاتحادية هي دولة ديمقراطية تمثيلية متعددة الأحزاب وفقا للدستور الروسي لعام 1993، يرأس الدولة الروسية رئيس منتخب، ويتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر لولاية مدتها ست سنوات ويحق للرئيسي الترشح لفترة رئاسية ثانية فقط، وتتكون الحكومة من رئيس مجلس الوزراء، ومساعديه، ووزراءه، وغيرهم من أشخاص معينين، الذين يتم تعيينهم من قبل الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء بينما يتطلب تعيين رئيس مجلس الوزراء موافقة مجلس الدوما. اما الأحزاب السياسية الرئيسية في روسيا فهي روسيا المتحدة، الحزب الشيوعي، والحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي، وروسيا العادلة ويعد هذا الأخير مركز الثقل في النظام السياسي الروسي، ومحور عملية صنع القرار فيه، ويعود ذلك إلى السلطات الواسعة المخولة له بمقتضى الدستور، حيث يستطيع بموجبه إصدار مراسيم لها قوة القانون. وتعتبر الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، وتتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء - ويشترط في هذا موافقة مجلس الدوما - كما أنه ينفرد بتعين الوزراء وعزلهم. وتكون مهمة الحكومة تنفيذية في الأساس، حيث تتمثل اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية والمالية والائتمانية، وكذلك تنفيذ السياسات الموضوعية في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة، وغيرها من المجالات هذا إلى جانب تنفيذ السياسة الخارجية للدولة. (الإمارة، 2005، ص55).

وتتكون الحكومة من ثلاثة سلطات وهي:

السلطة التنفيذية، رئيس الجمهورية هو رئيس أركان الجيش، له حق نقض مشاريع القوانين قبل أن تصبح قوانين ساريا المفعول، كما يعين مجلس الوزراء، والضباط الآخرين، الذين يديرون ويطبقون القوانين الاتحادية وسياساتها. وتمثل حكومة

روسيا الاتحادية السلطة التنفيذية في روسيا، وتتكون من رئيس حكومة روسيا الاتحادية ونواب ورئيس حكومة روسيا الاتحادية، ووزراء فيدراليين وتعتبر الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، وتتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء ويشترط في هذا موافقة مجلس الدوما كما أنه ينفرد بتعيين الوزراء وعزلهم. وتكون مهمة الحكومة تنفيذية في الأساس.

السلطة التشريعية، الجمعية الاتحادية أو برلمان روسيا الاتحادية ذات نظام تشريعي ثنائي، يتكون مجلس الدوما من 450 عضواً، و166 للمجلس الاتحادي، يضم المجلس عضوين عن كل وحدة فيدرالية في روسيا الاتحادية: أحدهما من أجهزة السلطة التشريعية والتنفيذية. أما مجلس الدوما فيضم 450 عضواً ويتم انتخاب أعضائه في تصويت مفتوح لفترة 4 سنوات. ومن صلاحيات السلطة التشريعية: القانون الاتحادي، تصديق على قرار رئيس الدولة بشأن إعلان الحرب، الموافقة على المعاهدات، كما لديه قوة المال وسلطة اقالة الرئيس. (الامارة، 2009، ص3).

السلطة القضائية، وتضم المحكمة الدستورية، المحكمة العليا، محكمة التحكيم العليا، والمحاكم الاتحادية الأدنى، ويتم تعيين القضاة من قبل المجلس الاتحادي بناء على توصية من الرئيس، ويمكنه تفسير القوانين والغاء القوانين التي يرونها غير دستورية.

النظام الانتخابي: النظام الانتخابي الروسي يضمن لمواطنين حرية الاختيار أثناء الانتخابات والاستفتاءات، وكذلك حماية مبادئ الديمقراطية وحق الانتخاب والمشاركة في الاستفتاءات. دستور روسيا الاتحادية يعترف بالتعددية السياسية والحزبية. انطلاقاً من هذا المبدأ الدستوري تقوم الدولة بضمان المساواة بين الاحزاب السياسية أمام القانون، بغض النظر عن المبادئ و الأهداف والواجبات الواردة في برامجها ومستنداتها التأسيسية. كما تحمي الدولة الحقوق والمصالح المشروعة للأحزاب السياسية. <http://www.kremlin.ru/> <http://www.gov.ru/>

2.4.5 الموقف الروسي من الثورة السورية:

أ-العلاقات الروسية قبل الثورة

تميزت العلاقة الروسية السورية على مدى عقود طويلة بالثبات والاستقرار ويمكن القول أن هذه العلاقة تعود إلى قيام الثورة البلشفية ونشوء الاتحاد السوفياتي عام 1917 حيث توجهت أنظار الاتحاد السوفياتي إلى سوريا شأنها شأن بقية الوطن العربي، حيث عمل على كشف التواطؤ الانجليزي الفرنسي على المنطقة. وفي عام 1920 اصدر بعض الوطنيين السوريين بيانا جاء فيه أن سعادة واستقرار العالم كله يعتمدان على اتحاد جميع المسلمين مع البلاشفة وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام السوفييت بسوريا استمر وتنامى في فترة الثلاثينات والأربعينات .

تعتبر موسكو أقرب حليف لدمشق. وتشير البيانات الى ان موسكو قامت بتزويد دمشق بأسلحة ومعدات عسكرية تبلغ قيمتها 26 مليار دولار ما بين 1963 الى 1991 كما ان الاتحاد السوفييتي ساهم في بناء الأسلحة الكيماوية السورية. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي تراجعت اهمية سوريا بالنسبة لروسيا وعلى الاخص في عهد يلتسين، آخر قائمة الأولويات الروسية. الا انه تم تعزيز تعزيز العلاقات بين البلدين في عام 1996 وذلك في محاولة من روسيا استعادة نفوذها في الشرق الأوسط. وفي شهر أيار 1999 وقعت البلدان على اتفاقية للتعاون السلمي في مجالات الطاقة النووية" و قام حافظ الأسد في نفس العام بزيارة رسمية إلى موسكو بهدف تعزيز الروابط والصلات مع الجانب الروسي. وأعرب حافظ الأسد عن دعمه لجهود الكرملين من اجل بناء عالم متعدد الأقطاب. تزامن استلام بشار الأسد سدة الحكم في سوريا مع فوز بوتين بالانتخابات الرئاسية في روسيا في نفس العام. وبعد هجمات 11 أيلول 2001، قدم بوتين التعازي لواشنطن ودعم حربها على الإرهاب؛ وقدم بشار الأسد نفسه إلى الدول الغربية بوصفه زعيماً علمانياً يكافح التطرف السني في بلاده. حسب ادعائه. (Anna, 2013).

عارضت روسيا وسوريا الحرب الامريكية على العراق ومع استمرار القتال في العراق، سمحت سوريا للمقاتلين السنة من جميع أنحاء المنطقة بالعبور إلى العراق عبر الأراضي السورية. وقامت سوريا بدعم المتمردين ضد الولايات

المتحدة، إلا أن روسيا قامت بتسليط الضوء على الإسلام الراديكالي، عبر كيل الكرملين بمكيالين: القمع في روسيا، والدعم في الخارج ما دام الأمر مناسباً لموسكو وتطلعاتها (بورشيفكايا، 2016، ص 26).

شهدت العلاقات بين الطرفين بعد ذلك دفعة جديدة، بعد اجتماع بوتين والأسد في 24 كانون الثاني 2005، وذلك عندما أعلنت موسكو شطبها معظم ديون سوريا، بالإضافة إلى بيع الأسلحة لدمشق في مقابل سماح سوريا بإنشاء مرافق بحرية روسية دائمة في طرطوس واللاذقية. وبموجب هذا الاتفاق، شطبت روسيا حوالي 8.9 مليار دولار من ديون روسيا. وبعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، وتوجيه الانظار إلى تورط سوريا بذلك، عملت روسيا على إضعاف أي قرار لمجلس الأمن يجبر سوريا على التعاون الكامل مع لجنة التحقيق". وفي 2008، كان الأسد أحد الزعماء القلائل الذين دعموا الغزو الروسي لجورجيا بشكل تام. واستغل الأسد هذه الفرصة لطلب صواريخ إسكندر وبعض الأسلحة الأخرى من الرئيس الروسي حينها ميديفيديف؛ وذلك لأن إسرائيل قامت، وفق الأسد، بتوفير أسلحة وتدريب للقوات الجورجية. وفي ختام لقاءهما في 2008، قال لافروف للصحفيين، إن روسيا سوف تعمل على توريد أسلحة دفاعية في المقام الأول إلى سوريا، والتي "لن تضر بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة". وفي السنوات التالية ظهرت روسيا كمورد أسلحة رئيسي للنظام السوري. واعتباراً من 2007 وحتى 2010، وصلت مبيعات السلاح الروسي إلى سوريا إلى قرابة 7.4 مليار دولار (بورشيفكايا 2016، ص 26).

استمرت العلاقات المميزة بين البلدين طيلة عهد الاتحاد السوفياتي، ولكن هذه العلاقات أصابها نوع من البرود بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، واستمر الوضع كذلك حتى بداية القرن الحادي والعشرون عندما تغيرت القيادة الروسية وصعود بوتين لسد الحكم في روسيا عام 2000 ونتيجة لسياسة الولايات المتحدة والدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط وتطبيق الخناق على روسيا الاتحادية سعت القيادة الجديدة في روسيا إحداث ثغرة في الجدار الذي فرضته الولايات المتحدة واختارت سوريا

وكان الاختيار موفقاً ومنطقياً إذ أن الأرضية جاهزة لإحياء العلاقات بين البلدين (بورشيفكايا، 2016، ص 27).

استغل النظام السياسي السوري للتوجه الروسي نظراً لحاجتها إلى مصدر للسلاح لمواجهة الأخطار التي يواجهها وعلى الأخص التهديدات الإسرائيلية وقد استمر تطور العلاقات بين البلدين وعقدت البلدان العديد من الاتفاقيات وتولدت لدى البلدين حالة من التنسيق والتفاهم المشترك في جميع الأمور الإقليمية منها أو الدولية. وتبادل المسؤولون في كلتا البلدين الزيارات حيث زار بشار الأسد روسيا في عامي 2005 و 2006 و 2008 ونتج عن هذه الزيارات توقيع العديد من الاتفاقيات ومعاهدات وصفقات سلاح إلى سوريا، وفي المقابل زار الرئيس الروسي السابق ميدفيدف سوريا عام 2010 بهدف رفع التعاون الاستراتيجي بين البلدين (اللهيبي، 2011).

كانت سوريا من الدول القليلة التي أيدت علناً العملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008 بالإضافة إلى تأييدها المطلق لسياسات موسكو في المجال الاستراتيجي كما أيدت السياسة الروسية في الصراع الداخلي في كل من الشيشان وداعستان (عبد الغفار، 2014، ص 100).

بناء على ما سبق يتضح أن هناك تاريخ طويل في العلاقات بين البلدين، مما يشير إلى أن العلاقات الروسية السورية تعد من بين العلاقات المميزة والتي يمكن وصفها بأنها تجاوزت إطار العلاقات الدبلوماسية بين الدول. وهذا ما كان له اثر على الموقف الروسي من الثورة السورية.

ب-العلاقة بعد انطلاق الثورة

لدى انطلاق الثورة السورية أكدت روسيا أن لا حل للزمة السورية إلا بالحوار وهذا ما ورد على لسان الرئيس الروسي السابق ميدفيدف الذي حذر أن روسيا قد تغير من موقفها تجاه سوريا إذا فشل النظام السوري في فتح حوار مع المعارضة وأعلن النظام السوري عن عزمه البدء بإجراء حزمه من الإصلاحات كتشكيل الأحزاب السياسية وقد رجعت موسكو بذلك وطلبت إمهال النظام السوري وإعطائه الوقت الكافي لتطبيق الإصلاحات التي أعلن النظام عنها كما أنها رفضت

جميع الدعوات الغربية التي تدعو لتتحي الرئيس السوري، وأجرت روسيا اتصالات مع المعارضة السورية، ورحب النظام السوري بذلك لأنه يعتبر أن روسيا وسيطا نزيها (نورهان، 2014، ص 291).

بعد تحول الحراك السوري إلى الصدام المسلح مع المعارضة، حملت روسيا المسؤولية إلى كل من النظام والمعارضة معاً واعتبرت أن ما يحدث في سوريا هو حرب أهلية، وانتقدت روسيا التدخل الخارجي وعلى الأخص القلق بموضوع التسليح، وقد أدى ذلك إلى زيادة التغلب الروسي فيما يتعلق بالأزمة السورية (نورهان، 2014، ص 294).

اعتبرت روسيا أن ما يحصل في سوريا ليس ثورة شعبية بل هو عدوان خارجي ضد سوريا وأكدت وجود طرف ثالث يحمل السلاح غير النظام والمعارضة. وهذا ما ورد على لسان الرئيس الروسي في مقاله عن الأزمة السورية الموجه للشعب الأمريكي عام 2013 (عبد الغفار 2014، ص 106) .

وقفت روسيا إلى جانب النظام السوري بخصوص الضغط السياسي الذي تم استخدامه من خلال الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي وجامعة الدول العربية حيث أعلنت وأكدت أكثر من مره أنها لن تؤيد أي قرار دولي يصدر من مجلس الأمن ضد سوريا وبالفعل استخدمت حق النقض الفيتو في قرارات عدة طرحت في مجلس الأمن الدولي ضد سوريا أو أي قرار يدين النظام أو أي قرار يدعو إلى عمل عسكري ضد النظام السوري فقد عارضت قرار الجمعية العامة الذي أعدته المملكة العربية السعودية 2012 والذي تضمن إدانة استخدام العنف الذي يمارسه النظام السوري هذا فضلاً عن أنها انتقدت قرار جامعة الدول العربية الصادر عام 2012 الذي يدعو إلى تنحي بشار الأسد وتأليف حكومة انتقالية (نورهان، 2014، ص 294).

تسعى روسيا إلى التوصل إلى حل سلمي للأزمة السورية وقد استخدمت الدبلوماسية في العديد من المواقف فعلى سبيل المثال تمكنت من منع الولايات المتحدة لتوجيه جزيه عسكرية للنظام السوري بعد اتهامه باستخدام السلاح الكيماوي ضد المدنيين كما دعمت خطة المبعوث الأممي والعربي كوفي انان والأخضر

الإبراهيمي من بعيد، وفي نفس الوقت دعمت توحيد المعارضة السورية وطرحته فكره إقامة مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة بخصوص الشأن السوري (نورهان، 2014، ص 297 - 298).

قدمت روسيا العديد من أشكال الدعم للنظام السوري، فقد عارضت العقوبات الأمريكية والأوروبية على النظام السوري، واستمرت في علاقاتها الاقتصادية وقدمت القروض للنظام السوري، واستمرت بتصدير النفط وقامت بطبع أوراق نقدية سورية بعد توقف البنك المركزي النمساوي عن ذلك واستمرت بتوريد السلاح لسوريا (نورهان، 2014، ص 203).

بالتزامن مع الدعم السياسي والدبلوماسي للنظام السياسي السوري إقليمياً ودولياً، قدمت روسيا الدعم العسكري الروسي المباشر فقد وسعت موسكو من حجم المساعدات العسكرية الروسية إلى سوريا، حيث قامت موسكو بتزويد النظام السوري بست مقاتلات اعتراضية من طراز ميغ 31، فضلاً عن تزويد الجيش السوري بالعديد من الأسلحة الحديثة، وقيام الخبراء الروس بالمساعدة في تدريب القوات العسكرية السورية على استخدامها. وقد ربطت موسكو الأزمة في سوريا بالحرب على الإرهاب بشكل عام، ودعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في حزيران 2015، إلى قيام تحالف دولي ضد الإرهاب (عمارة، 2014).

منذ بداية أيلول 2015، جرى تحول كبير في توجهات موسكو حيال الأوضاع في سوريا من خلال التدخل العسكري المباشر قامت بتكثيف الغارات الجوية والصاروخية، ونشر عدد كبير من الجنود والخبراء العسكريين الروس في سوريا لدعم قوات النظام واعتبرت تدخلها العسكري امتداداً لوجودها القديم في قاعدة (طرطوس البحرية)، لكن الواقع يبين أنها بدأت بإقامة قاعدة عسكرية روسية في مطار حميم 22 كم جنوب اللاذقية، من خلال العمل على توسيع مدرج المطار وتأهيله لاستقبال طائرات الشحن الكبيرة، وتجهيز مساكن لإقامة الجنود، كما أرسلت موسكو ست دبابات حديثة من طراز (T-90)، و 15 مدفع هاوتزر، و 35 ناقلة جنود مدرعة، و 200 جندي من مشاة البحرية الروسية إلى القاعدة الجديدة لتأمين الحماية لها.

- علت روسيا تدخلها العسكري بمجموعة من الأسباب من أهمها: (سامر، 2016)
1. المحافظة على مؤسسات الدولة السورية، حتى لا يتكرر سيناريو العراق وأفغانستان والصومال، حيث أدى انهيار الدولة في كل حالة إلى تفشي ظاهرة الإرهاب، ومن ثم انتشار التهديدات الإرهابية عالمياً.
 2. رغبة موسكو في شن حرب استباقية ضد الإرهابيين في سوريا، فقد اشار بوتين ورؤساء الأجهزة الأمنية في روسيا، ان هناك حوالي ألفين روسي وثلاثة آلاف من بلدان الاتحاد السوفيتي السابق يقاتلون في صفوف داعش، وإنهم سيشكلون خطراً كبيراً على الأمن القومي الروسي والاستقرار في آسيا الوسطى، في حال عودتهم من سوريا والعراق.
 3. أكد بوتين على أن العمليات العسكرية في سوريا ما هي الا تدريبات عسكرية مهمة وذات تكلفة رخيصة في ظروف حرب حقيقية.
 4. ان السبب الرئيسي والاهم وراء التدخل العسكري الروسي المباشر يعود الى التقدم الذي حققته المعارضة السورية على الأرض في النصف الأول من عام 2015، نتيجة توحيد صفوف العديد من تنظيمات المعارضة السورية ضد قوات النظام، مما أدى إلى خروج محافظة (إدلب) بالكامل عن سيطرة النظام السوري. ورافق ذلك التقدم الذي احرزه للجيش الحر في الجنوب، وتحقيق مكاسب مهمة في محافظة درعا، وعدم قدرة قوات النظام السوري من تحقيق تقدم في (الغوطة) رغم الحصار المطبق عليها منذ سنوات.
 5. قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالاتصال مع جماعات سورية معارضة، بهدف تأسيس قوات سورية موالية لها على الأرض السورية، والذي أدى إلى شروع موسكو بعد تدخلها في سوريا إلى الإعلان عن تشكيل (التحالف الرباعي)، الذي ضم كلاً من (روسيا، سوريا، العراق وإيران) من اجل محاربة الإرهاب، وتأكيد تواجدها ودعمها الكامل للنظام السياسي الحاكم في سوريا، وأيضاً لحلفائها الآخرين في المنطقة.
- ومع ذلك هناك من يؤكد أن التدخل العسكري الروسي يعتبر امتداداً لسعي روسيا للتمركز في منطقة الشرق الأوسط وتأمين منفذ دائم على البحر المتوسط، كما انه

يستهدف المحافظة على المناطق التي يسيطر عليها النظام السوري (يونس، 2016، ص 125).

5.5 العلاقات التركية الروسية بعد عام 2011م:

أشار رئيس الوزراء التركي لدى زيارته لكل من موسكو وكازان في آذار من عام 2011 إلى أن العلاقات التركية الروسية ستزداد قوة وتعمق في السنوات القادمة. وفي نفس العام شهدت عدد من البلدان العربية في بداية عام 2011 قيام حركات احتجاجية قادت إلى تغيير بعض الأنظمة السياسية فيها، وقد تبانت مواقف الدول من هذه الثورات. أبدت روسيا الاتحادية موقفها الرفض بتغيير الأنظمة السياسية عن طريق التدخل الخارجي، وأبدت دعمها الكامل للنظام السياسي في سوريا من منطلق المصالح المشتركة والتحالف بين البلدين.

بعد قيام الثورة السورية ابدت تركيا شيئاً من ضبط النفس بخصوص التدخل العسكري الأجنبي في الشأن السوري، وهو الموقف الذي تتبناه روسيا وأكد على ذلك الأمر البيان المشترك لوزير خارجيتي البلدين في 25 كانون الثاني 2011، الذي أشار إلى أن البحث عن سبل تسوية الأزمات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يجب أن يتم من دون استخدام القوة، مع الالتزام بحرمة أراضي البلدان المعنية ووحدتها الوطنية وسيادتها. وفضلت أنقرة، مسألة تغيير النظام السوري وعارضت التدخل الخارجي. إلا أن الموقف التركي بدأ يتبدل منذ صيف 2011، ففرضت منذ منتصف كانون الأول 2011 عقوبات على سورية، وجمدت أنقرة التعاون الاستراتيجي مع نظام بشار الأسد، ومنعت تصدير أنواع الأسلحة والمصنوعات ذات الأغراض الحربية إلى سورية. وفي المقابل أكد الرئيس الروسي، في ذلك الوقت، ديميتري مدفيديف في تصريح له في أيار 2011، أن روسيا ستستخدم كل حقوقها في الأمم المتحدة لمنع اتخاذ قرار بحق سورية وقد استخدمت روسيا حتى مطلع آذار 2012، حق النقض (الفيتو) مرتين في مجلس الأمن الدولي و سارعت إلى دعم خطة كوفي أنان ذات النقاط الست، وشاركت بفاعلية في اجتماع مجموعة العمل المتعلقة بسورية في جنيف في 30 حزيران

2012. وأعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف صراحة أن موسكو لن تؤيد اتخاذ إجراءات ضد النظام السوري في مجلس الأمن الدولي (جريدة الحياة، 11 تشرين الاول، 2015)

في 24 تشرين الثاني عام 2015، اسقطت الطائرات التركية المقاتلة طائرة سوخوي 24 بالقرب من الحدود التركية السورية. وقد سبب حادث إسقاط الطائرة الحربية الروسية حالة من التدهور السريع لعلاقات بين موسكو وأنقرة، ووفضت موسكو سلسلة من العقوبات الاقتصادية على تركيا، من بينها منع الرحلات التجارية من السفر إلى تركيا، وحظر استيراد المنتجات الزراعية التركية، فضلاً عن بدء حملة سياسية وإعلامية روسية لاتهام تركيا بتسهيل انتقال مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية إلى سورية عبرها. (مركز حرمون 2016، ص 3).

وشملت العقوبات تعليق السفر بدون تأشيرة إلى روسيا للمواطنين الأتراك، و كذلك فرضت قيوداً على الأتراك المقيمين فيها وهلى الشركات التركية التي تعمل في روسيا. وكذلك خفضت روسيا الرحلات السياحية الى تركيا وواقفت رحلات الشحن الى تركيا ومنعت أندية كرة القدم الروسية من توقيع عقود مع اللاعبين الأتراك وعدم تنظيم معسكرات تدريب في فصل الشتاء في تركيا. وبعد يوم من اسقاط لطائرة الروسية، قدم سيرجي ميرونوف مشروع قانون إلى البرلمان الروسي يجرم إنكار الإبادة الجماعية للأرمن، وقد ادت هذه الحادثة الى تكثيف روسيا لغاراتها الجوية على مناطق جبل التركمان التي تسعى تركيا لحمايتها، مقابل استمرار الدعم التركي لبعض الفصائل المسلحة في سوريا (يونس، 2016، ص 124)

بعد توتر العلاقات بين البلدين على اثر اسقاط الطائرة الروسية بدأ الحديث عن المصالحة التركية الروسية بعد تولي بن علي يلد ريم رئاسة الوزراء حيث اشارت، (تركيا بوست) 2016 / 6 / 4 أن حكومته ستواصل العمل على تطبيع العلاقات مع روسيا وفي 2016/6/27 وقد وضعت روسيا شروطاً للتطبيع التي من اهمها اعتذار الرئيس التركي علناً عن الفعل، ومحاكمة الطيارين المشاركين في

إطلاق النار والتعويض الواجب إلى أسرة الفقيد. وكان الرئيس التركي في البداية ممتعا عن الاعتذار عن هذا العمل. (نوفل، 2016، ص 37).

بعد مرور ستة أشهر على توتر بين البلدين وفي حزيران من عام 2016 بدأت عملية تطبيع العلاقات بين البلدين عندما اعتذر اردوغان لبوتين لاسقاط طائرة حربية روسية بهدف تلطيف الأجواء، وتحسين العلاقات، والقضاء على الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة مع موسكو، والتي تتنامى قوتها وتدخلاتها في الشرق الأوسط بشكل متتال ومتسارع (مركز حرمون، 2016 ص 2)..

قدمت تركيا الاعتذار وفي 2016/6/29 اتصل أردوغان ببوتين هاتفيا وتمت المكالمة في أجواء ودية للغاية". بعد خمسة ايام من الاعتذار التركي التقى وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف مع نظيره التركي. مولد جاويش أوغلو في مدينة سوتشي الروسية، وأعلنا اتفاقهما على استئناف نشاط مجموعة العمل الروسية التركية لمكافحة الإرهاب، كما اعلنا اتفاقهما على أساليب التعاطي مع المسألة السورية، و تقريب موعد اللقاء بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان. وتجدر الاشارة في هذا السياق ان تركيا لا تملك القوة الكافية لحل جميع المشكلات. كما ان روسيا لا تملك أن تتجاهل الوجود والتأثير التركيين في النزاعات في المنطقة بشكل عام (حرمون 2016، ص 4).

جرت محادثة هاتفية بين الرئيسين يوم 29 حزيران وعلى اثرها رفعت الحكومة الروسية القيود المفروضة على سفر المواطنين الروس الى تركيا وأمرت بتطبيع العلاقات التجارية. وفي 9 آب من عام 2016 التقى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين في سان بطرسبرج وقد شكلت هذه الزيارة احد اهم الجهود التي بذلها الرئيس أردوغان لتطبيع العلاقات مع روسيا بعد إسقاط الطائرة الروسية كما ان وزير الخارجية التركي اعلن في 2016/7/4 بأن بلاده لا تمنع في استخدام روسيا لقاعدة "إنجريك" الجوية في أضنة لقصف "الإرهابيين في سوريا"، وأعلن رئيس الوزراء التركي استعداد تركيا لتعويض روسيا عن الاضرار التي اتسببت بها الطائرة الروسية الحربية. (الغد 2016/6/28).

6.5 دوافع تطوير العلاقات الثنائية الروسية التركية:

هناك العديد من الدوافع التي دفعت كل من البلدين لتطوير العلاقات وفيما يلي

هذه الدوافع:

اولا: دوافع روسيا الاتحادية

إن من بين اهم الدوافع التي ادت بروسيا الى تطوير العلاقات والتقارب من

تركيا ما يلي:

1- الدوافع الاقتصادية

نتيجة للالزمة الاوكرانية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية فقد واجهت روسيا الاتحادية ازمات مالية متتالية وهذا بالطبع شكل عبئا ماليا على روسيا اذ ان خسائر روسيا سنويا نتيجة هذه العقوبات بلغت حوالي 40 مليار دولار سنويا بسبب هذا بالاضافة الى ان روسيا خسرت حوالي 100 مليار دولار اخرى بسبب انخفاض اسعار النفط بالاضافى الى انخفاض احتياطات النقد الأجنبي، لذلك فقد عملت هذه الازمات الى جعل روسيا تتطلع الى جارتها تركيا كشريك اقتصادي يمكن ان يسهم في تخفيف مثل هذه الازمات ويعيد التوازن الى الاقتصاد الروسي (العزي،2012)

2- استقطاب تركيا :

تسعى روسيا لاستقطاب تركيا وابعادها عن الانضمام الى السياسات الغربية المتعلقة بروسيا المتمثلة بالعقوبات المفروضة عليها او الانضمام لأي سياسة احتواء تتخذها الدول الغربية والولايات المتحدة نظرا لان تركيا تعتبر حليفا تقليديا للغرب. ومن اجل ذلك ركز بوتين على الاعراض الاقتصادية ووقع مع تركيا العديد من الاتفاقيات الاستراتيجية. هذا بالاضافة الى ان هناك دوافع جيوبولتيكية بالاضافة الى ربط المصالح التركية بمجالات إستراتيجية كالفضاء والطاقة النووية والاقتصاد والسياحة بروابط وثيقة تجعل تركيا تعتمد من النواحي الاقتصادية والاستراتيجية على روسيا. (نور الدين،2004، ص 76).

2- الدوافع التركية

لتركيا دوافع عدة تفرض عليها او تدفعها لتطوير العلاقات مع روسيا الاتحادية

أ- العمل على اعادة التوازن الاقليمي:

يعتبر اختلال توازن القوى الاقليمي غير التقليدي في منطقة الشرق الاوسط لصالح كل من ايران و اسرائيل من حيث المجال النووي وتكنولوجيا الفضاء دافعا قويا لتركيا لتطوير علاقاتها مع روسيا ويعود ذلك لان روسيا تعتبر مصدرا مهما لتركيا يمكن من خلاله بناء مشاريع الطاقة النووية والاقمار الاصطناعية بهدف لتضيق الفجوة وبينها وبين الدول المذكورة وبناء عليه وقعت تركيا مع الرئيس الروسي مدفيديف في 12 ايار عام 2010 خلال زيارته لتركيا 17 اتفاقية، كان من ضمنها اتفاقيات التعاون في مجال الطاقة و بناء محطة كهوذرنية كما وقع البلدان اتفاقية التعاون حول بناء وتشغيل محطة كهوذرنية. (اللباد، 2010، ص7)

بالاضافة الى ذلك تسعى تركيا لتصبح مركزا اقليميا لنقل الغاز الطبيعي و النفط من الدول المنتجة في المنطقة الى اوروبا. اذ ان روسيا تزود تركيا بما يزيد عن 70% من الغاز تركيا، وفي سبب تحقيق ذلك انشأت روسيا خط أنابيب خاص من أجل صادراتها من الغاز إلى تركيا، تحت البحر الأسود. وقد اتفق البلدان على تنفيذ مد "السييل التركي" للغاز الطبيعي بأربعة خطوط، تتراوح احجامها اذ ان الخط الاول يوفر ما مقداره ستة عشر مليار متر مربع، والذي سيمتد من روسيا إلى تركيا مباشرة عبر البحر الأسود وهذا طبعا سيعمل على تخفيض أسعار الغاز الروسي المصدر إلى تركيا، اما بقية الخطوط فتبلغ قدرتها خمسين مليار متر ستمتد من تركيا إلى اليونان لايصال الغاز الروسي لأوروبا والذي تستيد منه تركيا منه أيضا لكونها تمثل الموزع و فضلا عن توفير فرص العمل لابنائها واستقطاب الاموال الاجنبية لها. (العزي، 2012).

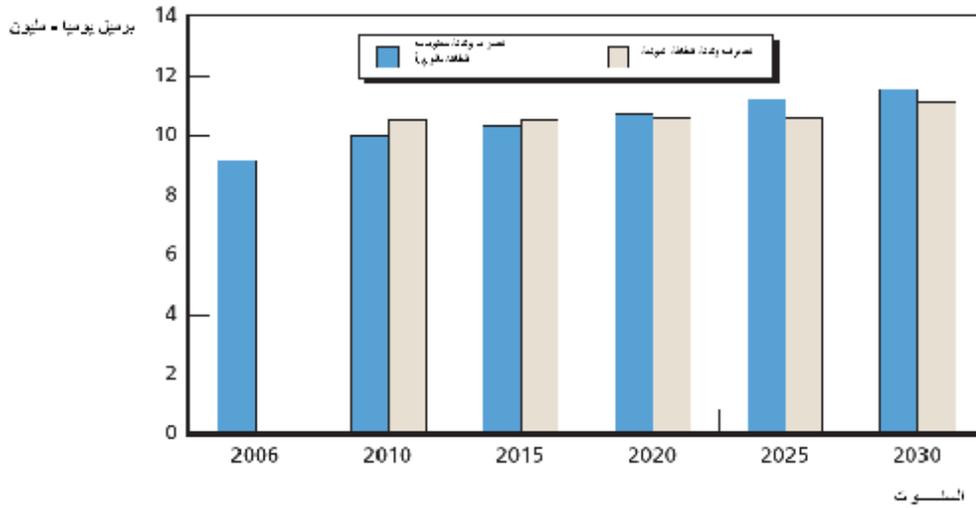
الاهداف التركية الاقتصادية

تهدف تركيا الى الوصول الى المرتبة العاشرة عالميا من ناحية التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال رفع حجم اقتصادها الى تريليونين دولار ، وزيادة

صادراتها الى ا 500 مليار دولار، و تحسين دخل الفرد فيها الى 25 الف دولار (نور الدين،2007، ص 31).

من الناحية الاقتصادية تعتبر روسيا أكبر شريك تجاري لتركيا و أكبر مورد للغاز الطبيعي كما انها سوق مهمة لصناعة الإنشاءات التركية، اذ ان المشاريع التركية في روسيا تقدر بربع المشاريع التي تقوم بها الشركات التركية حول العالم . كما ان الطاقة تشكل عنصرا هاما في دفع العلاقات بين أنقرة و روسيا اذ ان روسيا تقوم بتزويد تركيا ب 81 % من الغاز الطبيعي و 19 % من النفط، وتجدر الاشارة هنا الى ان الانتاج من النفط والغاز يزيد من رغبة تركيا في الابقاء على علاقات تعاون مع روسيا والجدول التالي يبين توقعات انتاج روسيا من النفط.

توقعات ناتج النفط حتى 2030



المصدر Olga , et al 2009

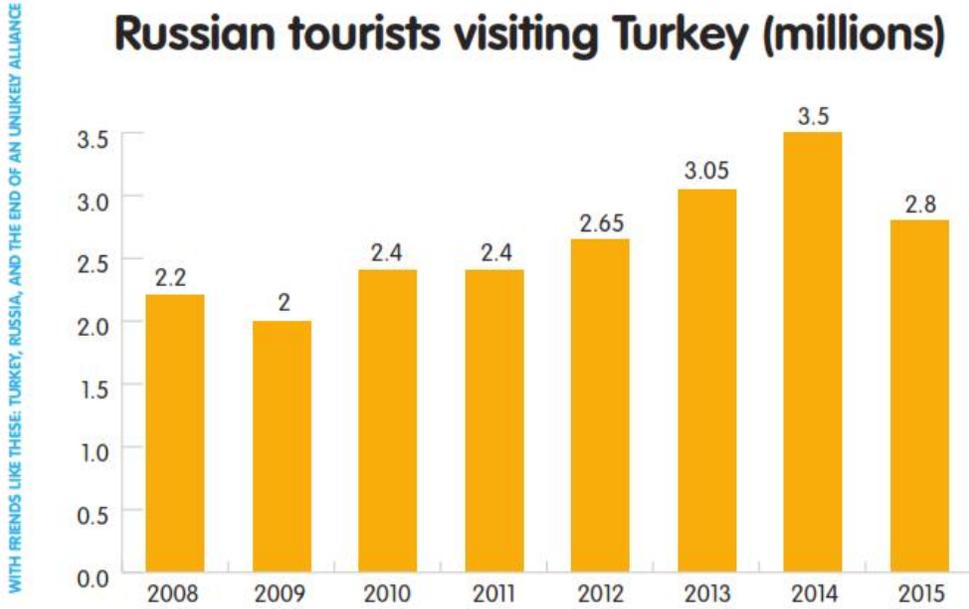
شكل رقم (3)

توقعات انتاج روسيا من النفط حتى عام 2030

كما ان الاستثمارات الروسية في تركيا وخاصة في مجال الطاقة و السياحة و قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية بشكل واضح فبالسنوات الأخيرة قد عملت الفوائد الاقتصادية الكبيرة بين البلدين لفصل علاقاتهما التجارية والاستثمارية عن الاختلافات في سياساتهما الخارجية اذ ان أنقرضعت بعد تأثير التوترات السياسية مع

موسكو حول الثورة السورية وبقية التطورات الأخرى من التأثير على علاقاتها الاقتصادية ولتحقيق هذا الهدف فان روسيا تعتبر الخيار النموذجي لذلك وذلك لان حجم التبادل السلعي بين البلدين في زيادة مستمرة من عام لآخر. كما ان عدد الشركات التركية العاملة في روسيا يزيد عن 140 ألف شركة، اما حجم السياحة الروسية الى تركيا فيبلغ عدد السواح الروس اكثر من 5 ملايين سائح سنويًا (ناهي، 2008، ص 54).

والأشكال التالية تبين بعض المؤشرات الاقتصادية بين البلدين



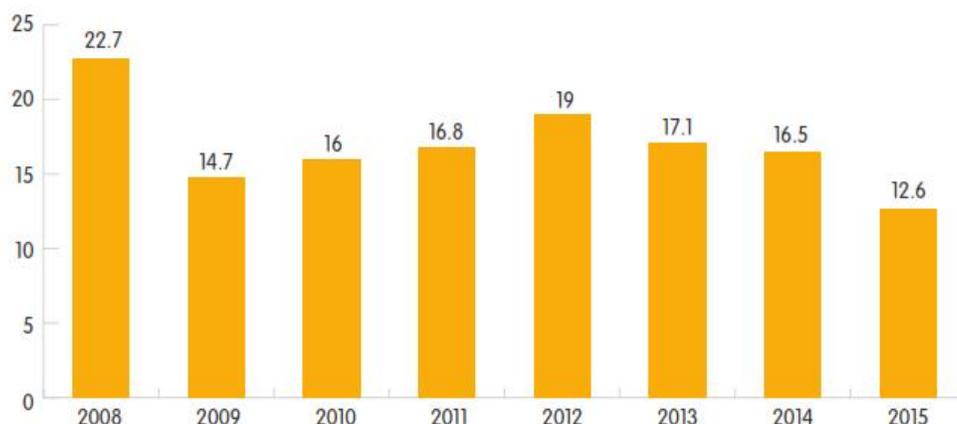
Source: Ellie Geranmayeh and Asli Aydintasbas (2016) With Friends Like these, Engaging with Iran: A European Agenda, Turkey , Russia and the end of unlikely alliance www.ecfr.eu, p4

الشكل رقم (4)

اعداد السياح الروس الى تركيا

يوضح الشكل اعلاه اعداد السياح الروس لتركيا خلال الفترة 2008 - 2015 ويلاحظ تراجع اعداد السياح نتيجة لتوتر العلاقات بين البلدين اثر اسقاط الطائرة الروسية عام 2015

Turkey-Russia annual trade (\$billions)



Source: Ellie Geranmayeh and Asli Aydintasbas (2016) With Friends Like these, Engaging with Iran: A European Agenda, Turkey , Russia and the end of unlikely alliance www.ecfr.eu, p 4

الشكل رقم (5)

حجم التجارة السنوية بين البلدين



Source: Ellie Geranmayeh and Asli Aydintasbas (2016) With Friends Like these, Engaging with Iran: A European Agenda, Turkey , Russia and the end of unlikely alliance www.ecfr.eu, p 6

الشكل رقم (6)

التبادل التجاري السنوي بين البلدين

يوضح الجدول اعلاه حجم التبادل التجاري السنوي بين البلدين ويتبين ان الميزان التجاري يميل لصالح روسيا

4-دعم اهمية تركيا لدى الدول الغربية :

تسعى تركيا عبر تطوير علاقاتها مع روسيا الى، تقوية وضعها التفاوضي مع الاتحاد الاوروبي، و زيادة قوتها الاقتصادية ولذلك لم تطبق العقوبات التي نادى بها الدول الغربية ضد روسيا على اثر الازمة الاوكرانية، مما انعكس ايجابا على توسيع علاقاتها مع روسيا وتمكنت عبر ذلك من الحصول على حصة كبيرة من الاسواق الروسية (الغندور،2013).

7.5 أثر الثورة السورية على العلاقات بين البلدين :

أحدثت ثورات الربيع العربي خلافات عميقة في السياسات الروسية التركية. ففي حين رأت روسيا أن هذه الثورات خطر يهدد بنشر الفوضى والاضطراب في منطقة الشرق الأوسط، ومحاولة غربية لإعادة تشكيل خريطتها بما يتوافق مع الإستراتيجية الأمريكية، فإن تركيا رأت فيها فرصة لدعم نفوذها فيها، عبر قوى الإسلام السياسي، وتنظيرات العثمانية الجديدة. وقد شغلت سوريا موقعا بارزا في هذا السجال بين وجهتي النظر الروسية والتركية. لم يمنع التعاون المتعدد الأبعاد بين الدولتين من اختلاف مواقف البلدين من الثورة السورية، فقد ابدت موسكو استياءها من تخلي أنقرة عن دمشق، ووقوفها الى جانب الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مطالبة الأسد في التنحي عن السلطة. وفي هذا الصدد نشرت صحيفة كوميرسانت مقالا جاء فيه أن الرئيس التركي عبد الله جول كان قد أعلن أن الثورة السورية لم يعد بالإمكان حلها بالمفاوضات وقدرت الصحيفة أن الجهود الحثيثة التي تبذلها تركيا لزعة النظام في سورية، قد تسفر عن عواقب وخيمة لجهة علاقاتها مع موسكو. الا ان الاستياء الروسي من الموقف التركي من الانتفاضة السورية لم يصل إلى مستوى الأزمة السياسية كما حدث في أزمة جورجيا في آب 2008، ولا على خلفية موافقة تركيا على نشر الدرع الصاروخي التابع لحلف شمال الأطلسي على أراضيها على الرغم من المخاوف التي أبدتها روسيا تجاهه من احتواء نفوذها

المتنامي في آسيا الوسطى والقوقاز. فالمصالح المشتركة الآتية والمستقبلية قد تحد من ذلك سياسة أنقرة تجاه تغيير السلطة الحاكمة في سورية هي في الواقع أكثر حذراً وإدراكهما المتبادل لأهمية الحفاظ على علاقتهما بعيداً عن الأزمات قدر المستطاع، فتركيا تعتمد كثيراً على روسيا في إمدادات الطاقة، إذ انها تستورد حوالي ثلثي حاجاتها من الغاز الطبيعي من شركة غازبروم الروسية، كما أن نصف الإنتاج الكهربائي التركي يأتي من هذا الغاز، إلى جانب الفحم الروسي الذي تستورده تركيا كما حققت تركيا مكسباً مهماً مع روسيا، يخولها استبدال مكانة أوكرانيا في نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، لذلك أن أي توتر يفضي إلى أزمة ذات أبعاد مستقبلية مع روسيا يعني تعطيل السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى. فتركيا لا ترغب بذلك، و تسعى من خلال روسيا تعزيز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط القادمة من منابع احتياطيات النفط والغاز الأكبر في العالم من آسيا الوسطى وبحر قزوين وروسيا وكازاخستان. وقد أدركت تركيا بأن روسيا هي القوة المهيمنة في القوقاز وانه من الأفضل أن تتعاون معها، فهي تطمح إلى تعزيز وجودها وليس نفوذها في القوقاز وآسيا الوسطى. وهذا ما تدركه تركيا تماماً. (الخولي، 2012، ص 177).

وتعدّ الثورة السورية المثال الأبرز على تناقض المصالح الروسية - التركية؛ ففي ظل سعي روسيا للحفاظ على مصالحها مع أهم حلفائها في الشرق الأوسط، والحفاظ على قاعدتها البحرية الوحيدة في البحر المتوسط، فقد عارضت أي تدخل عسكري خارجي في سورية ودعمت النظام بشتى السبل؛ ما أبرز دورها مجدداً في المنطقة، وأظهرها كحليفٍ يمكن الاعتماد عليه، وشجع ذلك دولاً عربية أخرى مثل مصر للبحث في إمكانية تطوير العلاقة معها. أما تركيا، فقد أضعف التدخل الروسي، فضلاً عن الإيراني، دورها في سورية وقوّض حضورها الإقليمي الذي كان فاعلاً قبل الأزمة. وعلى الرغم من هذا التناقض في سياسات الدولتين ومصالحهما في المنطقة، فليس من المستبعد أن يتواصل الأتراك والروس مثلاً بشأن البحث عن حلٍ للأزمة السورية بما يحفظ حدّاً معقولاً من مصالحهما، وذلك بتأثير علاقاتهما التي لا تزال تتطور، وحفاظاً على ديمومتها.

بدأت موسكو في إجراءات التقارب مع الأكراد السوريين، رغم علمها مسبقاً بمخاوف أنقرة من علاقاتهم بحزب العمال الكردستاني، الخصم العنيد لتركيا، وهو ما كشفت عنه تقارير روسية من إقليم كردستان سوريا قد يفتح مكتب تمثيل رسمياً في روسيا بهدف تعزيز التعاون بين موسكو والأكراد في القتال ضد تنظيم داعش، وهو ما أكده مصدر كردي قائلًا إنه تعذر تحقيق هذه الفكرة في وقت سابق، نظراً لبعض المشكلات الفنية، ولكن الجانب الروسي لم يضع أية عراقيل. وقد يجري بحث هذه المسألة خلال المشاورات التي تجريها قيادات حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي السوري مع وزارة الخارجية الروسية، خلال هذه الفترة. ولكن الملاحظ أن هذا الاتجاه يواجه بمعارضة تركية شديدة تحولت إلى ضغوط مباشرة من خلال قيام الجماعات المسلحة كأحرار الشام والنصرة وتجمع استنقم كما أمرت، وجيش الثوار بهجمات مسلحة على المناطق والقرى الكردية في حلب (نورهان، 2011، ص 118).

على الرغم من المقاربة الثنائية الروسية - التركية إلا أن هذا التقارب لم يسهم في تخفيف الخلافات بين البلدين في المحيط الإقليمي لكلا الدولتين أو تنافسهما على النفوذ وقد بين الربيع العربي مدى التباين في المواقف الروسية والتركية المتناقضة، وهذا بالطبع عمل على إثارة العديد من التساؤلات حول مدى انعكاس هذه الخلافات على العلاقات الثنائية بينهما وتجدر الإشارة إلى أن التنافس الإقليمي بين روسيا وتركيا يتضمن العديد من العوامل والتي تشكل عوامل قوة وتعزيز للنفوذ، بالنسبة لأحدهما و عوامل ضعفٍ وتهديدٍ للمصالح بالنسبة للآخرى فعلى سبيل المثال تشكل عوامل القوة الروسية في إضعاف الموقف التركي أو التأثير في نفوذها وذلك للأسباب التالية:

أ. تعتمد تركيا بشكل كبير على موارد الطاقة الروسية لكونها تستورد ثلثي احتياجاتها من الغاز من روسيا، ويعزز هذا الاعتماد مشروع نقل الغاز الروسي عبر تركيا إلى أوروبا؛ والذي قد يشكل عامل ضغط على السياسات التركية المتعلقة بمصالح روسيا ونفوذها في المنطقة.

ب- ان الفاعلية الروسية في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز لا زالت تشكل ضغطاً كبيراً على أنقرة وتمنع مدّ نفوذها أو قيامها بدور فاعل فيها.

ج. أضعف الانسجام والتوافق الروسي - الإيراني في الكثير من القضايا الإقليمية الدور والنفوذ الإقليمي التركي في المنطقة، كما هو الحال في سوريا (Bacik, 2012, p2).

ومن الناحية الأخرى، ترى روسيا أنّ هناك عوامل قوة تركية وانعكاسات سلبية لسياساتها بعد الربيع العربي على المصالح والنفوذ الروسي في المنطقة، ومنها:

أ. هناك تغير كبير في السياسة الخارجية التركية بعد الربيع العربي، وتتخوف روسيا من تداعياته السلبية على مصالحها، وهذا يتمثل في " دعم أنقرة لتغيير الأنظمة في المنطقة ". فقد أعلنت تركيا أنها لن تدعم أي نظام يقمع شعبه، ومن ثم أصبحت تطالب بتتحيه. ويعدّ هذا الموقف بالنسبة إلى روسيا خروجاً عن السياسة التركية المعروفة "تصنيف المشاكل والعلاقة الجيدة مع جميع الجيران " والتي كانت تتبناها على الرغم من أنّ أغلبية علاقاتها كانت مع دول عربية غير ديموقراطية وقد تكون لهذا التغير انعكاسات على مصالح روسيا ليس في المنطقة العربية فحسب، بل أيضاً في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى .

ب- نتيجة تبني تركيا سياسة إسقاط النظام السوري ، وأفضليتها الجغرافية وتداخل روابطها مع سورية، ستكون تركيا حاضرة بقوة وسيكون لها دور فاعل بعد الاسد، وهذا يعني إلى روسيا خسارة فادحة لمصالحها الراسخة منذ عقود ولنفوذها الكبير في سوريا وشرقاً البحر المتوسط.

ج. تثير علاقات تركيا مع اطراف عربية في المنطقة قلق روسيا تجاه القضايا التي تخصها، مثل التنسيق التركي الوثيق مع بعض دول الخليج العربية الداعمة للمعارضة السورية، والتي تتبنى مبادرات سياسية لحلّ الأزمة السورية وتعارض مبادرات موسكو ومواقفها (Bacik, 2012, p3).

لقد كانت تركيا راضية بالدعم الروسي لدمشق ما دامت الضغوط التركية تحقق متغيرات ميدانية لصالح المعارضة. الا ان تقييم روسيا وإيران ودمشق للوضع

الميداني ولا سيما في النصف الأول من العام 2015 اتجه إلى ضرورة رفع مستوى الدعم للنظام في سوريا حتى لا يحصل على أي تغيير جذري في المعادلة السورية (باكير، 2011).

على الرغم من موقف روسيا المؤيد للنظام السوري إلا ان روسيا استقبلت روسيا وفدين من المعارضة السورية، برئاسة برهان غليون، رئيس المجلس الوطني السوري في المنفى للاضطلاع مباشرة على طبيعة الحركة المعارضة وبرامجها المستقبلية وذلك تحسبا لمرحلة ما بعد الرئيس بشار الأسد.

آثار حادث إسقاط الطائرة الحربية الروسية من جانب سلاح الجو التركي على الحدود السورية – التركية في 24 تشرين الثاني 2015، حالة من التدهور السريع لعلاقات بين موسكو وأنقرة. وقد أسفر هذا الحادث الذي لا سابق له بين تركيا وروسيا، حتى في أسوأ أيام الحرب الباردة، عن واقع دولي جديد له امتدادات متشعبة في العلاقات الثنائية التركية الروسية، وفي الديناميات الإقليمية والمجتمع الدولي.

على اثر اسقاط الطائرة الروسية اعلنت روسيا عن نشر نظام الدفاع الجوي إس 400، في مطار حميميم العسكري بريف اللاذقية، في رسالة روسية، مفادها أنها لن تتوانى عن الرد بالمثل ضد أي طائرة تركية قد تخترق الأجواء السورية. ويعني ذلك أن روسيا قد فرضت عمليا حظرا جويا أو جدارا ناريا على الطائرات غير المرغوب بها في دائرة نصف قطرها 400 كيلو متر، ومركزها في مطار حميميم. وبالتالي، يشمل هذا الإجراء كامل الأجواء السورية باستثناء مناطق محدودة في الشرق والجنوب، وأجواء كامل لبنان، وشرق البحر المتوسط، وقبرص، ومناطق شمال إسرائيل، وجنوب تركيا.

1) اتجهت موسكو إلى التصعيد، حيث اصدر الرئيس بوتين مرسوما تضمن مجموعة من الإجراءات الاقتصادية، مثل حظر استيراد عدد من السلع والبضائع التركية، وحظر العمليات التجارية والاقتصادية المرتبطة بذلك، ومنع الشركات التركية من ممارسة أي نشاط داخل روسيا، ومنع استخدام الأيدي العاملة التركية، وإيقاف العمل بنظام الإعفاء من تأشيرات الدخول مع

تركيا، بدءاً من مطلع 2016، وكذلك وقف رحلات الطيران التجاري مع تركيا، وحظر الرحلات السياحية الروسية لتركيا، وتشديد الرقابة على تلك القادمة من تركيا (نوفل، 2016، ص 53).

(2) كما فرضت السلطات الروسية قيوداً على استيراد المواد الغذائية والسلع الزراعية من تركيا، وعلى استخدام الشركات الروسية مواطنين أترাকা، فضلاً عن الطلب من شركات تركية التوقف عن توفير خدمات سياحية للروس، وفرض أيضاً على المسافرين بين البلدين حمل تأشيرات دخول، وشددت إجراءات التفتيش على الشاحنات التركية التي تنقل سلعا إلى روسيا. كذلك تم تجميد المشروع التركي لنقل الغاز من روسيا إلى جنوب أوروبا، علماً بأن صعوبات كانت قد ظهرت في المفاوضات المتعلقة بالمشروع قبل حادث الطائرة، وجرى إيقاف التنسيق الأمني بين الدولتين، غير أنه لم تصدر أي إشارة إلى عقوبات تتناول استيراد المنتجات الصناعية التركية، أو صادرات الغاز الروسية إلى تركيا، ولم ينشر أي تقرير يفيد بتوقف العمل في مشروع المحطة النووية التركية الأولى، والتي تتولى تشييدها مؤسسة روساتوم المملوكة من الدولة الروسية (نوفل، 2016، ص 54).

(3) على الصعيد العسكري، قطعت وزارة الدفاع الروسية كل الاتصالات العسكرية بين الجانبين، وأوقفت الخط الساخن بينهما، وسحبت ممثل أسطولها الحربي في تركيا الذي ينسق عمل أسطول البحر الأسود، ووضعت الطراد، "موسكو" المزود بمنظومة صواريخ فورت المضادة للطائرات (المائلة لمنظومة إس - 300) في ساحل اللاذقية.

(4) تسعى روسيا لتوثيق التعاون مع تركيا لأنها تسهم في دور مهم في منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أنها الجسر الواصل ما بين الشرق والغرب فهي تجسد ثلاث دوائر جغرافية: الدائرة الأوروبية، الدائرة العربية، والدائرة الآسيوية الوسطى. فعلاقة روسيا الايجابية مع تركيا تحقق لها أهدافا سياسية واقتصادية على حد سواء، فعلى المستوى السياسي، يعني التقارب بينهما تراجع النفوذ الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى، كما يعني أيضاً تحييد

التأثير القومي التركي الشامل في السياسة التركية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف التوجهات القومية التركية الشاملة الممكنة عبر المنطقة تماماً. أما على المستوى الاقتصادي فمن مصلحة روسيا المحافظة على علاقات اقتصادية قوية ونافعة جديدة مع تركيا. ويوجد لدى روسيا القناعة بأن تركيا خير شريك. فالى جانب اتفاقات الطاقة بين الدولتين، فإنه من المحتمل أن يصل حجم التبادل التجاري بين الدولتين إلى 100 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2015، الذي يمنح روسيا نفوذاً مهماً فيها (الخولي، 2012، ص 177).

تري الباحثة ان الروابط الاقتصادية بين البلدين تجعل من المستحيل استمرار حالة التوتر بين البلدين فعلى سبيل المثال تستورد تركيا سنويا ما قيمته 16 مليار متر مكعب من الغاز الروسي، وتعتبر روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا. كما انها تستقبل تركيا ما يقرب من خمسة ملايين سائح روسي سنويا. و يصل التبادل التجاري بين البلدين إلى 33 مليار دولار سنويا، ومن المتوقع ان يرتفع إلى حوالي مئة مليار دولار في سنة 2023. وعليه يعتبر العامل الاقتصادي من اهم العوامل التي ساهمت بشكل كبير في عودة العلاقات الروسية- التركية إلى ما كانت عليه قبل إسقاط الطائرة، خاصة كما أن روسيا تعتمد كثيرا على مشروع خط أنابيب "تيركش ستريم" الذي يتجاوز أوكرانيا عبر تركيا و يزيد من سيطرة شركة غاز بروم على إمدادات الطاقة في السوق الأوروبية.

يمكن تلخيص اثر الثورة السورية على العلاقات الروسية التركية بالنقاط التالية:

لم يمنع التعاون المتعدد الأبعاد بين الدولتين من افتراقهما حيال الثورة السورية فموسكو مستاءة من تخلي أنقرة عن دمشق، وتنامي موقفها مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مطالبة الرئيس بشار الأسد في التنحي عن السلطة. فالجهود الحثيثة التي تبذلها تركيا لزعزعة النظام في سورية قد تسفر عن نتائج عكسية في علاقاتها مع موسكو. ويرى الساسة الروس ان أنقرة تريد موقع الريادة في المنطقة، وإقامة نظام صديق لها في دمشق، وهذا من شأنه أن يساعد على حل المسألة الكردية وفق قناعاتها، فتدل كافة تصرفات السلطة التركية الأخيرة،

في ليبيا وسورية وأثناء زيارة أردوغان إلى مصر، ترمي إلى هدف واحد، هو تعزيز مساعي أنقرة المتطلعة لدور الزعيم الإقليمي. وتعمل تركيا بنشاط على طرح نموذجها الاجتماعي السياسي القائم على الجمع بين الإسلام المعتدل والحدائثة والعلمانية. وفي النزاع الحالي بين النظامين التركي والسوري لا ينبغي لموسكو أن تقف إلى جانب أي من الطرفين، بل تحافظ على العلاقات معهما. وهذا الموقف قد يساعد روسيا إذا قدر لها أن تلعب دور الوسيط بينهما. في حين أوعزت بعض التحليلات العربية الموقف التركي الداعم للانتفاضة السورية، إلى رغبة تركيا في تعزيز نفوذها في جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز التي معظمها دول إسلامية وناطقة باللغة التركية، وهذا لن يتم إلا من خلال البوابة السورية.

مما تقدم، نرى أن الاستياء الروسي من الموقف التركي من الانتفاضة السورية لن يصل إلى مستوى الأزمة السياسية التي وقعت بينهما على خلفية أزمة جورجيا في آب 2008، ولا على خلفية موافقة تركيا على نشر الدرع الصاروخي التابع لحلف شمال الأطلسي على أراضيها على الرغم من المخاوف التي أبدتها روسيا تجاهه من احتواء نفوذها المتنامي في آسيا الوسطى والقوقاز. فالمصالح المشتركة الآنية والمستقبلية بينهما قد تجنبهما ذلك، وذلك للاعتبارات الآتية:

أولاً: ما يتعلق بموقفهما من الانتفاضة السورية، أن سياسة أنقرة تجاه تغيير السلطة الحاكمة في سورية هي في الواقع أكثر حذراً بكثير مما قد يوحي خطابها وأفعالها على حد سواء تجعلان من الواضح أنها تدعم أي شكل من أشكال التدخل العسكري دون تفويض من قبل مجلس الأمن وهو ما سيتطلب موافقة روسية.

ثانياً: إدراكهما المتبادل لأهمية الحفاظ على علاقاتهما بعيدا عن الأزمات قدر المستطاع، فتركيا تعتمد كثيراً على روسيا في إمدادات الطاقة، إذ تستورد قرابة ثلثي حاجاتها من الغاز الطبيعي من شركة غاز بروم الروسية، كما أن نصف الإنتاج الكهربائي التركي يأتي من هذا الغاز، إلى جانب الفحم الروسي الذي تستورده تركيا، ففي مطلع عام 2010، وقعت تركيا مع روسيا اتفاقاً للتعاون في بناء محطة تركية للطاقة النووية، وبدأ العمل في بنائها مطلع العام 2013، وستصبح حيز التشغيل في العام 2019، كما حققت تركيا مكسباً مهماً مع روسيا، يخولها استبدال مكانة

أوكرانيا في نقل الغاز الروسي إلى أوروبا، بالإضافة إلى أن أي توتر يفضي إلى أزمة ذات أبعاد مستقبلية مع روسيا يعني تعطيل السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى. فتركيا لا ترغب بذلك، وإنما تسعى من خلال روسيا لتعزيز فرصها في أن تصبح مضخة لتدفقات النفط القادمة من منابع احتياطيات النفط والغاز الأكبر في العالم من آسيا الوسطى وبحر قزوين وروسيا وكازاخستان. فهي لا تنتظر رحيل السلطة الحاكمة في سورية لتعزيز نفوذها في القوقاز وآسيا الوسطى، فنفوذها غير مرحب به من قبل روسيا، الأمر الذي قد يدخلها في صراع مرير معها، لا سيما بعد التدخل الروسي العسكري في جورجيا، لقد أدركت تركيا بأن روسيا هي القوة المهيمنة في القوقاز وآسيا الوسطى. أما روسيا، فهي تسعى أيضا لتوثيق التعاون مع تركيا لأنها تسهم في دور مهم في منطقة الشرق الأوسط على اعتبار أنها الجسر الواصل ما بين الشرق والغرب فهي تجسد ثلاث دوائر جغرافية: الدائرة الأوروبية، الدائرة العربية، والدائرة الآسيوية الوسطى. فعلاقة روسيا الايجابية مع تركيا تحقق لها أهدافا سياسية واقتصادية على حد سواء، فعلى المستوى السياسي، التقارب بينهما يعني تراجع النفوذ الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى، كما يعني أيضا تحييد التأثير القومي التركي الشامل في السياسة التركية، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف التوجهات القومية التركية الشاملة الممكنة عبر المنطقة. أما على المستوى الاقتصادي، فمن مصلحة روسيا المحافظة على علاقات اقتصادية قوية ونافعة جديدة مع تركيا. فهي تدرك أهمية الموقع التركي كمر إلزامي لأنابيب نفطها وغازها الطبيعي إلى القارة الأوروبية، إذا لم يمنع تباين موقفي الدولتين بشأن الانتفاضة السورية، أن يعلن فلاديمير بوتين خلال اللقاء مع وزير الطاقة التركي ، أن تركيا سمحت بإنشاء أنبوب الغاز السيل الجنوبي وقال بودي التوجه إلى الحكومة التركية بالشكر الجزيل على قرار ترخيص شركة غاز بروم بإنشاء خط أنبوب الغاز السيل الجنوبي في المنطقة الاقتصادية الخالصة التركية. وأعرب رئيس الوزراء الروسي، عن الأمل في ألا تكون مباحثاته مع تركيا نقطة أخيرة في تطور العلاقات، وإنما مجرد إحدى مراحلها، وأشار كذلك إلى أن الحكومة الروسية ستواصل دعم المشاريع التركية، وكذلك المبادرات في ميدان الطاقة.

(5) إن من تداعيات الأزمة الناتجة من إسقاط الطائرة، والتي أطاحت بعض جوانب التحسن البارز الذي طرأ على العلاقة التركية الروسية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في أنقرة في سنة 2002، ستعزز الرغبة التركية في تقليص اعتمادها الرئيسي على واردات الغاز الروسي، كما قد تدفع تركيا نحو إبداء مرونة أكبر في مقاربتها محادثات السلام القبرصية. تمكنت روسيا من الرد على تركيا استراتيجياً وليس تكتيكياً من خلال فرض ردع جوي كامل على تركيا فوق الأراضي السورية. لكن أيضاً نقل بوتين الصراع إلى العلاقات الثنائية عندما اتهم تركيا بانها طعنته من الخلف فكان القرار بفرض عقوبات الاقتصادية وسياحية وسياسية كاملة على تركيا. وبمعزل عن من يتأثر أكثر من الآخر من هذه العقوبات (علماً أن تركيا هي المتضرر الأكبر) فإن روسيا اتخذت قراراً استراتيجياً بوقف العلاقة مع تركيا في كثير من المجالات لمزيد من إضعاف تركيا في محيطها الإقليمي ولا سيما في سوريا.

فرضت السلطات الروسية قيوداً على استيراد المواد الغذائية والسلع الزراعية من تركيا، وعلى استخدام الشركات الروسية مواطنين أتركا، فضلاً عن الطلب من شركات تركية التوقف عن توفير خدمات سياحية للروس. وفرض أيضاً على المسافرين بين البلدين حمل تأشيرات دخول، وشددت إجراءات التفتيش على الشاحنات التركية التي تنقل سلعاً إلى روسيا. كذلك تم تجميد المشروع التركي لنقل الغاز من روسيا إلى جنوب أوروبا، علماً بان صعوبات كانت قد ظهرت في المفاوضات المتعلقة بالمشروع قبل حادث الطائرة، وجرى إيقاف التنسيق الأمني بين الدولتين. غير انه لم تصدر أي إشارة إلى عقوبات تتناول استيراد المنتجات الصناعية التركية، أو صادرات الغاز الروسية إلى تركيا، ولم ينشر أي تقرير يفيد بتوقف العمل في مشروع المحطة النووية التركية الأولى، والتي تتولى تشييدها مؤسسة روساتوم المملوكة من الدولة الروسية.

(6) لقد خسرت تركيا كثيراً من قدرتها على التأثير في التسوية المنشودة للآزمة السورية منذ التموضع الروسي في ميدان المعركة. والى أهمية المنافسة الإقليمية وانعكاساتها على ترتيب جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط.

(7) هدفت روسيا من وراء تدخلها العسكري الى تأمين النفوذ الروسي على البحر المتوسط، في سوريا البلد العربي الاخير الحليف لروسيا في الشرق الاوسط والعمل في الفضاء الأمريكي المباشر، بإقامة قواعد عسكرية على الحدود مع تركيا، وذلك لإقامة توازن مع النفوذ الامريكي في اوكرانيا ومواجهة الجماعات المتطرفة في الشرق الاوسط، لمنعهم من العودة الى روسيا، وايضا الاقتراب اكثر من الحدود مع تركيا البلد صاحب النفوذ والتاثير على مقاتلي القوقاز واسيا الوسطى اعداء موسكو الخطرين. والحفاظ على حليف روسيا بشار الاسد، في سوريا والحفاظ على منظومة الجيش السوري الحليف العربي القديم للاتحاد السوفياتي ومن بعده لروسيا.

(8) لقد سبب التدخل العسكري الروسي في سورية الذي بدأ في 30 أيلول 2015، قلقا بالنسبة لتركيا فضلاً عن الانتهاكات المتكررة للأجواء التركية من جانب الطيران الحربي الروسي، شكلت الخلفية الحقيقية لحادث الطائرة، ذلك بأنه بالنسبة إلى تركيا التي صارت الصورة المعارض الأقوى لاستمرار الرئيس بشار الأسد في الحكم.

(9) يعتبر التدخل الروسي عقبة أساسية أمام إطاحة نظام الأسد، حيث ان السياسة الروسية سجلت نجاحا في دعمها هذا النظام، وساهمت حتى الآن في إحباط سياسة أنقرة تجاه سورية، وفي تشديد الحصار الجيواستراتيجي على المربع الأناضولي من خلال توثيق التحالف الروسي الإيراني.

(10) تنظر تركيا بعين الريبة إلى نتائج محادثات فيينا التي لا تتضمن استبعاد بشار الأسد عن السلطة، على الأقل خلال فترة انتقالية، هذا على افتراض أن تركيا حافظت، ومن دون تغيير على سياسة الواجهة الواحدة تجاه سورية، وهي إطاحة نظام الأسد.

(11) لقد ساهمت روسيا في إفشال بلوغ تركيا أهدافها في سوريا: من خلال التدخل

الروسي العسكري في سوريا في نهاية أيلول 2015 وتتمثل هذه الاهداف في (12) إقامة منطقة عازلة في سوريا ففي السابق كانت تركيا تريد أن تكون المنطقة على كامل الحدود بين سوريا وتركيا. ولكن التطورات الميدانية المتمثلة في

سيطرة قوات الحماية الكردية على القسم الأكبر من الحدود انتهى إلى أن تطالب تركيا فقط بمنطقة عازلة من مدينة جرابلس إلى مدينة إزاز وبلدة مارع غرباً أي على امتداد مائة كيلو متر تقريباً. لكن عاملاً آخر دفع تركيا لحصر المنطقة العازلة بهذه البقعة الجغرافية الصغيرة. إذ أن القوى المؤيدة للنظام السوري بما فيها روسيا وإيران كانت تعارض المنطقة. أيضاً القوى المعارضة للنظام مثل الولايات المتحدة كانت غير متحمسة لهذه المنطقة لأنه ليس من إمكانية لإقامتها في ظل المعارضة الروسية والإيرانية فضلاً عن دمشق.

13) الهدف الثاني هو إقامة منطقة حظر جوي فوق المنطقة العازلة، إذ من دون حظر جوي لا يمكن حماية المنطقة. لكن القصد التركي من هذا كان منع الطيران السوري من الحركة ومن قصف معازل المعارضة المسلحة وليس حماية اللاجئين.

14) أما الهدف الثالث ولكنه الأهم فهو إسقاط النظام في سوريا عبر تشديد دعم المجموعات المسلحة من جيش الفتح والنصرة وداعش على القوات السورية. وقد حققت تركيا تقدماً مهماً في هذا المجال عبر سيطرة داعش على تدمر والنصرة وجيش الفتح على أدلب وجسر الشغور.

8.5 الجهود الدولية لحل النزاع في سوريا

تنوعت الجهود الدولية التي بذلت لحل النزاع في سوريا وكان من بين أهم

هذه الجهود ما يلي

أولاً: المبادرات العربية

أعلنت الجامعة العربية في تشرين الثاني 2011: الجامعة العربية عن اتفاقها مع سوريا حول (وقف العنف، الإفراج عن المعتقلين، سحب الجيش من المدن، وحرية حركة المراقبين العرب والصحافيين. إلا أنه لم يتم احترام أي من البنود، وعلى ضوء ذلك علقت الجامعة العربية عضوية سوريا ثم فرضت عليها عقوبات غير مسبقة.

وفي 22 كانون الثاني 2012 اعلنت الجامعة العربية عن مبادرة جديدة لوزراء الخارجية العرب تنص على نقل سلطات الرئيس السوري بشار الاسد الى نائبه. وفي 24 من نفس الشهر اغلق النظام الباب في وجه اي حل عربي واعرب عن التصميم على انتهاء الاحتجاجات الشعبية .

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f947976b-29f7-4758-b4af-b3a26f9089e3

ثانياً: مؤتمر "اصدقاء سوريا"

في 24 من شباط 2012 تم عقد اللقاء الاول لمجموعة "اصدقاء سوريا" التي قاطعتها موسكو وبكين. وتم تنظيم الكثير من الاجتماعات لممثلي الدول الداعمة للمعارضة السورية ومنها الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا.

<https://arabic.rt.com/tags/syria-friends-conference-new>

ثالثاً: خطة كوفي انان

في 12 نيسان 2012 تم سريان وقف لاطلاق النار بموجب خطة مبعوث الامم المتحدة والجامعة العربية كوفي انان، لكنه لم يصمد اكثر من ساعات. وفيما يلي نقاط كوفي أنان الست لحل الأزمة السورية :

أولاً: الالتزام بالعمل مع أنان من أجل عملية سياسية شاملة يقودها السوريون.
ثانياً: الالتزام بوقف جميع أعمال العنف المسلح، بما في ذلك وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وسحب القوات ووقف تحركات قوات الجيش باتجاه المناطق المأهولة بالسكان.

ثالثاً: تطبيق هدنة يومية لمدة ساعتين للسماح بإدخال المساعدات إلى جميع المناطق المتضررة من القتال.

رابعاً: الإفراج عن جميع من جرى اعتقالهم تعسفياً، بمن فيهم المعتقلون لقيامهم بنشاطات سياسية سلمية.

خامساً: الاتفاق على ضمان حرية الحركة للصحافيين في جميع أنحاء البلاد وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.

سادساً : الاتفاق على حرية تكوين المؤسسات وحق التظاهر السلمي على أنها حقوق

مضمونة قانونياً. www.skynewsarabia.com/web/article/12563/

رابعاً: مؤتمر جنيف 1

في 30 حزيران 2012: اتفقت مجموعة العمل المكونة من (الولايات المتحدة، الصين، روسيا، فرنسا، المملكة المتحدة، تركيا ودول عربية) في جنيف على مبادئ مرحلة انتقالية، قبل ان تختلف على تفسيراتها.

صدر بيان «جنيف1» في 30 حزيران 2012، عقب اجتماع عُقد في مدينة جنيف السويسرية لدول مجموعة العمل الدولي حول سوريا. وأعلن البيان أن أي تسوية سياسية للأزمة السورية يجب أن تتضمن مرحلة انتقالية من خصائصها: توفير مستقبل يمكن أن يشارك فيه السوريون كافة، وتحديد خطوات واضحة وفق جدول زمني حاسم باتجاه تحقيق ذلك المستقبل، وأن تكون هذه التسوية قابلة للتحقق في مناخ من الأمن والهدوء والاستقرار للجميع، وأن يتم التوصل لهذه المرحلة الانتقالية بسرعة دون مزيد من إراقة الدماء والعنف. وحدد البيان الخطوات الرئيسية في المرحلة الانتقالية وأهمها:

(1) تأسيس هيئة حكم انتقالي بصلاحيات تنفيذية كاملة، تتضمن أعضاء من الحكومة السورية والمعارضة، ويتم تشكيلها على أساس القبول المتبادل من الطرفين.

(2) مشاركة جميع عناصر وأطياف المجتمع السوري في عملية حوار وطني هادف.

(3) من الممكن البدء بمراجعة للدستور إضافة إلى إصلاحات قانونية، أما نتيجة المراجعة الدستورية فيجب أن تخضع لموافقة الشعب، وحالما يتم الانتهاء من المراجعة الدستورية يجب الإعداد لانتخابات حرة ومفتوحة أمام الأحزاب كافة.

(4) يجب أن تحظى النساء بتمثيل كامل في كل جوانب العملية الانتقالية.

(5) يجب التمكن من إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الأكثر تضرراً، وأن يتم إطلاق سراح المعتقلين.

(6) يجب أن يتمكن ضحايا النزاع الدائر حالياً من الحصول على تعويضات أمام

[القضاء. https://ar-ar.facebook.com/eqaa.watni/posts/571328302916662](https://ar-ar.facebook.com/eqaa.watni/posts/571328302916662)

خامسا : اتفاق اميركي- روسي حول الاسلحة الكيميائية

في 14 ايلول 2013: ابرمت الولايات المتحدة وروسيا في جنيف اتفاقا حول اتلاف الترسانة السورية من الاسلحة الكيميائية. واستبعد الاتفاق بالتالي خطر توجيه ضربة عسكرية اميركية تضاعف بعد هجوم كيميائي نسب الى النظام السوري.

www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130914_us_rusia_syria_agreement

سادسا :مؤتمر جنيف 2

في الفترة الواقعة من 22-31 كانون الثاني 2014: عقدت مفاوضات في سويسرا في اطار مؤتمر جنيف 2 بين المعارضة والنظام، بضغط من الولايات المتحدة الداعمة للمعارضة ومن روسيا الداعمة للنظام، وانتهت بدون نتيجة ملموسة.

سابعا :محادثات فيينا

في 20 تشرين الاول 2015، اي بعد ثلاثة اسابيع على بدء الحملة الجوية الروسية في سوريا بطلب من دمشق، يستقبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين نظيره السوري بشار الاسد. وفي 30 تشرين الاول اجتمعت 17 دولة كبرى في فيينا، بينها روسيا والولايات المتحدة والسعودية وايران وتركيا، لبحث الحل السياسي في سوريا بغياب ممثلين عن المعارضة او النظام. واتفق المجتمعون على السعي الى وضع اطر انتقال سياسي، فيما اختلفوا على مستقبل بشار الاسد. وفي -في 14 تشرين الثاني توصلت الدول الكبرى في فيينا الى خريطة طريق تنص على تشكيل حكومة انتقالية واجراء انتخابات وعقد مباحثات بين الحكومة والمعارضة بحلول بداية كانون الثاني ، من دون الاتفاق على مصير الاسد. وفي في العاشر من كانون الاول، وفي اطار تنفيذ مخرجات فيينا اجتمعت في الرياض للمرة الاولى منذ اندلاع الثورة في سوريا مكونات سياسية معارضة واخرى مسلحة، حيث جرى تشكيل هيئة من 33 عضوا للتفاوض مع النظام (يونس، 2016).

ثامنا :اتفاق روسي أميركي جديد

في 9 ايلول 2016 :توصل وزير الخارجية الأميركي جون كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف إلى اتفاق لفرض هدنة، وبدأ سريان وقف المعارك الذي



وافق عليه النظام في 12 أيلول 2016 <https://arabic.rt.com/news/840585>

ثاني عشر: مؤتمر جنيف 3

انعقد المؤتمر برعاية الأمم المتحدة. وكان من المقرر عقد الاجتماعات في شهر شباط من عام 2016 لكن تم تأجيلها. ثم استؤنفت الاجتماعات في شهر اذار 2016.

وقبل يوم من الموعد المفترض لبدء المفاوضات، رفضت الهيئة العليا للمفاوضات الذهاب إلى محادثات جنيف، لعدة أسباب طرحتها الهيئة، منها أن النظام السوري لم يوقف الغارات الجوية ولم يفك الحصار عن بعض المدن. في اليوم التالي، اليوم المفترض للمفاوضات، بعد ضغوط وضمائم أمريكية وخليجية، قررت الهيئة العليا للمفاوضات الذهاب إلى جنيف لحضور المؤتمر. لكن ليس من أجل التفاوض مع الحكومة السورية إنما لمقابلة المبعوث الأممي دي ميستورا وشرح وجهة نظرهم وطلباتهم بخصوص الأزمة الإنسانية.

https://arabic.rt.com/tags/Conference_Geneva3

ثالث عشر: مفاوضات أستانا

في 23 كانون الثاني 2017 انطلقت مفاوضات أستانا بين المعارضة والنظام برعاية روسية تركية وحضور أميركي إيراني، وترأس وفد المعارضة محمد علوش، الذي شدد خلال كلمته الافتتاحية على أن المعارضة تتطلع لتثبيت وقف إطلاق النار بشكل كامل، وتطبيق انتقال سياسي يبدأ برحيل بشار الأسد ونظامه. بينما قاد بشار الجعفري وفد النظام، وذكر في كلمته الافتتاحية أنه يتطلع لهدنة محددة للفصل بين من وصفهم بالإرهابيين وبين التنظيمات الراهبة بالمصالحة.

ونصت مسودة البيان الختامي للدول الراعية لمفاوضات أستانا على إنشاء آلية ثلاثية لمراقبة وضمان وقف إطلاق النار، إلى جانب بدء محادثات سياسية بما يتفق مع قرار الأمم المتحدة رقم 2254، علما أن المعارضة عبرت عن رفضها بعضا من بنود المسودة. www.aljazeera.net/news/arabic

وترى الباحثة انه بالرغم من الجهود التي بذلتها مختلف الجهات الدولية لحل النزاع في سوريا الا انها باءت بالفشل ويعود ذلك الى ان الحل تتحكم به القوى

العظمى والتي تتنافس على الساحة السورية وتتضارب مصالحها مع بعضها البعض وبدون اتفاق هذه القوى فلن يكون هناك حلا للنزاع في سوريا.

الاستنتاجات

ابرزت الثورة السورية اهم الاختلافات بين البلدين، بسبب الموقف التركي من الثورة السورية، مقابل الموقف الروسي المتمثل في دعم النظام السوري، ووقوف روسيا الى جانب النظام السوري على الصعيد السياسي حيث استخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" ثلاث مرات ضد إدانة النظام السوري في مجلس الأمن الدولي. كما وقفت روسيا الى جانب النظام السوري على الصعيد العسكري من خلال التدخل العسكري المباشر إلى جانب الجيش السوري في مواجهة قوى المعارضة المسلحة.

1. ساندت روسيا النظام السوري لاعتبارات متعددة من أهمها الخوف من سقوط

النظام السوري وفقدان روسيا لقاعدتها البحرية في البحر الأبيض المتوسط، هذا بالإضافة إلى رغبتها في التواجد في المنطقة لدى إعادة تشكيلها.

2. تدعم تركيا المعارضة السورية المسلحة بعد ان فشلت في إقناع النظام

السوري باجراء بإصلاحات وقد عملت تركيا على تطوير موقفها اذ طلبت من حلف الناتو القيام بنشر بطاريات صواريخ باتريوت نتيجة للاشتباكات بين الثوار وقوات النظام على مقربة من الحدود التركية، وقد رفض روسيا هذه الخطوة.

3. تتمسك تركيا في رأيها بتغيير النظام السياسي في سوريا واستمرت في دعم

المعارضة على حدودها. أما روسيا فقد قررت من جانب آخر من البداية بأن لا تكون سوريا ليبيا الثانية.

4. هناك تناقض بين تركيا وروسيا بخصوص الثورة في سوريا فروسيا تعارض

بشدة إسقاط النظام السوري وترفض أي تدخل عسكري لاسقاطه، كما ان روسيا تعارض وتحذر تركيا من قيامها بدعم المعارضة السورية. و تقوم روسيا بدعم النظام السوري، وتعمل على افشال تبني أي قرار ضد النظام

السوري في مجلس الأمن، وقد صوتت بالفيتو ثلاث مرات لحماية النظام السوري

5. توترت العلاقات بين تركيا وروسيا بعد إسقاط تركيا الطائرة الحربية الروسية، وتبع ذلك حالة من الجفاء، بين البلدين، وفرضت موسكو سلسلة من العقوبات الاقتصادية على تركيا، من بينها منع الرحلات التجارية من السفر إلى تركيا، وحظر استيراد المنتجات الزراعية التركية، فضلاً عن بدء حملة سياسية وإعلامية روسية لاتهام تركيا بتسهيل انتقال مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية إلى سورية عبرها

6. تدخلت روسيا عسكرياً في سوريا بهدف تأمين النفوذ الروسي على البحر المتوسط، في سوريا وذلك لإقامة توازن مع النفوذ الأمريكي في أوكرانيا و مواجهة الجماعات المتطرفة في الشرق الأوسط، لمنعهم من العودة الى روسيا، وايضا الاقتراب اكثر من الحدود مع تركيا البلد صاحب النفوذ والتاثير على مقاتلي القوقاز واسيا الوسطى اعداء موسكو الخطيرين. والحفاظ على حليف روسيا بشار الاسد، في سوريا والحفاظ على منظومة الجيش السوري الحليف العربي القديم للاتحاد السوفياتي ومن بعده لروسيا .

7. تباين مواقف البلدين بالنسبة للثورة السورية، فروسيا تسعى للمحافظة على نفوذها التقليدي في سوريا بينما تتبنى تركيا موقفاً معاكساً إذ أنها تقف مع الثورة السورية وتدعم المعارضة فضلاً عن كونها تشترك مع سوريا بحدود تصل الى حوالي 900 كلم ، مما يفرض عليها اتخاذ موقف لحماية أمنها القومي، وهذا يفرض على روسيا التوصل الى ايجاد معادلة دقيقة بين حماية نفوذها وعدم المساس بالأمن القومي التركي

8. جاء التدخل العسكري الروسي في سوريا نتيجة لعوامل متعددة فقد هدفت من هذا التدخل لملء الفراغ الذي عتقدت أن واشنطن تركته في المنطقة، فضلاً عن فرض مشاركتها في صياغة المشهد السياسي بعد رحيل الأسد.

9. ساعد التدخل العسكري الروسي المباشر على أرض الواقع، النظام السوري على تعزيز موقفه داخلياً وخارجياً، وفي عرقلة مساعي المعارضة السورية

في التوسع، وعلى الاخص في مناطق الساحل السوري، ونجحت أيضا في الترويج لفكرة بقاء الأسد في السلطة لفترة غير محددة، وبالمقابل، لم ينجح التدخل الروسي أبدا في تمكين النظام السياسي في سوريا من إعادة المناطق التي خرجت عن سيطرته، وأيضا أدى الدخول الروسي المباشر في سوريا إلى زيادة الدعم المقدم إلى بعض فصائل المعارضة من قبل الغرب وبعض الدول العربية والإقليمية، نتيجة تزايد حدة التنافس الإقليمي والدولي

10. بعد سوء علاقة بين البلدين، استمر أكثر من ستة أشهر، في أثر إسقاط سلاح الجو التركي طائرة حربية روسية في 24 تشرين الثاني 2015، ومقتل قائدها، قررت تركيا تقديم اعتذار لروسيا على أمل أن يكون أسفها العلني هذا مدخلاً إلى تلطيف الأجواء، وتحسين العلاقات، والقضاء على الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة مع موسكو، والتي تتنامى قوتها وتدخلاتها في الشرق الأوسط بشكل متتال ومتسارع.

11. حرصت البلدين رغم الخلافات بينهما بما يتعلق بالملف السوري على عدم إغلاق قنوات الحوار بينهما وتواصلت اللقاءات على مختلف المستويات، وقد اكدت روسيا أن الالتزام ببنود بيان جنيف الصادر بشأن سوريا في 30 حزيران 2012 هو الطريق إلى تحقيق السلام في سوريا، كونظرا لانه يوفر الآلية اللازمة لإنهاء الصدان بين المعارضة والنظام وإقامة حوار وطني.

12. يبدو واضحا في الحالة السورية انحياز تركيا وروسيا لجانب لصالحهما بعيدا عن كل الاعتبارات الاخرى

13. جاءت الثورة السورية مختلفة عن بقية الثورات العربية التي سبقتها ومثلت صراعا داخل المجتمع السوري واقتصرت الثورة على ابناء الطائفة السنية.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي

1. نتيجة للظروف التي عملت على اعادة العلاقات الروسية التركية بعد انقطاع نتيجة اسقاط الطائرة الروسية توصي الدراسة الاطراف الفاعلة في الثورة السورية استغلال هذه العلاقات وبناء جسور الثقة مع كلا البلدين نظرا لاهميتها.
2. عملت الثورة السورية على احداث خلخلة في المنطقة ككل وان حالة الانقسام بين قوى الثورة السورية ينبغي على القوى العمل على توحيد جهودها وعدم اضاءة الفرص في حشد الراي العام العربي والاقليمي والدولي لصالح الثورة.
3. إن سياسة الدولتين الرامية لكسب دور ريادي في المنطقة يفرض على الدول العربية اجراء حوار مع كلتا الدولتين والعمل على التقارب من الدولتين لتوحيد الجهود لحل النزاع في سوريا واعادة سوريا الى الصف العربي.
4. تعاملت وتتعامل الدولتين مع الثورة السورية انطلاقا من تحقيق مصالحهما والمحافظة على مكتسباتها والسعي للحد من الاثار السلبية على مصالحهما.

قائمة المراجع

الكتب

- أبو داير، رائد مصباح (2011). تركيا شرق أوسطيا ودوليا في ضوء علاقاتها بإسرائيل 2000-2011، الدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، بيروت.
- ابو سكين، حنان (2014). "بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، القاهرة المركز العربي للبحوث والدراسات.
- الاحمد، وسيم حسام (2010). النظم الدستورية والسياسية في الدول العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- أحمد، يوسف؛ وسعد، نيفين (2012) رسالة الأمة العربية 2011-2012 معضلات التغيير وآفاقه، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت ص 63.
- الإمارة، لى مصر جريء (2005)، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها في سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.
- الأمارّة، لى (2009) الاستراتيجية الروسية بعد الحرب البارد وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
- اندرو نادكو (1998). تركيا الحليف القلق، ترجمة: صلاح سليم، مركز الدراسات العلمية، جامعة الموصل
- باروت محمد جمال ومجموعة باحثون (2010) كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية - دراسة حالة: سوريا، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- بيرتس، فولكر (2012) الاقتصاد السياسي في سورية تحت حكم الأسد، ترجمة عبد الكريم محفوظ، رياض الريس للكتب. والنشر.
- جمال، واكم (2013) صراع القوي الكبرى على سوريا: الأبعاد الجيوسياسية الأزمة 2011، ط 1. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

جندلي عبد الناصر (2007) التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

حسون علي (1982). العثمانيون والروس، المكتب الإسلامي، بيروت.
خولى، معمر فيصل (2014). العلاقات التركية الروسية: من ارث الماضي الى افاق المستقبل، بيروت والدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

دورتي جيمس، روبرت بالتسغراف (1986). النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

رضا هلال، السيف والهلال (1999). تركيا من أتاتورك إلى أربكان، دار الشروق، القاهرة.

رمضان، وليد (2006). تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع

زياد، رضوان . (2013) السلطة والاستخبارات في سوريا، رياض الريس للكتب، ط1
زيدان، ناصر (2013). دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمي بوتين، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون.

شريف، سعد الدين تغيان (2011). الشيخ الرئيس رجب طيب اردوغان مؤذن اسطنبول ومحطم الصنم الاتاتوركي: دراسة شاملة عن واقع تركيا الان والمقارنة بين عصورها المختلفة ، دار الكتاب العربي ، حلب.

الشيخ، نورهان. (2013). موقف الاتحاد السوفيتي وروسيا من الوجد العربية، منذ الحرب العالمية الأولى حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الطحلاوي، مد عبدالله (2016). "استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية"، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات.

- الطويل، احمد (2012)، روسيا الشرق الأوسط، حسابات الكسب والخسارة – دار النهضة .
- علي، حسين حيدر (2013) سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، عمان، دار الكتاب العلمية.
- الغريبي، محمد (2010) الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية
- غزالي، عبد الحميد (2007) الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلل الثوره الصامته، القاهرة، مكتبة الشروق.
- قدورة، عماد (2015) روسيا وتركيا، علاقات متطورة وطموحات متنافسي في المنطقة العربية ، المكز العربي للابحاث ودراسة السياسات.
- الكتيبي، ابتسام، صالح المانع و أخرون(2012). إلى أين يذهب العرب رؤية مفكر في مستقبل الثورات العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- اللهيبي، اديب (2011). العلاقات السورية السوفياتية 1946-1967، دراسة تاريخية، عمان ، دار غيداء للنشر.
- محفوظ، عقيل (2009). سوريا وتركيا الوضع الراهن واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوجد العربية، بيروت، ط1.
- محفوظ، عقيل(2012). تركيا والأكراد" كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- مقلد، إسماعيل صبري(1985). العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات. الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- النعيمي احمد نوري(2011). العلاقات التركية الروسية.. دراسة في الصراع والتعاون، عمان والاردن: دار زهران للنشر و التوزيع.
- النعيمي، أحمد نوري، (2011). النظام السياسي في تركيا، دار زهران، عمان.
- النعيمي، احمد نوري، (1981). تركيا وحلف شمال الاطلسي، الأردن، المطبعة الوطنية
- نور الدين، محمد (2008). تركيا والدور، بيروت، رياض الريس للكتب.

هايدمان، ستيفن (2011). **التسلطية في سوريا المجتمع والدولة**، ترجمة عباس عباس رياض الرئيس للكتب والنشر.

اليحيى، محمد (2011). **سوريا في ظل الارهاب العسكري والتسلط الباطني**، د.ن.

الرسائل الجامعية

أبو سهدانه، عز الدين (2012) **الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط 2000 - 2008** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزه.

أبو مصطفى، سهام فتحي سليمان (2015) **الازمة السورية في ظل تحول التوازنات الاقليمية والدولية 2011-2013**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر - غزة.

بو زيدي، عبد الرزاق (2015). **التنافس الامريكي الروسي في منطقة الشرق الاوسط**، دراسة حالة الازمة السورية، 2010-2014، رسالة ماجستير

غير منشورة، جامعة محمد خيضر، الجزائر

عبد الغفار، عامر عبد الفتاح (2014)، **السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وآثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ عام 2011 - 2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

العدوان، طایل يوسف (2013) **الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.

عوديشو وليم أشعيا (2008) **لنظام السياسي والسياسة الخارجية اليابانية المعاصرة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الاكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك.

كساب، أكرم (2014). **الأبعاد الاقليمية والدولية للعلاقات السورية - الروسية 2000-2012** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر.

مدوخ، نجاه (2015). السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الاوسط في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا , 2010-2014 رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر.

عوض، نزمين عزت (2013)، "الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية الروسية تجاه دول اسيا الوسطي والقوقاز (1991-2010)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة .

ابو شاويش، كمال. (2013) ثورة 25 يناير في مصر :أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية،رسالة ماجستير غير منشور، جامعة الأزهر، فلسطين.

الدوريات

أبو عامود، محمد (2010) روسيا حضور جديد في الشرق الاوسط،السياسة الدولية، العدد181 .

احمد سلمان محمد (2012) الموقف التركي من التحولات في المنطقة. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 45 ص ص 36 الأزمة السورية(2013) الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات، ص 7 : 2014/01/27.

امين، نظير(2013)موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية،مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد الثاني، ص ص 1-25

أنور محمد فرج(2007) نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية ومقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كرديستان للدراسات الإستراتيجية.

با راني، زولتان (2013) موقف الجيوش من الثورات، سياسات عربية، العدد4 البرصان، أحمد (2000) حلقة بحث حول ملامح تحولات السياسة السورية ما بعد حافظ الأسد، مجلة دراسات شرق أوسطية، 14 حزيران، العدد17 .

برهومة ،محمد (2011) التحالفات المتغيرة : العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد116 ، ص 67.

بكر علي (2012) بؤرقة جهادية جديدة : دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا،
السياسة الدولية، مجلد 47 عدد 190.

بهنان، حنا عزو (2009) تركيا والاتحاد السوفياتي 1980 - 1997، دراسات
إقليمية، عدد 16 - ص ص 81 - 102.

بهنان، حنا عزو (2011) العلاقات التركية - الروسية (1997 - 2009) مجلة
التربية والعلم ، المجلد (18)، العدد (1)، جامعة الموصل.

بورشيفكايا انا (2016) روسيا : الشرق الأوسط الدوافع - الآثار - الآمال دراسة
صادرة عن معهد واشنطن (Institute Washington) .

البياني، عارف (2013) السياسة التركية حيال الأزمة السورية، مجلة الدراسات
التاريخية والحضارية، مجلد 5، عدد 17، ص 179.

جون بيلس وستيف سميث (2004) عولمة السياسة العالمية، الإمارات ، مركز
الخليج للأبحاث، 2004، ص 239.

حسن، رخا أحمد (2013) تداعيات المبادرة الروسية في الأزمة السورية إقليمياً
ودولياً، السياسة الدولية، عدد 156 ص ص 90 - 106.

الحمش، منير (2012) "رؤيه اقتصادية- اجتماعية" لحركة الاحتجاجات السورية
اراء ومناقشات، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 397 .

حوراني، رشيد (2016) المسألة السورية ما بعد انقلاب تموز الفاشل في تركيا
الباحث في الشؤون العسكرية والاستراتيجية، المؤسسة السورية للدراسات .

خولي، معمر فيصل سليم (2012) تأثير الانتفاضة الشعبية في سورية على
العلاقات التركية الروسية، مجلة شؤون عربية، العدد 150.

دياب، احمد (2013) مستقبل الدور الروسي في الشرق الاوسط الفرص والمخاطر،
مجلة شؤون عربية عدد 156، ص ص 74-80.

راشد، باسم (2013) المصالح المتقاربة دور عالمي جديد لروسيا في الربيع
العربي، مجلة أوراق، وحدة الدراسات المستقبلية، مكتبة الاسكندرية، مصر.

زين العابدين، بشير (2012) مرتكزات نظام الحكم السوري (1970-2011))
وأثرها في الثورة، التقرير الاستراتيجي التاسع، الجزيرة نت.

- السامرائي، محمود سالم، (1989) الإستراتيجية التركية وأثرها في علاقة تركيا الخارجية، مركز الدراسات التركية، بحوث سياسية رقم 42، جامعة الموصل، ص ص 10 - 11.
- الشيخ، نورهان. (2010) السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، القاهرة، مركز الدراسات الأوروبية 26.
- الشيخ، نورهان. (2011) "مصالح ثابتة و معطيات جديدة: السياسة الروسية تجاه المنطقة بعد الثورات العربية"، السياسة الدولية، العدد 186.
- الشيخ، نورهان. (2011) السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط مجلة السياسة الدولية العدد 202 المجلد 51 ص ص 116.
- الشيخ، نورهان. (2013) السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، القاهرة : مركز الدراسات الأوروبية.
- الشيخ، نورهان. (2014) روسيا تغير مبكر في العقيدة العسكرية"، الأيام، العدد 6710، السنة التاسعة عشرة، فلسطين، 15 س ايلول.
- الشيخ، نورهان. (2014) حدود الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة افاق سياسية، العدد 167 .
- عبد الشافي، عصام (2011) عوائق التغير الشامل في السعودية وسوريا، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 184 المجلد 46 .
- عبد العظيم خالد (2012) العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، عدد 117 ، ص 37 .
- عبد القادر، أسامه (2014) مقارنة الثورات العربية والمصالح الأجنبية، نموذج سوريا والبحرين، بحث لنيل شهادة الجدارة في علم الاجتماع السياسي، معهد العلوم الاجتماعية لبنان .
- العبيدي، محمد عبد الرحمن (2012) موقف روسيا الاتحادية من الثورات العربية، الثورة السورية (نموذجاً) مركز الدراسات الإقليمية. بحث مقدم إلى الندوة (33) التي قدمتها مركز الدراسات الإقليمية في جامعة الموصل 2012/2/15، ص 10.

العزى، خالد ممدوح (2012) "سياسة روسيا فى دول العالم العربى"، الحوار
المتمدن، عدد 3690، 2012/4/6م.

العلاق، عامر على راضى(2009) "ملاحج جديدة فى العلاقات التركية-الروسية،
دراسات دولية"، مركز الدراسات الدولية، العدد 40.

علي باكير (2011).الدوحة :محددات الموقف التركي من الازمة السورية الابعاد
الانية، والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة.

عليوي، حسن، والياسري ايسر (2013) الازمة السورية- المواقف الاقليمية
والدولية، مجلة الكوفة، مجلد، عدد 17 .

عماره سامي (2014) لافروف يؤكد نظرية الموقف الروسي من الأزمة السورية
قبل جينيف، جريدة الاهرام 19 أكتوبر كانون الأول عدد 46430.

العناني، خليل (2010)مع الولايات المتحدة مصالح استراتيجية متبادلة في كتاب
تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،الدوحة مركز الجزيرة .

غالي، ابراهيم (2013) الحسم الوشيك :مؤشرات رحيل بشار الأسد، مجلة
السياسة الدولية، القاهرة، العدد191 ، المجلد 48.

الغندور، عبير (2013) "بدائل التوجه السياسى التركى المعاصر"، المجلة العربية
للعلوم السياسة، العدد 33.

فؤاد، نهرا (2016) السياسة الاقليمية لتركيا واستراتيجية بناء العمق الاستراتيجي.
حلقة نقاشية.العلاقات العربية التركية. مجلة المستقبل العربي عدد 447
صفحة 92.

اللباد، مصطفى (2010)، "اوروبا وسياسة تركيا الشرق اوسطية"، مجلة السياسة
الدولية، اكتوبر عدد 93، ص 7.

لقمان، عمر محمود (2011)، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في العلاقات السياسية
(2000- 2009) دراسات إقليمية عدد 21.

محمد نور الدين،(2004) "احمد دواود اوغلو : الاستراتيجية التركية الجديدة"،
شئون الاوسط، عدد 116.

مركز حرمون للدراسات المعاصرة وحدة دراسة السياسات (2016) **التقارب التركي الروسي** الدوحة قطر.

ناهي، أحمد عبد الله (2008) **"روسيا والملف النووي الإيراني"** آراء حول الخليج، العدد 48 ص 54 - 55.

النعيمي، عبد الجبار (1993) **جمهوريات آسيا الوسطى و... الوسطى بالجنور التاريخية والعلاقات الإقليمية، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ص 17.**

النعيمي، لقمان عمر محمود (2012) **مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011 دراسات إقليمية، عدد 26.**

نور الدين محمد (2010) **أسطول الحرية، تركيا في مواجهة الحلف الإسرائيلي الدولي الجديد، شؤون الأوسط، عدد 136.**

نور الدين محمد (2012) **تركيا والثورات العربية: كل شيء أو لا شيء مجلة شؤون عربية، عدد 149، ص 65.**

نور الدين محمد، (2012) **"الاهمية الجغرافية لتركيا"، القاهرة: المركز العربي للدراسات السياسية و الاستراتيجية.**

نوفل ميشال (2016)، **النزاع التركي الروسي: سوريا التناقض الرئيسي، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 106 ص 53 - 58.**

نيكولاي كوزهانوف، **"علاقات روسيا مع إيران"، معهد واشنطن لدراسات الشرق الاوسط**

ياغي، منذر (2005) **الوحد المصرية السورية كيف نشيت ولماذا انهارت، جريد النهار، 7 اذار.**

يونس محمد عبد الله (2016). **رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا، السياسة الدولية العدد 202 مجلد 51 ص 124 - 127**

المواقع الإلكترونية

خورشيد دلي، القضية الكردية في تركيا من ألتاتورك إلى أردوغان، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 133، كانون الأول/ ديسمبر 2012م، ص7، ينظر الرابط الآتي:
<http://www.wahdaislamyia.org/issues/136/kdali.htm>

Asi,A (2016)With firwnds like these: Turkey – Russian and the eunf of Unlikely Alliance, European Council on foreign Relations, Policy Breif ,p 7

WWW.ecfr.eu.

النظام السياسي الروسي

<http://www.kremlin.ru/> <http://www.gov.ru/>

Arafat, Mohamad and Luqman O.,Mohamood Alnuaiimy, Russiian Relations in the Era of Akp

<http://www.iibfdergi.aku.edu.tr/pd/13-2/5>

عمارہ سامي (2014) لافروف يؤكد نظرية الموقف الروسي من الأزمة السورية قبل جينيف، جريدة الاهرام 19 أكتوبر كانون الأول عدد 46430. متوفر عبر:

[http://www.ahram.org.eg/News/1069/2/254158/%D8%AD%D9%88%D9%84.aspx-](http://www.ahram.org.eg/News/1069/2/254158/%D8%AD%D9%88%D9%84.aspx)

شبكةشي، حسين (2017). الجيش السوري والطائفية، موقع جريدة الشرق الأوسط، 10/7/ 2012، متوفر عبر: <http://www.aawsat.com/leader.asp.?section&3=article> : ayn Q70.# Ugd 12278&issueno= 685784=

سامر الياس (2016) التدخل الروسي في سوريا.. الأهداف المعلنة والنتائج الممكنة. متوفر عبر: www.aljazeera.net/.../2016/...

الطحلاوي أحمدعبدالله، إستعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، القاهرة، 6نوفمبر 2014م)، تاريخ الدخول: 2016/4/3م ، متوفر عبر: <http://www.acrseq.org/16360%20> :

Ellie Geranmayeh and Asli Aydintasbas (2016) With Friends Like these, Engaging with Iran: A European Agenda, Turkey , Russia and the end of an unlikely alliance www.ecfr.eu

. Anna Borshchevskaya , " **Russia's Many Interests in Syria**", January 24, 2013, available from :

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/russias-many-interests-in-syria>

قبلان، مروان (2014) الحوار السياسي في سوريا جهود للوصول إلى السلام المفقود، الجزيرة للدراسات، 26 مارس 2014

<http://studies.aljazeera.net/files/discussionstrategyt>

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/f947976b-29f7-4758-b4af-b3a26f9089e3

<https://arabic.rt.com/tags/syria-friends-conference-new>

www.skynewsarabia.com/web/article/12563/

<https://ar-ar.facebook.com/leqaa.watni/posts/571328302916662>

www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/09/130914_us_rusia_syria_agreement

<https://arabic.rt.com/news/840585>

<https://www.youtube.com/watch?v=PPFWXnrOR0M>

282017/02/ - التكملة taqareer

www.djazairess.com/ennahar/292461

www.aljazeera.net/news/arabic

https://arabic.rt.com/tags/Conference_Geneva3

www.aljazeera.net/news/arabic

الصحف

صحيفة الرياض، العدد 16047، 31 آذار 2012

الجزيرة نت، السبت. 2013/1/5

جريدة الحياة، 11 تشرين الأول، 2015

الغد (2016/6/28)

الجزيرة نت، 2014

- Sener Aktruk, (2014) **Toward a Turkish-Russian Axis? Conflicts in Georgia, Syria, and Ukraine, and Cooperation over Nuclear Energy**
- Adam Aljouni, 2011 **Arab Christian Nationalist Thinkers and Arab Christian Nationalism in the Levant**, University of Michigan Press, p,7-21
- Ahmed Sukru Esmer (2004), "The Straits: Crux of World Politics," **Foreign Affairs**, Vol. 25, No. 2
- Alessandri, C. (2010) **The New Turkish foreign Policy and the future Treaty – EU Relations**, IIA,10(3)
- Arafat, Mohamad and Luqman O.,Mohamood Alnuaiimy, **Russian Relations in the Era of Akp.**
- Bacik Gökhan, (2012)("Turkey and Russia in the Arab Spring: Straining Old Rifts Further?" **The German Marshal Fund of the US**, pp. 2-3.
- Brett A. Schneide(2012) "**Russian Foreign Policy in the Middle East: Priorities and Effectiveness**" (2012). Electronic Theses and Dissertations.
- Fahrettin Sumer ,(2013) Turkey's Changing Foreign Policy and the Arab Spring, **the Innovation Journal: The Public sector Innovaton gournah**, Vol. 18, No. 1,
- Gures,G.(2011),**Security Dimensionof Turkey's Relation with Russia 2000-2010**. MSC,Middle East TechnicalUniversity
- Gurtuna, A (2006) **Turkish Relations in the post soviet ERafrom Conflict to coopeations** , MSC, Middle East Technical University: Avalibal at: <http://www.iibfdergi.aku.edu.tr/pd/13-2/5>
- James , W. and William , A (2006).the warming of Turkish Russian politices motives andimportance, **Demokratizatsiya** 14,10 ,
- Joya Angela(2012) " Syria and The Arab Spring : The Evolution of The Conflict and The Role of The Domestic and External Factors",**Journal of Politics and International Relations , Middle East Studies** ,Vo 4, No1, Turkey,.
- Megan Malina (2015) **Transnational Arms Flows in the Syrian Civil War**, MSC thesis.University of California
- Nicholas van Dam, (1996). The Struggle For Power in Syrian: Politics and Society Under Asad and the Ba'th Partypp, **I. B. Tauris**, pp. 25-43.
- Olga Oliker,Keith Crane and others(2009),**Russian Foreign Policy :Sources and Implications**,RAND Corporation, Pittsburgh,
- Ozbay (Faith, 2011)The Relations between Turkey and Russia in the 2000s , **PERCEPTIONS** , Volume XVI, Number 3, pp. 69-92.
- Pirincci.Muberra(2009)**Trukish Relations in the Post Soviet Era Limits of Economic interdependence**, MSC, Middle East Technical University

Rafizadeh Majid (2014) **The Syrian Civil War: Four Concentric Forces of Tensions** PhD thesis, University of South Florida, USA

Turan, I.(2011). **Turkish Foreign Policy: Interplay Between the Domestic and External.** Retrieved on Dec. 21, 2016 from Carnegieendowment.org/2011/09/21/turkish-foreign-policy-interplay-between-domestic-and-external/57qd#

المعلومات الشخصية

الاسم: سحر محمد إبراهيم الطراونة

التخصص: دكتوراه العلوم السياسية

الكلية: العلوم الاجتماعية

السنة: 2017